

تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية

(مجموعة من القرارات والمقالات والمناقشات والخطب المقدمة في
الورشة القومية حول موضوع "إدخال موضوع الاقتصاد الإسلامي
في المقررات الدراسية لمدارس الهند، المنعقدة في جامعة همدر
بنيو دلهي ما بين ٢٥-٢٦/أبريل ٢٠٠٩م)

مؤسسة "إيفا" للطبع والنشر (الهند)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

لقد تم عقد ورشة قومية يومية السبت والأحد بتاريخ ٢٩-٣٠/ ربيع الثاني عام ١٤٣١هـ الموافق ٢٥-٢٦/أبريل عام ٢٠٠٩م حول "تدريس الاقتصاد والتمويل الإسلامي في مدارس الهند الدينية - (الهند) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة في قاعة المؤتمرات بجامعة همدرد نيودلهي، حضرها كبار العلماء والمفكرين والخبراء الوافدين من أماكن مختلفة للهند، وكان من ميزات هذه الورشة أنها احتضنت علماء الأمة وفقهاءها ومسؤولي المدارس الدينية الهندية، في جانب كما احتضنت المفكرين والخبراء ومتخصصي الاقتصاد والتمويل العالميين المتخرجين من الجامعات والمعاهد العصرية، وبحثت هذه الورشة كيفية تدريس الاقتصاد والتمويل الإسلامي في المدارس الدينية الهندية، وإيجاد حلول مناسبة للمشاكل والمعوقات التي نواجهها بهذا الشأن.

لقد أورشت هذه الورشة ذكرى علمية خالدة بحضور ومشاركة كبار العلماء الأجلاء لهذه الأمة أمثال سماحة الشيخ محمد سالم القاسمي (مدير دار العلوم (وقف) ديوبند)، وسماحة الشيخ محمد نعمة الله الأعظمي (أستاذ الحديث بدار العلوم ديوبند)، وسماحة الشيخ الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي الندوي (مدير دار العلوم التابعة لندوة العلماء

لكناؤ)، وسماحة الشيخ المفتي صادق محي الدين فهيم (شيخ الفقه السابق بجامعة حيدرآباد)، وفضيلة الشيخ كاكسا سعيد أحمد العمري (رئيس دار السلام، تامل نادو) وغيرهم، كما زادت الورشة رونقاً وبهاءً حضور ومشاركة خبراء ومتخصصين عالميين في الاقتصاد والتمويل، أمثال البروفيسور نجاته الله الصديقي، والبروفيسور عبد العظيم الإصلاح، والدكتور أوصاف أحمد والبروفيسور محمد اختيار الدين باغ سراج وغيرهم الذين زودها بأرائهم ومقترحاتهم المفيدة، ومن بواعث السعادة والبشارة أيضاً أنها شهدت ممثلي ست وثلاثين من الهيئات والمراكز العلمية والتعليمية المختلفة.

كما تميزت هذه الورشة بخطتها المتفردة التي تتمثل في الاعتناء بأمور نظرية وتقديم بحوث قيمة مفيدة بجانب اهتمامها بتجارب عملية على وجه الخصوص، وتم إتاحة فرص كافية لتقديم وجهات المشاركين وآرائهم حول جميع المحاور والتداولات بكل حرية وبشكل مستفيض مما يهيم كل باحث ودارس في مجال البحث والتحقيق.

إن هذا الكتاب يضم كل ما تم تقديمه في الورشة من بحوث ومناقشات ومستندات وقرارات وتوصيات وما إليها من أمور نافعة، وقد قام صديقنا المؤقر المحب في الله الدكتور أوصاف أحمد بإعداد هذه المجموعة ببراعة كاملة وجهد مشكور، فالله وحده المسؤول أن يؤتي هذا الجهد أكله وينال قبوله ونفعه بين أبناء البشرية كلها، اللهم آمين.

خالد سيف الله الرحماني

(أمين عام مجمع الفقه الإسلامي الهند)

كلمة الشكر

إن هذا الكتاب يضم بين طياته بحوثاً وأعمالاً وأنشطة متنوعة تم تقديمها في الورشة التي عقدت - في الظاهر - بالتنسيق والتعاون مع كل من مجمع الفقه الإسلامي (الهند) والمعهد الإسلامي للبحث والتدريب بجدة، ولكنها - في الواقع - تعكس تطبيقات عملية (نظرات مختلفة) قام بها جمع كبير من نخبة العلماء والمفكرين والمتخصصين، وقد كان لمسؤولي المعهد الإسلامي للبحث والتدريب بجدة أيضاً حرص ورغبة شديدين في إعداد وتخطيط هذا البرنامج، فلم يبادروا إلى دعم تشجيع لإعداد الخطة البدائية له فحسب بل أيضاً تكرموا، بدعوة البنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم دعم مالي لتنفيذ هذه الورشة، وبالفعل قام هذا البنك بتخصيص مبلغ كبير يكفي مصاريف هذه الورشة وما يتعلق بها من البرامج المتنوعة، بالإضافة إلى أن المعهد الإسلامي للبحث والتدريب بجدة أتاح إمكانية حضور ومشاركة ضيفين من المملكة العربية السعودية على نفقته الخاصة، فلهم الشكر الجزيل ومن الله سبحانه الجزاء الأوفى.

وفي إطار الدعم المعنوي والعلمي والثقافي يجب أن أرفع خالص الشكر إلى كل من أسهموا في تقديم بحوثهم لهذه الورشة مع تراكم أشغالهم وتنوعها، وتجشموا عناء السفر لحضور ومشاركة هذه الورشة، وخاصة ممن شرفوها مع سوء صحتهم ونحول أجسامهم أمثال سماحة الشيخ محمد سالم القاسمي - حفظه الله ورعاه - وسعادة

الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي، وسعادة البروفيسور نجاة الله الصديقي، وسماحة الشيخ كاكا سعيد العمري، والسيد المفتي صادق محي الدين وغيرهم.

ويجدر بالذكر في هذاالمقام أن البروفيسور نجاة الله الصديقي قدم مقالا قيما خاصا بهذه الورشة بجانب تكرمه بحضورها قادما من مدينة عليجراه، وقدم أيضا خطبة في الجلسة الافتتاحية، كما تكرم كل من الدكتور عبد العظيم الإصلاحي والسيد سراج الحق بحضورهما قادمين من مدينة جدة، وتكرم الدكتور رحمت الله بحضوره فيها من مدينة مومبائي، وأيضا الدكتور ايم-آي-باغ سراج كتب مقالاقيما وتكرم بحضور الورشة، فلهم جزيل الشكر ووافر الامتنان.

ولايفوتني في هذا المقام أن أقدم بركات الشكر إلى جميع المسؤولين والعلماء الأفاضل والموظفين والعاملين فردا فردا بأعماق قلبي الذين شاركوا في العديد من برامج وفعاليات الورشة بآراءهم وتوجيهاتهم السديدة التي ساعدت على كشف كافة الجوانب والمناحي المتعلقة بالموضوع والتي كانت مختفية من قبل عن الأذهان، فجزاهم الله خيرا وأحسن الجزاء، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أوصاف أحمد

نيو دلهي

البحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

تدريس التمويل الإسلامي في المدارس الهندية

الدكتور محمد نجاه الله الصديقي*

تدريس المالية الإسلامية يختلف بوجوه عديدة عن المواد التي تدرس في المدارس الهندية، فإن منهج التعليم الديني يتوقف على دراسة المتون وشروحها عامة، أما المالية فهي تتعلق بالمعاملات التي فهي فيها متون قليلة، وللسياق الزماني والمكاني دخل عظيم في فهمها، حينما نحاول أن نطبق توجيهات المتون المتاحة بعد فهمها في عصرنا هذا فنحتاج إلى دراسة الأوضاع والحوائح في هذا العصر، ويتوقف فهم وضع المالية المعاصرة على المشاهدة مباشرة، ولا بد من دراسة ميدانية للذهاب إلى أعماقها، ولأن المالية الإسلامية شائعة منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً في أنحاء العالم فيجب أن تكون دراستها النقدية في عملها ونتائجها جزءاً هاماً لتعليم المالية الإسلامية في المدارس الهندية الدينية.

* البروفيسور السابق "للاقتصاد" بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة
كتب هذا المقال لتقدمه في الورشة كخطبة رئيسية، وبما أن المؤلف قام بطرح كلمته شفويا أيضا في الجلسة الافتتاحية وسجلت هذه الكلمة بمفردها ولكنها كانت تتضمن بعض الأمور النافعة التي لم تكن موجودة في المقال لذا أحببنا أن نذكر كليهما في موضعين مختلفين.
(المؤلف)

العدل والاحسان هو أساس التعاليم الإسلام في باب المالية، فالعدل يحفظ الحقوق والإحسان يتولى المصالح العامة، والعدل يحض على إيفاء العقود بين الفريقين والإحسان ويضمن فلاح المجتمع الانساني، وإلى ذلك أشار قول الله عز وجل في سورة البقرة:

"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربوا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" (البقرة: ٢٧٨-٢٨٠).

ففي هذه الآيات المباركة ثلاثة أحكام: لا تطلبوا ما بقي من الربا، يستحق الرجل رأس المال وأن أمهلوا المديون إن كان في ضيق، فالحكم الأول لإزالة الظلم، والحكم الثاني يدل على اقتضاء العدل، والحكم الثالث يجعل هذا الاقتضاء قانوناً يحكم حياة الإنسان الاجتماعية، وجاء بعد ذلك ترغيب، وذلك خذ العفو إن كان المديون في حرج شديد، وهذا ليس أمراً شرعياً ولكنه مطلوب منا لأن فيه الخير للجميع.

فالإسلام يحدد بعض الحدود في باب المعاملات، ويهدي إلى بعض الأغراض والأهداف، والإنسان حر بعد ذلك، فعلينا أن نفهم تلك الحدود والأهداف حق الفهم، وأن نتعرف على حوائجنا ومشاكلنا وأن نتقدم إلى تطبيق أعمالنا وفقاً لهذه الفكرة، ويساعدنا أنموذج السلف الصالح في هذا المجال، أحسن أسوة هي أسوة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين المهديين، فكيف عرفوا مقاصد القرآن الكريم وأقاموا حدوده في زمنهم ومكانهم، وما تمخض عن ذلك؟

ونفَعنا إلى زمن طويل ما دون الأئمة والفقهاء الكرام في القرن الثاني والثالث من أحكام تفصيلية في ضوء الكتاب والسنة وأمثلة الخلفاء الراشدين، حتى أثرت بعض المسائل الهامة في قرون تالية التي جعلت الاجتهاد أمراً لازماً، والآن حينما استقل البلدان الإسلامية كلها تدريجاً في القرن العشرين بعد ما كانت تحت أغلال الاستعمار لمدة قرون طوال، وأرادت أن تطبق المبادئ وفقاً للإسلام فدبت الحياة الجديدة في هذا العمل الاجتهادي، واشترك فيه عدد كبير من العلماء الكبار والفقهاء العظام منذ النصف الثاني من القرن المنصرم.

نوع المسألة:

يقول الشاه ولي الله الدهلوي:

"لا يتم معاش أحد إلا بالتعاون مع الآخرين، ولا بد له من عقد الاتفاق بين الفريقين، وأن توجد القرارات والاتفاقات، فبناء على ذلك ظهرت طرق متعددة للمزارعة، والمضاربة والإجارة، والشراكة والوكالة، ثم أدت الظروف إلى التعاطي بالدين والعارية وإيداع الأمانة فجرب الناس بالكذب والمماطلة، والإنكار الصريح فاحتاجوا إلى الاستشهاد والكتابة، والارتهان والمكافلة أو إلى وسيلة أخرى، فحيث استقرت الأحوال والظروف ظهرت طرق متنوعة للتفاعل والتعامل، فلا تجد قوماً لا يقوم بهذه المعاملات ولا يفرق بين العدل والظلم (حجة الله البالغة ١/٤٣-٤٤ بيروت، دار المعرفة).

توجب الحياة الاقتصادية التعاطي والتعامل فيما بين الناس - والناس يحبون العدل ويجتنبون عن الظلم، والإسلام يعم هذا النظام

الذي يبني على أساس فطري، فلا حاجة إلى إيجاد نظام جديد بل لا بد لنا أن نستخدم من تلك الطرق والاساليب الناشئة علي وجه الطبيعة ونجعلها تابعة للمقاصد والحدود المذكورة، ولنقم بهذا العمل نظراً للناس جميعاً لأنهم سواء في مستلزم الحياة والعدل، كما أوضح الشيخ ولي الله الدهلوي.

فالعامل الرئيسي لمن يقوم بترتيب المقررات الدراسية هو فهم المعاملات والحدود في المالية وإفهامها بطريق جيد، فيجب أن يتم هذا العمل نظراً لتعاليم القرآن والسنة التي تؤكد على الاجتناب عن الربا، والقمار، والغرر الكثير ولا بد من رعاية الاستنباطات التي ظهرت في القرون القادمة، ونفس الموقف يتخذ من أمر المصالح المعتبرة ومقاصد الشريعة في هذا الباب، والفرق أن فهم السياسة الشرعية والخطط يتوقف على السياق الزمني والمكاني، والحق أن السياق يوجد في التاريخ لا في القاموس، لكن أسلوب تدريسنا يرجع الطالب إلى القواميس ولا يوجه الالتفات إلى التاريخ والتاريخ الاقتصادي على وجه الخصوص فلا بد لنا من إنهاء هذا النقص العظيم وأن يحتل التاريخ الاقتصادي مقاماً هاماً في موضوع المالية الإسلامية.

كانت المالية ليست معقدة في القرون الأولى كما ترى اليوم، والأسباب واضحة، كثر عدد السكان، وازدهرت المواصلات التي جعلت العالم كبيت واحد، واتسعت السلع والخدمات وتتنوعت بسبب الرقى الصناعي، فيصنع بعض الأشياء في زمن طويل وبمال كثير، ولبعض الأشياء تصنع الآلات في البلدان الأخرى، فيحتاج إلى مال المبادلة الخارجية، وبقدر ما يطيل الفترة بين بداية عمل المنتجات

وشرائها في السوق فيزداد الخطر وعدم التيقن الذي ليس فيه من مفر لمن يقوم بتنظيم عمل الإنتاج، وبذلك يتأثر من يوفر الماليات وما يحصل عليه من الربح، ولا يستطيع شخص واحد أن يحمل خطراً عظيماً، فالحاجة ماسة إلى الشراكة في الخطر، ولإزالة الخطر وتخفيفه ومعالجته أهمية كبرى في الماليات الجديدة، وفي هذا الباب بون بعيد بين المتون الإسلامية الميسرة والمسائل والمشاكل الراهنة، ففي غالب الأحيان يصعب إزالة هذه الفجوة بالاجتهاد على أساس القياس لأن المصلحة لا تجيز ذلك، فنحن في حاجة إلى أن ينبه منهجنا الدراسي الطالب بخطورة الأمر ويذكره أنه لا يمكن التماشي مع خطوة بخطوة.

إن تدوين الماليات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة وتاريخ الإسلام والحقائق الأرضية حتى الآن في مرحلته البدائية، فالحاجة ماسة إلى دراسة عميقة، فانه لم تعتن بها المؤسسات التجارية بعد، قد اهتم بهذا العمل بعض الجامعات فقط، فلا ينبغي للمدارس الإسلامية في الهند أن تعتمد على الآخرين اعتماداً كاملاً في هذا الباب، بل يجب على بعض المدارس الدينية الكبرى ان تبادر بهذا العمل.

وبهذا الصدد يلاحظ أن هناك علاقة قوية بين الماليات ونظام النقود أي: بين إصدار النقد وإدارته، فدراسة الواحد تحتاج إلى دراسة الآخر، في بداية العهد الإسلامي استخدمت العملات الأجنبية، وبدأ نقد خاص في عهد الأمويين. فكان هذا النظام موقوفاً على الذهب والفضة أولاً كالبلدان الأخرى، ثم أدت الاحتياجات إلى استخدام النحاس والمعادن الأخرى. بينما رأى الناس استخدام النقود غير المعدنية،

فعلينا أن نلاحظ ذلك العصر وما ناقش الفقهاء حول هذا الموضوع ولا بد من رعاية أهمية الحكومة، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الدولية في فهم النظام المالي الجديد.

فالحاجة ماسة إلى نظرة عميقة على المراحل المختلفة لنشأة المالية الإسلامية المعاصرة لتدريسها في المدارس الدينية، ولتكن هذا التاريخ على مقام مهم في المقررات الدراسية. وليظهر اختلاف العلماء في البنك الإسلامي المروج وما هو أصولهم للمحاكمة، وليذكر ما يقول في هذا الباب أساتذة الاقتصاد المسلمون والمتخصصون متمثلاً بأرائهم المكتوبة، والحق أن هذه الجماعة من الخبراء والمتخصصين دعت إلى المالية الإسلامية في القرن العشرين وبعد ذلك تقدم العلماء والفقهاء إلى ذلك، كما قال العلامة إقبال رحمه الله في العقد الثاني من القرن العشرين:

لا تستقيم الحضارة من سحر التدبير في العالم التي تقوم على أساس الرأسمالية (بانك درا)

في رونق البناء والبهجة والجمال يزداد بناء البنوك علي بناء الكنائس والمعابد، يرى أنه تجارة والحق أنه قمار، وربما أحد يسبب موت الآلاف (بال جبريل).

يا شباب الإسلام تفقهوا في القرآن، والله يعطيك حسن السيرة والسلوك، ولعل الحقيقة في كلمة "قل العفو" تظهر في هذا العصر التي كانت مخيفة حتى الآن (ضرب كلیم)

فيلاحظ في تدوين المالية الإسلامية المتون وأغراضها كلاهما كما ذكر. فحيث لا يمكن فهم الكتاب والسنة حق الفهم إلا بالعلماء

الكبار فكذلك نحتاج إلى المتخصصين في الاقتصاد والعلوم الأخرى الجديدة للحصول على المقاصد الشرعية ومصلحتها المعتبرة، ويشترك فيه عامة الناس وخواصهم للتعرف على ما هداه الإسلام إليه في مجال المالية في العصر الراهن، وأكد على ذلك العلامة الشاطبي قبل قرون أن يشترك الناس في الاجتهاد على نطاق أوسع في أوضاع مخصوصة، فإنه يقول:

"إن كان الاجتهاد منوطاً باستنباط النصوص فالعربية واجبة، وإن كان منوطاً بالمصالح والمفاسد ولا يبحث عن النصوص، أو كان أهل الاستنباط يرى أنه منوط بالمصالح والمفاسد فقط فلا حاجة إلى العلم بالعربية، بل الحاجة فيه إلى العلم بالأغراض الشرعية، الذي يفهم عن الشريعة إجمالاً وتفصيلاً."

"فمن علم مقاصد الشريعة وله ذهن واع وإن حصل على ذلك العلم بالتراجم فلا فرق بينه وبين من تعلم (مقاصد الشريعة) بالعربية."

"إذا كان الاجتهاد منوطاً بعلم الكيفية المتعلقة فلا حاجة فيه إلى العلم بالمقاصد الشرعية أو اللغة العربية، لأن هذا الاجتهاد يتعلق بعلم الكيفية فقط، فهنا نحتاج إلى علم لا يفهم الكيفية إلا به، وعلى المجتهد أن لديه علماً كافياً بتلك المعاملة لينطبق حكم الشريعة عليها" (أبواسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، المجلد الرابع، القسم الخامس، كتاب الاجتهاد، المكتبة التجارية الكبرى، شارع محمد علي بمصر، ١٦٢-١٦٤).

فللوضع الراهن أهمية كبرى في مجال المالية لأنه يتغير، فلا يمكن أن يبين مرة واحدة ويفهم الناس قائلين عليه جيلاً بعد جيل، فلا بد من الاعتماد على الصحف، والتلفزيون، والإنترنت للتعرف عليها، فليلتفت إلى هذا الأمر في تدوين مناهج تعليم المالية الإسلامية في المدارس الدينية بالهند.

ويعدّ موضوع "إدارة الخطر" من أهم مواضيع المالية اليوم، فليكن في محل مركزي في المنهج، والشريعة تؤكد على العدل، ولكنها تطلب إشباع الحوائج، والرخاء والرفاهية، وحرية القوم وقوتهم جماعياً، فالعدل يتقاضى على الاجتناب من الغرر وعدم التيقن، ولكن الرقى وازدهار الثروة تحركان على التقدم مع الغرر والخطر، فالأخذ والترك فيما بين مختلف المصالح المعتبرة أو تركيب مجموعة ملائمة منها يكون أصل الاجتهاد وجوهره، ففي هذه الخلفية وجود الاختلافات أمر طبيعي، وإذا كان الأمر جماعياً فيحكم عليه بالشوري.

وهنا نبحت عن المنهج الدراسي لا عن الاجتهاد فالانتقادات لا بدى إلى الخطر وإلى ما يأتي من طرق متنوعة للتخلص عنه، وأيضاً إلى ما يصدر اليوم في الجرائد والصحف، وليتعرف على الوضع في قول الشاطبي رحمه الله فيلاحظ كل ما يجتهد في هذا المجال بلا توقف وتعصب فيه.

دراسة المقاصد الشرعية:

فلابد للمدارس الدينية في الهند من اهتمام بالغ إلى دراسة المقاصد الشرعية في المالية الإسلامية وخاصة المقاصد التي تتعلق

بالحياة الاقتصادية. والتطور الذي لوحظ في هذا الباب في العقود الماضية أُدعي فيه أن للمتخصصين بالفقه والعلوم الشرعية يد طولى إرشاده، والحقيقة أنه اعتمد فيه كثيراً على الجزئيات الفقهية والأحاديث الآحاد، وقل ما التفت إلى مصالح البشرية الجماعية ومقاصد الشريعة، وهما كانتا تراعا في عهد القانون الإسلامي الزاهر حسب الضرورة، وسبب ذلك على ما أظن أنه يبذل الجهود إلى توفير المالية الإسلامية بالأدوات والخدمات التي حصلت عليها المالية المعاصرة، فما تمخض عنه؟ اسمعوا بلسان الفقيه المعاصر العلامة محمد تقي العثماني، يقول في مقال كتبه قبل أيام عن الصكوك المشاعة في الأوساط الإسلامية ويمكن الحصول عليه على الإنترنت بسهولة، فإنه يرفض الصكوك التي يضمن فيها للمشتري البيع على ثمن كتب عليها، مع الحصول على رأس المال بالإضافة إلى ضمان ربح معين سنوياً عليها. ويستدل على ذلك بالأدلة الفقهية المعروفة وأيضاً يكتب:

"ماقلت إلى الآن فكان مستدلاً بالأدلة الفقهية خالصة فالترغيبات التي لحقت بالصكوك المروجة غير مثبتة بالنظر إلى مقاصد المالية الإسلامية العليا، فإنها تخالف نظام الاقتصاد الذي يقوم بتوزيع الأموال بين المستثمرين بالعدل".

ويضيف قائلاً:

"إذا تدبرنا حول هذا الموضوع في ضوء أهداف المقاصد الشرعية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي فوجدنا أن الصكوك التي توجد فيها سائر الخصائص المتعلقة بوثائق الدين المروجة تختلف من

كل وجوه عن تلك المصالح الكبرى أو المقاصد العليا التي حرم الربا من أجلها، وهو التوزيع العادل للإيرادات التي يحصل عليها بالجهود التجارية والصناعية فيما بين المساهمين في عمل الإنتاج. ولكن المنهج الذي يستخدم في الصكوك التي تجري اليوم فهو يقطع أصل تلك المقاصد".

تتعلق المصالح والمقاصد بأمور كلية لا يهتم بها اهتماماً بالغاً في فقه المعاملات التي تبني على القياس، فالمرجو منكم مراعاتها في اعداد المقررات ولا تفت تلك المقاصد المذكورة عن رؤية الذين يتعلمون المالية الإسلامية في المستقبل، وأكد على ذلك الشيخ ولي الله الدهلوي فإنه يقول:

"اعلموا أن من أهم المقاصد من بعثة الأنبياء والرسول إلغاء الظلم والمعصية لأن الناس حينما يظلمون فيما بينهم فيفسدون حياتهم، ويبتلون بضيق وحر ج شديد" (حجة الله البالغة ١٥١/٢، بيروت).

قد شاء الله سبحانه وتعالى أن النظام المالي السائد الذي قلده نظام المالية الإسلامية المروجة على وشك الانهيار فيرجى أن نكون على حزم وحذر في الاستفادة من الطريق المتبعة في المستقبل ويتخذ نموذج للمالية الإسلامية ليوصل الناس الذين تعذبوا من هذا النظام المعاصر إلى بركة الإسلام مستفاداً بنظائر السلف الصالح وبهداية المصالح الشرعية، ولكنه ليس بأمر سهل بل يطلب الجهود المتواصلة والاهتمام بالبحث والدراسة العميقة.

فالمال يحتل في النموذج الذي يبنى على مقاصد الشريعة المالية الإسلامية المكان المرموق الذي أتيح له في الإسلام، فالمال

وسيلة للعيش، وليس هو المقصود بنفسه، وفي النظام الرأسمالي يبتغي المال للمزيد من الاكتساب وينظم نظام النقد الرأسمالي ونظام المالية من حيث أنه يمكن الحصول المزيد على المال والثروة للمستثمرين بأموالهم، ودرّس علم الاقتصاد الجديد الكلاسيكي أن المستثمرين إذا أرادوا الكثرة في أموالهم فيتاح للناس فرصة للوظائف من إنتاجاتهم، وكذلك يتمتعون بحصة من ثروة المجتمع، ولكن الأوضاع الراهنة أثبتت أنها دعاية كاذبة، والحق أن ارتفاع الرأسمالية لم يمهّد للفقر والبؤس، وازداد الاستغلال وعدم التسوية في توزيع الثروة، والايادات في البلاد وفيما بين البلدان، واتخذت طرق متنوعة للرقى والازدهار تبني على سلوكيات الحرص والشره حتى ازداد تلوث البيئة وتغيرت الأرض والجو بقدر ما يخشى الإنسان على بقائه، فينبغي لكم أن تلتفتوا انتباهكم إلى هذه الجوانب المهمة في اعداد المقررات الدراسية.

قضايا حول المنهج الدراسي:

أما المنهج الدراسي فيقتضي الإلتفات إلى بعض الأمور المهمة، وقد اتضح بما سبق أن دراسة المالية الإسلامية تتطلب دراسة ثلاث مواد على الأقل وهي تاريخ الإسلام الاقتصادي والمالي، والتعرف على أوضاع الاقتصاد والمال الراهنة، والتبيين حول ارتفاع المالية الإسلامية في العصر الراهن. وتحتاج المدارس الدينية بالهند إلى التخفيف في الأعباء التي تكون على المتعلمين، فلا ينبغي أن يضاف هذه العناوين ولا يخفف أثقالمهم، كيف وأين يخفف للأساتذة

المتخصصين حتى يستوفوا، أما أنا فكنت أرى حينما كنت طالباً في المدرسة أن المقررات الفقهية والحديثية سواسية كثيراً وتكرر في بعض الأحيان، وعلى كل حال تخفيف الأثقال أمر لا بد لي يتفكر الطالب ويسأل ويبحث في القضايا التي تحتاج إلى التفكير والتدبر. والأمر الثاني هو قضية توفير الأساتذة المتخصصين. فقليل من أساتذة المدارس الهندية يستطيعون أن يتحملوا هذه المسؤولية، ولا يمكن توظيف الأساتذة المتخصصين المنظمين لقلة الوسائل، فيقام بهذا العمل في غالب الأحيان باستخدام الأساتذة والخبراء المتطوعين، فهذا أمر إداري وينبغي له نظام مركزي.

والقضية الثالثة هي قضية الكتب الدراسية، فلا يوجد في المدارس الدينية رسالة مرموقة حول المواضيع الثلاثة التي ذكرتها أنفاً في الأردنية أو أي لغة اختيرت لإلقاء الدروس في المدارس. وأما الكتب المتداولة في السوق فلم تكتب لهذا الهدف المنشود، أما العربية فليس فيها كتب يوثق بها أو تحل هذه المشكلة، فالمرجو من المؤسسات التي اهتمت بانعقاد هذه الورشة أن تبذل عنايتها إلى هذا الأمر المهم.

أيها المستمعون الكرام!

ما جرأت على إلقاء هذه المقالة في هذا المؤتمر الذي جمع جماعة لا يوجد لها نظير من العلماء والفقهاء والمتخصصين في الاقتصاد والمالية وزعماء المدارس الدينية، إلا امتثالاً للأمر وبالنظر إلى أهمية الموضوع. أدعو الله أن يوفقنا وإياكم بالمجاهدة في سبيله مخلصين لوجهه ورضاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه المعاملات في مقررات المدارس الدينية

• الشيخ خالد سيف الله الرحماني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد!

مما لا شك فيه أن الفقه الإسلامي مستتبط من الكتاب والسنة وهو جوهر الممارسات العلمية والفكرية لأسلافنا الصالحين، فقد قرروا آرائهم بعد الدراسة والتحقيق في تصريحات الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وأحوال عهدهم بكل دقة، وصار هذا القانون رائجاً وشائعاً حوالي ألف سنة على منطقة كبيرة من الأرض وواجه التغيرات الاجتماعية والثقافية بتوازن واعتدال، وهذه حقيقة باهرة أننا نجد أكثر النصوص في باب العبادات، فقد قرر الشارع في باب العبادات الظواهر والأشكال كما قرر المقاصد. فلماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وقال في الحج: "خذوا عني مناسككم".

وبعد العبادات نجد أكثر النصوص في الأحوال الشخصية التي تقال لها المناكحات في المصطلح القديم، فنجد النصوص

• الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الهندي.

الواضحة في شروط النكاح، وموانع النكاح، وأهلية النكاح ومحليته وأحكام الصور المختلفة للنكاح، ولكن لا نجد تفصيلاً لأحكام النفقة وتحديد ما يشتمل عليه، وكما لا نجد تفاصيل حقوق الوالدين والأبناء والزوجين وأسباب الفسخ والتفريق، بل نجد فيها أصولاً لنمارسها حسب عرف كل عصر ومصر وحسب المقاييس الثقافية ومستوى الحياة، وهذه هي اللدانة والمرونة التي تجعل قوانين الإسلام العائلية متوازنة ومبنية على المصلحة ومنسجمة مع الحوائج الاجتماعية، ثم بعد ذلك نجد في باب المعاملات تفاصيل جزئية في النصوص، فنجد فيه الأحكام الأساسية كحكم حرمة الربا والقمار والنجش والغرر وكذلك أهمية رضا الطرفين في العقود وحرمة الأسباب التي تفضي إلى الغلاء الصناعي وتؤثر قانون الطلب والعرض في السوق، ولكن لا نجد التفاصيل الجزئية ما عدا هذه المبادئ الأساسية، وهذا هو السر في دوام الشريعة الإسلامية لأن الفقهاء وجدوا فيها مجالاً واسعاً للاجتهاد ولا شك أن فيها مجال واسع لرعاية المصلحة وسد الذريعة للمفاسد حسب الأحوال والعصور المختلفة.

والحقيقة أننا نجد في الكتاب والسنة في بعض قضايا المعاملات مصطلحات غير واضحة، مثل مصطلح القبض، فنجد حكم حرمة البيع والشراء قبل القبض حيث لا نجد شكلاً معيناً للقبض، إن فقهاء هذا العصر أكثر إدراكاً لأهمية هذا المصطلح ووسعتها مما أدركه من سبق منهم. لأن اليوم هناك أنواع متنوعة للبيع والشراء التي يمكن فيها تحقق القبض المعنوي والقانوني دون القبض الحقيقي. وهذا هو سبب اهتمام الفقهاء بالقياس والاجتهاد خاصة في باب

المعاملات، ففرروا فيه نظراً لمقاصد الشريعة والنظائر والمصالح الإنسانية، وهذا هو سبب قلة آيات الأحكام في القرآن الكريم واختصار باب المعاملات في كتب الأحاديث، ومع ذلك نجد أحكاماً كثيرة تتعلق بالمعاملات في كتب الفقه، وهذا هو سبب اختلاف الفقهاء في المسائل الجزئية في هذا الباب.

فالكتب الفقهية التي هي جزء المقررات الدراسية للمدارس الدينية اليوم تمثل القرن الخامس إلى القرن العاشر الهجري، فلا شك أن فيها بعض الكتب تشتمل على فقه العبادات فقط ولكن تدرس للمبتدئين فأكثر هذه الكتب تتحدث عن قضايا المعاملات ببسط وتفصيل. ويمكن أن نقسم ما يدرس في المدارس من المعاملات في خمسة أجزاء:

(١) فقه القرآن، (٢) فقه الحديث، (٣) الفقه المقارن، (٤) كتب فقهية تختص بالمذهب الخاص، (٥) القواعد الفقهية.

فقه القرآن:

هناك عشر آيات فقط في القرآن الكريم التي تتعلق بالمعاملات كما قال الشيخ عبد الوهاب، فالمسائل التي ذكرت في هذه الآيات لا يمكن تعيين عددها لأن الكتب في موضوع أحكام القرآن ألقت حسب ترتيب الآيات ولا تلاحظ الترتيب الفقهي، ولكن يتضح لنا أن القرآن قد ذكر المبادئ في باب المعاملات دون ذكر القضايا الجزئية، وهذه المبادئ تشكل أساساً لتعيين القضايا الجزئية حسب الأحوال والظروف.

حسب مقررات المدارس الدينية يدرس الطلاب أحكام المعاملات في القرآن الكريم بطرق تالية:

- تدرس في كثير من المدارس الدينية ترجمة القرآن الكريم في الفصول الثانوية. وأما التفسير فيدرس في بعضها مفصلاً وفي بعضها بالاختصار. ويعطي لآيات الأحكام أهمية بالغة خلال الترجمة والتفسير، فأيات القرآن التي تبين أحكام المعاملات بوضاحة تدرس بكل تفصيل كآيات حرمة الربوا والقمار ولكن الآيات التي ليس فيها تصريح عن حكم معين ولكنها تبين مقاصد الشرع في باب المعاملات لا تجد عناية وافية.
- أول كتاب في التفسير الذي يدرس في المدارس الدينية هو تفسير الجلالين وقد نقده كثير من العلماء للروايات الضعيفة والموضوعة فيه ولكن من الظلم أن لا ننتهي المؤلف على أهليته في حل الآيات والعبارات القرآنية رغم الإيجاز فيه، ولكنه في الحقيقة ترجمة القرآن الكريم بالعربية يوضح فيه المؤلف المفردات والصلات والمحذوفات، فطبعاً لا نجد فيه تفصيلاً لآيات الأحكام ويدرسها الأستاذ حسب طبيعته ورغبته بإيجاز أو تفصيل.
- وفي بعض المدارس الدينية يدرس تفسير ابن كثير ومختارات من كتب التفسير في مرحلة الاختصاص، ويوجد فيها تفصيلاً لآيات الأحكام ولكن المشكلة أنها تدرس هذه الكتب بعد مرحلة الفضيلة.

وفي هذا المنهج الدراسي للتفسير الذي بيناه نرى عيباً واضحاً، فلا يمكن للطلاب فهم المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية في باب المعاملات، ولا يمكن لهم فهم القواعد التي يرشد إليها القرآن، مثلاً في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم" (النساء: ٢٩)، فيفسر هذه الآية أن العقود كلها على أساس التراضي، وعليه بناء خيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية وحرمة بيع الملامسة، وكذلك آيات حرمة الربا والقمار توضح أن التراضي لا يجيز ما حرّمه الشارع، فينبغي أن يدرس مبادئ الشريعة الإسلامية في باب المعاملات بوساطة القرآن الكريم.

فقه الحديث:

يحصل للحديث الشريف في منهج المدارس الإسلامية مقاماً بارزاً، فيدرس الصحيح للبخاري والصحيح للترمذي كاملاً من حيث الرواية والدراية، ويدرس جزء كبير للصحيح لمسلم والسنن لأبي داود وبعد ذلك يدرس النسائي وابن ماجة والمؤطا للإمام مالك، وفي كثير من المدارس يدرس شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي الذي له مقام فريد في كتب الحديث من حيث التطبيق بين الروايات والترجيح فيها. ويدرس أيضاً في كثير من المدارس قبل الصحاح "المشكاة" وقبلها "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" أو "آثار السنن"، فالكتب التي توجد فيها أحاديث الأحكام وهي جزء المقررات الدراسية يبلغ عددها

إلى إحدى عشر. وتدرس أبواب المعاملات في أربعة أو خمسة كتب منها على الأقل بكل تفصيل.

وهناك أمر مهم الذي ينبغي أن يعتني به أساتذة الحديث وهو أنهم يوضحون المسائل، ويشغلون أوقاتهم ويتحدثون في تحقيق العلل للأحكام التي لا توجد النص فيها ولكن لا يتكلمون على مصلحة الحكم ولا يتحدثون الحكم والمصالح التي راعتها الشريعة ولا يوضحون خطورة هذه الأحكام في إنشاء نظام اقتصادي عادل، فندرس حرمة البيع قبل القبض، وحرمة بيع الدين بالدين وشرط التقابض في بيع الصرف وحرمة الربوا والقمار ولكن لا نوضح الحكم والمصالح في هذه الأحكام ولا نبين المفسد في صرف النظر عنها، فبيان المصالح والحكم لا يبيث الاطمينان في القلب فقط بل يوضح مقاصد الشريعة، ويعاون في الاجتهاد في العصور المختلفة.

الفقه المقارن:

- يوجد في المنهج الدراسي للمدارس الدينية بعض الكتب التي تمثل المذاهب الأربعة، ويقدم بعض المؤلفين وجهات النظر المختلفة مع ذكر دلائلها ويذكرون الأرجح عندهم مع ذكر السبب، ويحمل هذه الميزات كلها كتاب العلامة أبو الحسن برهان الدين المرغيناني الذي يسمى بالهداية وأدخل هذا الكتاب في منهج كل مدرسة من المدارس الدينية في الهند، ويمتاز بوضاحة مسائله وبوجود العقلية والمنطق في استدلاله برغم الإيجاز من بين سائر الكتب الفقهية. ولا

شك أنه يوجد هناك كثير من الكتب الفقهية التي تذكر الأحكام مع ذكر أدلتها بكل تفصيل ولكن من ميزات هذا الكتاب أنه يوفر لقارئه منهج التفكير وطريقة الاستنباط وطبيعة الشريعة الإسلامية. ويحتوي المجلد الأول لهذا الكتاب على العبادات، والجزء الكبير من الجزء الثاني يشمل على الأحوال الشخصية والجزء الثالث يبحث عن المعاملات وكذلك يوجد بعض المباحث من باب المعاملات في الجزء الرابع. ومؤلف هذا الكتاب حنفي ويمثل الفقه الحنفي بطريق أحسن ولكن يقدم مذاهب الفقهاء الثلاثة أيضاً بكل قوة مع ذكر دلائلهم. ويحتل هذا الكتاب مقاماً عالياً لتدريس الأحكام الاقتصادية للإسلام.

● الكتاب الثاني الذي يدرس في المدارس الدينية عامة هو كتاب بداية المجتهد للعلامة ابن رشد القرطبي (٥٢٠هـ - ٥٩٥هـ)، ومن أهداف هذا الكتاب بيان آراء الحنفية والمالكية والشافعية في الأحكام وذكر سبب الخلاف بينهم، فقد نقل المؤلف آراء الحنفية والمالكية والشافعية في الأحكام وذكر سبب الخلاف بينهم، ونقل المؤلف آراء الحنفية والمالكية والشافعية في كل مسألة ويذكر آراء الحنابلة وآراء غيرهم من الفقهاء في بعض المسائل، والحقيقة أنه كتاب فريد في موضوع اختلاف الفقهاء وسبب الخلاف بينهم، قد اختار المؤلف منهجاً موضوعياً في هذا الكتاب وذكر دلائل كل المذاهب على آرائهم بطريق عادل

وعامة يصرف النظر عن الترجيح. ومؤلف هذا الكتاب مالكي المذهب ولكن يصعب على القاري معرفة مذهبه بسبب منهجه العادل في ذكر المذاهب وأدلتها، وهناك عدد قليل من المدارس التي دخلت هذا الكتاب في منهجها الدراسي ولعل من أهم أسبابه أن هذا الكتاب يستفيد منه الأساتذة والمحققون أكثر من الطلاب.

الكتب الخاصة بالمذاهب الفقهية:

يتبع عامة الناس مذهباً فقهياً خاصاً في الهند، فيدرس الفقه الحنفي في أكثر المدارس، وفي بعض المناطق مثل كيرالا وكوكن والمناطق الساحلية يوجد الشافعية فيدرس في مدارسها الفقه الشافعي، وكذلك يدرس في مدارس السلفيين بداية المجتهد وبعض الكتب الأخرى.

(أ) الفقه الحنفي:

الكتب التي تدخل في المنهج الدراسي وتمثل الفقه الحنفي تذكر فيما يلي:

(١) نور الإيضاح، (٢) الفقه الميسر، (٣) المختصر للقدوري، (٤) كنز الدقائق، (٥) شرح الوقاية، (٦) تحفة الفقهاء، (٧) الدر المختار (الأبواب المختارة).

• يدرس في كثير من المدارس "نور الإيضاح" وفي بعضها "الفقه الميسر" كالكتب الابتدائية في الفقه، وهذه الكتب تتحدث عن العبادات فقط فأحكام المعاملات خارج من إطارها.

- المختصر للعلامة أبي الحسن القدوري (م: ٤٢٨هـ)، وهذا نص جامع ومعتمد وسهل في الفقه الحنفي وقد جعل مؤلف الهداية هذا النص أصلاً لكتابه المعروف وأضاف فيه الجامع الصغير للإمام محمد، ويدرس الطلاب في هذا الكتاب أبواب المعاملات مثل البيع والربوا والشركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والقسمة، وإن لم نجد فيه جزئيات كثيرة من حيث أنه نص ولكن يبحث عن المسائل والقضايا المهمة بطريق أحسن، وهذا كتاب أول الذي يدرسه الطالب في المعاملات.
- كنز الدقائق للعلامة أبي البركات النسفي (م: ٧١٠)، كتاب موجز في الفقه الحنفي، فيواجه الطالب صعوبة في فهمه والأستاذ في تدريسه، وقد أخرج هذا الكتاب من مقررات كثير من المدارس الآن، والمدارس التي تدرسه لا يبلغ فيها المدرس إلى فقه المعاملات ويبقى في فقه العبادات والأحوال الشخصية.
- الوقاية للعلامة محمود بن أحمد، نص مهم في الفقه الحنفي، وقد جمع فيه المؤلف مسائل الهداية وحذف الدلائل كلها، ثم جاء بعده شرح هذا الكتاب باسم شرح الوقاية لصدر الشريعة عبيد الله المسعود، ويدرس هذا الشرح في عدة مدارس وقد ذكر فيه المؤلف اختلاف الأئمة ودلائلهم، فصار هذا الكتاب طويلاً ومفصلاً، ويصعب هذا التفصيل على الأساتذة أن يكملوا أبواب العبادات، فيبقى أبواب المعاملات أثناء الدرس.

- وفي بعض المدارس يدرس الكتاب تحفة الفقهاء للعلامة علاء الدين السمرقندي (م: ٥٣٩هـ) وهذا نص مقبول وسهل في الفقه الحنفي، وقيل في الكتاب "بدائع الصنائع" للعلامة علاء الدين الكاساني أنه جعل هذا النص أساساً في تأليف كتابه المعروف. وبرغم أنه ليس عندي خبرة في تدريس هذا الكتاب أظن أنه يحسن شمول هذا الكتاب في المنهج الدراسي ويمكن تدريسه كاملاً بحيث أنه كتاب متوسط.
- يدرس في مرحلة الاختصاص وفي قسم التدريب في الإفتاء " الدر المختار" للعلامة علاء الدين الحصكفي (١٠٢٥-١٠٨٨هـ)، وهذا الكتاب شرح لتتوير الأبصار للعلامة التمرتاشي، وهذا كتاب جامع برغم الإيجاز وقد علق عليه العلامة ابن عابدين الشامي (١١٩٨-١٢٥٢هـ) باسم رد المحتار وهذا تعليق مفيد، ويدرس أبواب المعاملات في هذا الكتاب عامة.

الفقه الشافعي:

- يدرس في مدارس الفقه الشافعي كتب تالية:
- (١) نور الأبصار، (٢) كتاب المتفرد، (٣) فتح المعين، (٤) عمدة السالك وعدة الناسك، (٥) شرح المنهاج للمحلي.
- يدرس كتاب نور الأبصار أو كتاب المتفرد في المرحلة الابتدائية وفيه مسائل تتعلق بالعبادات للمبتدئين.

- عمدة السالك للعلامة شهاب الدين أحمد بن نقيب المصري، نص مهم في الفقه الشافعي ذي ضخامة معتدلة ويشمل هذا الكتاب كذلك على أبواب العبادات.
- من أهم نصوص الفقه الشافعي كتاب فتح المعين للعلامة زين الدين مالاباري (م: ٩٨٧هـ) وهذا شرح "قرة العين بمهمات الدين"، وهذا كتاب جامع ومستند وواضح وذي ضخامة متوسطة. ما اعتنى مؤلف هذا الكتاب بنقل الدلائل ولكنه يلقي الضوء على الأقوال المختلفة في الفقه الشافعي ويذكر القول الراجح فيه.
- للعلامة الفقيه المحدث الإمام النووي دور بارز في توضيح الفقه الشافعي وشرحه، وكتابه منهاج الطالبين، من أهم كتب الفقهاء الشافعية وقد شرحه وعلق عليه كثير من العلماء ومنهم العلامة جلال الدين المحلي، وقد طبع هذا الشرح في الهند في أربعة مجلد. ويدرس هذا الكتاب في المرحلة النهائية عند الشوافع، ويبحث المجلد الثاني لهذا الكتاب عن أحكام المعاملات بشرح وبسط، فيشمل الأحكام الضرورية من باب المعاملات ولكن لا يذكر المؤلف دلائل الأحكام عامة.

ملاحظة:

هذه حقيقة أن المعاملات جزء مهم من أجزاء كتب الفقه ويدرسها الطالب في مقررات المدارس الدينية مرتين على الأقل

وأظن أنه يكفيه ولكن ينبغي لنا أن نفكر في منهج التدريس لهذه المادة. فالأستاذ له دور مهم في إنشاء منهج مؤثر لتدريس مادة الفقه، فينبغي له أن يطبق أقوال الفقهاء على القضايا المعاصرة ويبين المصطلحات الجديدة والمناهج المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، فيذكر الشركة المتناقصة في باب الشركة، ويذكر بيع المرابحة المؤجلة في باب المرابحة ويذكر الصور الجديدة للاستصناع في باب الاستصناع ويذكر الإجارة المنتهية إلى التملك في باب الإجارة ويذكر حكم التورق والمعاملات المصرفية المعاصرة في باب الربا ليعرف الطالب مناهج الاستثمار والتكافل الإسلامي في العصر الراهن ويؤكد أن هذه الأحكام ليست نظرية فحسب بل يمكن إطلاقه في هذا العصر حسب مقتضياته.

القواعد الفقهية:

لا شك في أن كثيراً من القضايا التي تتعلق بالمالية في العصر الحاضر لا يمكن تقديم حلولها في ضوء الجزئيات الفقهية التي توجد في كتب أسلافنا، لأن القضايا الاجتهادية والأحكام فيها تمثل عرف ذلك العصر والمنهج الرائج فيه، فلا بد لحل مثل هذه القضايا من العلم بمقاصد الشريعة ومعرفة تطبيق أصوله، وهذا الأمر يتعلق بالقواعد الفقهية وخاصة له أهمية كبرى في أبواب المعاملات بحيث لا توجد فيها نصوص كثيرة.

والحقيقة أن القواعد الفقهية ليس لها مكان كبير في مقرراتنا الدراسية، فلا يدرس أي كتاب في هذا الفن قبل مرحلة الفضيلة، وبعد

مرحلة الفضيلة يدرس كتاب الأشباه والنظائر للعلامة ابن نجيم المصري (م: ٩٧٠هـ) في مدارس الفقه الحنفي ويدرس في المدارس الشافعية الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر للعلامة جلال الدين السيوطي (م: ٩١١هـ)، وتشتمل هذه الكتب على القواعد الستة الأساسية ويأتي في ضمنها القواعد المهمة الأخرى المتنوعة.

ويدرس في بعض المدارس "قواعد الفقه" للعلامة عميم الإحسان المجددي الذي يصح أن يقال له موسوعة في القواعد الفقهية، ويدرس في بعضها تأسيس النظر للقاضي أبي زيد الدبوسي و"أصول الكرخي". وهذه الكتب كلها كتب هامة في موضوع قواعد الفقه ويشتمل على القواعد التي تتعلق بالمعاملات ولكن الحقيقة أنها ليست خاصة في القواعد المالية، فعندي ملاحظتان في هذا الصدد، الأول: أن يدرس كتاب موجز في القواعد الفقهية قبل مرحلة الفضيلة ليعرف الطالب طبيعة الشريعة ومقاصدها الأساسية. والثاني: أن يدرس كتاب خاص في القواعد المالية في مرحلة الاختصاص والتدريب في الإفتاء، ويوجد في هذا الفن كتب متنوعة وعديدة في العالم العربي، ويمكن شمول الكتاب "جمهرة القواعد الفقهية المالية" للدكتور علي أحمد الندوي ويكون إن شاء الله مفيداً في تدريس فقه المعاملات، وينبغي أن يدخل كتاب في الأحكام المالية للشريعة الإسلامية في أسلوب جديد، وكتاب الدكتور مصطفى الزرقاء "المدخل الفقهي العام" كتاب مهم في هذا الفن ويمكن تدريس الأبواب المختارة من هذا الكتاب في هذه المرحلة.

الكلمة الأخيرة:

لا شك في أن صياغة النظام الاقتصادي والمؤسسات المالية في صيغة الإسلام مسؤولية العلماء، والحقيقة أنها جهاد في هذا العصر، ولا يمكن لنا أن نؤدي هذه المسؤولية حتى يعتني به العلماء ويشمل الاقتصاد الإسلامي في مقررات المدارس الدينية ويستخدم الأساتذة بالمصطلحات الجديدة أثناء تدريسهم ويوفروا المعلومات الحديثة التي تتعلق بالاقتصاد، وبالله التوفيق وهو المستعان.

تدريس التمويل الإسلامي في المدارس

• البروفيسور عبد العظيم الإصلاحي

التمهيد:

قد واجه المسلمون في كل مرحلة من مراحل التاريخ تحديات متنوعة، منها ما واجهوا حين اتسعت الخلافة وظهرت القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ماكانت بخصوصها نصوص القرآن والسنة، فاستند علماء الإسلام إلى أصول الفقه لتقديم الحلول لهذه القضايا الحديثة وقدموا الأحكام الشرعية بعد الاجتهاد في ضوء مقاصد الشريعة. فليرجع الطالب إلى أبواب المعاملات في كتب الفقه التي تتحدث عن القضايا المتنوعة وتحتوي على صفحات عديدة.

وقد واجه المسلمون في القرون الأولى تحديات العلم والفن والفلسفة من الأقوام الأجانب ولكن العلماء قد واجهوا هذه التحديات وردوها رداً قاطعاً، فقد ردوا المنطق والفلسفة بعلم الكلام وردوا تحديات العلم الطبيعي بالبحث والتجربة في هذا المجال.

ولكن حينما انخفضت سرعة البحث والاجتهاد آثرنا الانهزام والتخلف أمام التحديات ونقدم مثالين لهذه الهزيمة، فقد اخترعت المطابع في أوروبا في القرن الخامس عشر وقد لعبت دوراً بارزاً في

• جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

تطوير العلوم والفنون، ولكن حظرت عليها الخلافة العثمانية التي كانت حكومة ممثلة للمسلمين في حدودها إلى مائة عام، ثم رفعت الحظر عن المواطنين من اليهود والنصارى على أن يطبعوا كتبهم ولكن منعوا عن طباعة الكتب الإسلامية مخافة لانتهاك حرمتها، ويمكن لنا في هذا الصدد أن نفكر على النقاط التالية، قد ضاعت كفاءة الطلاب والأساتذة المسلمين وأوقاتهم في كتابة ألوف من الصفحات، قد رفعت الحظر عن استخدام المطابع للمسلمين والعلوم الإسلامية بعد مائتين وخمسين عاماً من ابتداعها. فلنفكر أنه كم أدى هذا الحظر في تخلف المسلمين في مجال العلم.

وهناك مثال آخر يتعلق بالموضوع من قريب، ففي هذه القرون التي ذكرناها اتسعت التجارة الدولية في أوروبا ونشأ نظام اقتصادي جديد الذي يسمى في تاريخ الفكر الاقتصادي الماركنتلية (Mercantilism)، وقد مهد هذا النظام السبيل للثورة الصناعية الأوروبية، والحقيقة أن التقدم العلمي، وصناعة السفن، ورغبة التحكم على المسلمين وابتداع المطابع قد أدت دوراً بارزاً في ترويج هذه النظرية وإشاعتها، وفي نفس الوقت كان حكامنا يشترون الأسلحة من أوروبا وصرفوا النظر عن تطوير العلوم وإنشاء المصانع في دولهم، وفي هذه القرون أنشأت الجامعات في أوروبا أما الدول الإسلامية فاشتغلت ببناء القصور والحصون.

ومن الأسف الشديد أننا لا نجد الكلام عند علماء ومفكري القرن السادس عشر على أسباب حكومة الملك أكبر على البر

وحكومة البرتغاليين على بحر العرب الذي يقع على جانبه حتى ما أمنت الهدايا التي كانت ترسل إلى الحرمين الشريفين والسفن التجارية للمسلمين ، من السلب والنهب إلا إذا ضمنوها. وما فكر على هذا التحدي أهل الفكر والحكام وبلغت هذه الغفلة إلى الاستعمار السياسي والفكري للدول الإسلامية، وقد اتسعت الفجوة والفرقة بيننا وبين الغرب في مجال العلم والفكر والتجارة والصناعة والابتداع والاختراع وحتى في الأخلاق والمعاملات والسلوكيات من أجل إهمالنا، وما نجحنا في تقليل هذه المسافة إلى الآن.

التمويل الإسلامي الحديث - تحدٍ عظيم:

والقصد من هذا التمهيد لفت النظر إلى تحدٍ كبير ورده، ومن الصعب أن يجهل أحد خطورة وضرورة المالية في مجالات الحياة المتنوعة في العصر الراهن، فيحتاج إلى التمويل كل من التجارة والزراعة، والصناعة والحرف، ووسائل الترسيل وتوفير الخدمات المختلفة، وإنشاء المراكز التعليمية وإدارتها، والبحث والتحقيق، والتعليم العالي، ووسائل الإعلام، والرسائل والجرائد، ومشروعات إزالة الفقر، وتطوير الأوقاف، ولا يمكن بدونه النجاح في مجال الحياة، قد تضعف الهمم وتبطل المساعي من أجل قلته، فلهذا نشأت المالية الإسلامية كتحدٍ جديد التي تقتضي من ركابها علم المعاملات الجديدة وتطبيق المبادئ الإسلامية عليها والمساعي العملية في هذا الصدد، وقد بدأت هذه الأمور ولكن لم يحصل هذا الموضوع عناية

من الأفراد الذين يليق بهم أن يركزوا عنايتهم على هذا الموضوع المهم.

فقه المعاملات المالية الحديثة وإرشاد الحكم الشرعي هذا هو الموضوع الذي يتعلق بكم وهذا هو حقكم، والمدارس الإسلامية يدرس فيها فقه المعاملات من قديم ويكفي لشهادتها النظر على أي كتاب الفقه والفتوى، وهذا العلم ينتمي إلي الأسفار التجارية للنبي صلى الله عليه وسلم، فمشروعية المضاربة أساسه عمل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان الإمام أبو حنيفة تاجراً وهناك كثير من العلماء الذين فكروا في المعاملات المالية من قريب وقدموا الحلول لهذه القضايا، ولذلك نجد كتباً مفصلة حول القضايا التجارية والاقتصادية التي لا توجد فيها نصوص القرآن والحديث فقد بينوا فيها مسائلها بكل شرح وبسط كما صنفوا علي بعضها كتاباً مفصلاً.

ولكن تتغير المعاملات حسب العصور المختلفة، فتنشأ معاملات جديدة وتظهر أشكال جديدة في المعاملات القديمة، ويقتضي هذا التغير استمرار البحث والتحقيق في هذه القضايا، لفهمها وإرشاد الحكم الديني فيها، ويجب أن يحدث المقررات الدراسية حسب الأوضاع الراهنة، ولكنه قل ما اعتنينا إلي هذا العمل، فمثلاً الكتب الفقهية التي تدرس في المدارس الدينية ألفت قبل مائتين عاماً، وقد تغيرت أوضاع العالم في خمسين عام كلياً وظهرت كثيراً من القضايا الجديدة التي لا توجد لها نظير من قبل، حتى أن المدارس التي أنشأت إثر الحركات الإسلامية الجديدة لا تدرس المعاملات الجديدة والماليات

العصرية في مقرراتها، وبسبب عدم وجود المالية الراهنة في الكتب الفقهية يقرأ ويدرس الطالب هذا الفقه وهو يشعر أنه علم قديم لا علاقة له بالعصر الجديد، وجدير بالذكر أنه في القرن العشرين قدم بعض العلماء الحلول للقضايا الاقتصادية والمالية في ضوء القرآن والحديث وكتب الفقه والأصول وبذلك اتضحت معنوية أبواب المعاملات لبعض الناس.

وقد ذاع صيت الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في الجامعات الإسلامية، رغم أنه قليلاً ما يذكر في المدارس الدينية، ولكن قلما يعرف الناس أنه قد اهتم بموضوع الاقتصاد الإسلامي أولاً جماعة من علماء الهند في طليعتهم فضيلة الشيخ حفظ الرحمن سيوهاروي وفضيلة الشيخ مناظر أحسن غيلاني وفضيلة الشيخ أبو الأعلى المودودي. وتقتضي هذه المبادرة من علماء الإسلام أن يأخذ أهل المدارس هذا الموضوع بعين الالتفات ويبدلوا مساعيهم لتطويره لكن تم إنجاز هذه الأمور بأيدي علماء العلوم العصرية فقد درسوا هذا الموضوع، وألفوا فيه وأنشأوا المراكز المالية الإسلامية، وعدد البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية يصل الآن إلى أكثر من ثلاث مائة التي تعمل في ٧٥ دول، ويقدر تعاملهم من ٢٥٠ مليار إلى ٧٠٠ مليار دولار. و قدر نموهم من خمسة عشر في المائة إلى عشرين في المائة سنوياً، ويعمل في هذه البنوك والمؤسسات الخليجية فقط أكثر من تسعين ألف شخصٍ ويضاعف عددهم إلى عام ٢٠٢٠م.

ضرورة تدريس مادة التمويل الإسلامي الحديث في المدارس الدينية:
ولكن لموظفي البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية حدود
يلزم رعايتها، لا شك أن الاقتصاد والمصرفية والمالية اهتمامهم ولكن
ليس لهم الاختصاص بالقرآن والحديث والفقهاء، هذا هو مجال المدارس
الدينية، وطبيعة الأمة تقتضي أن لا يقبل أي أمر حتى يصدق ويوثق
عليه خبراء العلوم الشرعية، ولذلك البنوك والمؤسسات الإسلامية في
حاجة ماسة إلى الإرشاد الشرعي من العلماء، ولكن عددهم قليل جداً،
وسببه أن العلم بالعلوم الشرعية لا يكفي لإنجاز هذا الأمر، بل
يقتضي العلم بالمعاملات الحديثة، والحقيقة أن هناك فرق كبير في
طلب خبراء الشريعة للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية وعرضهم،
ويوجد اليوم حوالي خمسين علماء الشريعة الذين لهم يد طولى في
المعاملات المالية الحديثة وتنافس البنوك لحصول إشرافهم تنافساً،
وبعض هؤلاء العلماء أعضاء العشرين مصرفاً ومؤسسة مالية أو
أكثر لهيئات الرقابة الشرعية، ومن الظاهر أنهم لا يجدون فرص
كافية لهذه البنوك، فعمل هذه المؤسسات والبنوك كيفاً تشاء وقد جعل
هذا الأمر عامة الناس سيء الظن من هذه البنوك.

البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تحتاج إلى علماء
الشريعة على كل مستوى، وهيئة الرقابة الشرعية فلا معني بها بدون
العلماء لأن العلماء هم الذين لهم حق الإرشاد الشرعي في القضايا
المستجدة التي تتعلق بالمعاملات وهم الذين يقررون في أي مسألة هل
هذه القضايا توافق مع الدين وأحكام الشريعة أم لا؟ وهم الذين
يستطيعون أن يحكموا هل الأنشطة المؤسسات المالية تابعة للمناهج

الشرعية؟ ولهم حق الإرشاد في النظام الاجتماعي للزكاة ولجان الأوقاف، واليوم تبتدع الصور المتنوعة للمعاملات بمساعدة الهندسة المالية التي توافق حسب مقتضيات الشريعة ظاهراً، ولكن هل توافق واقعاً؟ هذا أمر البحث والتمحيص.

مميزات تدريس التمويل الإسلامي في المدارس الدينية:

قد بدأت الجامعات الإسلامية مقررات المالية الإسلامية لتوفير الخبراء الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، تدرس فيها المعاملات المالية الإسلامية، واللغة العربية، وأصول الفقه وفقه المعاملات المالية، ويتميز طلاب المدارس الدينية بأنهم يدرسون هذه المواد من نعومة أظفارهم وهم يحتاجون فقط إلى فهم المعاملات الجديدة وتطبيق الأصول الشرعية إضافة إلى ذلك، فإن تأخذ المدارس الدينية هذه المبادرة يتحقق الفوز والنجاح بصورة أولى لأن هذا هو مجالها من قديم وهي تستطيع أن توفر عدداً كبيراً من الخبراء في المعاملات الإسلامية في مدة قليلة الذين نتوقع منهم أن يفرضوا الحظر على الانحرافات في هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه التسهيلات ما اهتمت المدارس الدينية على تدريس المعاملات المالية حتى الآن، وكما أعرف يدرس الاقتصاد في جامعة الفلاح أعظم جراه فقط، وقد بدأت الجامعة الإسلامية مالا فورم دبلوماً في المصرفية والمالية الإسلامية، وهذا هو الوضع في الدولة المجاورة، أيضاً فقد اهتم دار العلوم كورنغي فقط من بين المدارس الأخرى إلى تدريس الاقتصاد والمالية الإسلامية.

مرحلتان لتدريس المالية الإسلامية:

ينبغي أن تدرس المالية الإسلامية في المدارس الدينية في مرحلتين، فيدرس في المرحلة الأولى مبادئ المعاملات المالية، والصور الجديدة للمعاملات وأحكامها، إن الطلاب في المدارس الدينية يدرسون أبواب المعاملات في كتب الفقه بل يقرؤونها عدة مرات، فيمكن تفهيم الطالب بعد الفراغ من كل جميع باب الذي تتعلق بالمعاملات الصور الجديدة لهذه المعاملات وآراء علماء الشريعة فيها، ويمكن أيضاً أن تدرس المعاملات الجديدة بعد الفراغ من أبواب المعاملات تحت عنوان "التطبيقات الجديدة لفقه المعاملات المالية" ويدرسها نفس الأستاذ أو أستاذ آخر، ويرفق في آخر هذه المقالة ملحق الذي يحتوي على تفصيل هذا المقرر.

ويمكن تدريس المرحلة الأولى في كل مدرسة دينية بشرط أن يستعد أستاذ الفقه لذلك أو يدرسه أستاذ آخر يعرف المالية الإسلامية الجديدة.

والمرحلة الثانية لتدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية هي مرحلة الاختصاص، وتكون هذه المرحلة دبلوماً للتخصص في فقه المعاملات أو التخصص في التمويل الإسلامي وتأخذ سنة أو سنتين، وتدرس في هذه المرحلة المالية الإسلامية والمواضيع المتعلقة بالبسط والتفصيل، وتدرس فيها مواضيع المقاصد الشرعية والاقتصاد الإسلامي، وتتضمن هذه المرحلة على كتابة البحث العلمي والتدريب العملي، ويرفق في آخر هذه المقالة ملحق على تفصيل مقررات المرحلة الثانية، وهذه المرحلة هي مرحلة الاختصاص وتقتضي

الاهتمام والعناية البالغة فينبغي تقديمها في الجامعات والمدارس الكبرى الشهيرة التي توفر كل التسهيلات للطلاب.

عقبات هذا الطريق وحلولها:

لا يخلو هذا الطريق الذي يمزج القديم والجديد من العقبات والعوائق، وينبغي أن نفكر في هذه العقبات وحلولها قبل الختام. فالعقبة الكبرى هي سوء التفاهم والتخوفات التي لا أساس لها، فأحياناً يظهر الخوف أن هذا السعي سيغير الوصف الديني للمدارس الإسلامية، وأحياناً يقال أنه لا يمكن لنا تغيير النظام المصرفي الراجح فيحسن أن نبعد عنه، وأيضاً الظن عن الذين ينصحون بتدريس هذا الموضوع، ويظن أن فيه غرض لهم خفي، والحقيقة أن مثل هذه الأمور يمكن إزالتها بالتلاقي والتحاور، فينبغي أن نعقد المجالس للهواء والنقاش ليظهر الموقف الصحيح وتظهر العقبات والعوائق لنزيلها، وهذا هو مقتضى "الدين النصيحة".

وتعرض مشكلة أخرى أن المدارس عندها مواضيع كثيرة ولا يمكن لها أن تدرس موضوعاً آخر، أرى حلها بتقليل المواضيع التي ليست عملية اليوم مثل المنطق والفلسفة، الواقع ان كتب الفقه تدرس عدة مرات، فيحسن أن لا تدرس الأبواب التي ليست عملية في المرة الثانية مثل أبواب بيع وشراء العبيد، والمكاتبه وأم الولد وقضايا قسمة الغنائم، وهناك حل آخر وهو أن يقلل من كل موضوع دقائق ليدرس موضوع المالية الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة ملائمة للمرحلة الأولى التي تدرس فيها المالية الإسلامية مع فقه المعاملات، وأما المرحلة الثانية التي هي مرحلة الاختصاص ينبغي إدارتها مستقلاً ليدرس فيه الطالب متفرغاً عن كل المواضيع الأخرى.

وعقبة أخرى في تدريس المالية الإسلامية هي قلة المواد الدراسية والكتب المنهجية في هذا الموضوع، ولا شك أنه قد ألف كتب قليلة في هذا الموضوع بالأردنية، ولكنه توجد كتب وافرة على موضوع المالية الإسلامية بالعربية والإنجليزية، ويدرس طلاب المدارس الدينية في المستوى العالي الكتب باللغة العربية، فيمكن لهم أن يستفيدوا منها، وإعداد الكتب باللغة الأردية لا يأخذ وقتاً كثيراً، ويمكن إنجازها بمساعدة أستاذ الفقه في المدارس وإنشاء المشروعات لهذا الغرض في المؤسسات الأكاديمية وينبغي لمجمع الفقه الإسلامي ومركز الدراسات الموضوعية أن يهتموا بهذا الأمر المهم ويرتبوا البحوث، والفتاوى وقرارات المجامع الفقهية على القضايا المالية الجديدة حسب الأبواب الفقهية.

وقلة الأستاذ الخبير عقبة في هذا الصدد، لأن الأساتذة الذين يدرسون الفقه في المدارس الدينية لا يعرفون عن المعاملات المالية الحديثة، فيصعب لهم فهم القضايا الجديدة وتفهمها، ويمكن حلها بانعقاد الورشات التدريبية والتعليمية لأساتذة الفقه حول موضوع المالية الإسلامية في المؤسسات والمدارس، ويمكن إنجازها بمساعدة

الخبراء الذين لهم قدرة في المجالين، كما يمكن عقد المحاضرات للخبراء في المدارس الإسلامية.

ويمكن بدأ دورات تدريبية لأساتذة المالية الإسلامية، ولتكن هذه الدورات مختصرة وجامعة يشارك فيها الأساتذة في العطلة، ويمكن استخدام الخبراء لمدة قصيرة، ويرجي أن يعد الأساتذة بعد التدريب في هذا الفن المتخرجين من المدارس نفسها الذين يؤدون هذه المسؤولية بعلم وثقة.

وهناك عقبة أخرى لتدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية وهي المشكلة المالية، فالحقيقة أن إعداد المواد الدراسية وتدريب المعلمين ورواتب الموظفين وتوفير الأساتذة لمدة قصيرة، وعقد البرامج التعليمية والتربوية وتنظيم مجالس البحث والنقاش، كل هذه الأمور تقتضي مبلغاً كبيراً، فالسؤال المهم أن المدارس التي تواجه المشكلات المالية من قبل كيف تحمل هذه النفقات الجديدة؟

أقول في هذه المسألة إن جمعا من الأمة التي تحتوي على عدد كبير من الأثرياء تحس بأهمية هذا التعليم، فهم يرحبون بمثل هذه البرامج ويتوقع أن يحملون تكاليفها كلياً أو جزئياً، وهناك بعض من المؤسسات المالية الإسلامية التي تساعد في هذا الأمر ويمكن لها تحمل نفقة بعض من الأساتذة، وتساعد فيه أيضاً الرسوم التعليمية التي تحصل من الطلاب، وليعلم أن بعض مدارس الهند قد بدأت الدراسات التقنية ونجحت فيها وإذا امكن لها هذا فتدريس المالية الإسلامية يمكن بدرجة أولى، لأن التكاليف فيها قليلة مقارنة من

الدراسات التقنية والطلب متصاعد، والأمر الآخر أن العدد الكثير من التقنيين يتخرجون من الجامعات الحكومية والمؤسسات الأخرى ولكن خبراء المعاملات والمالية الإسلامية لا يمكن إعدادهم إلا في المدارس الدينية.

كلمة ختامية:

تواجه اليوم البنوك العالمية الكبيرة والمؤسسات المالية أزمة مالية، وقد بدأت هذه الأزمة من الرهون العقارية وبعد ذلك بالديون على الديون، وأضافت فيها التسهيلات في إجراء بطاقات الائتمان، والسبب وراء كل ذلك كان طمع الحصول على الفوائد، والغرر، والقمار، وبيع ما لم يقبض، والحرص الشديد للمال، قد أشار إلى هذا السبب أهل الفكر لهذه الدول والاقتصاديون المسلمون، ونعرف جميعاً أن مثل هذه المعاملات التجارية حرام في المصرفية والتمويل الإسلامي، وهذا هو سبب لعدم تأثر البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية من هذه الأزمة، وقد أدت هذه الأزمة إلى تلفت غير المسلمين إلى المالية الإسلامية، وبذلك وجدنا فرصة لتقديم أهمية المالية الإسلامية، فدرس وتدرّس المالية الإسلامية الجديدة اليوم مسؤولية أهل المدارس ذات ضعفين: فانه يزيد متخرجي المدارس علماً وبصيرة في الأمور الاقتصادية والتمويلية الذي لا يساعدهم في اتخاذ الرأي والفتوي في تلك الأمور فحسب بل يلبيون الطلب المتصاعد كل يوم للمتأهلين بمثلهم، وبذلك يمكن لهم الحظر عن الانحرافات في هذا المجال فهي فريضة دينية لهم كوارثي الأنبياء.

الملحق الأول:

المرحلة الأولى لتدريس التمويل الإسلامي في المدارس الدينية

يمكن أن تسمى "دراسة أبواب المعاملات المالية المعاصرة"،
ويدرس هذا الموضوع في المستوى المتقدم في المدارس الدينية حينما
يفرغ الطالب من دراسة الكتب الأساسية في الفقه.
ويحسن أن يدرس هذا الموضوع كموضوع مستقل ويدرسه
الأستاذ الذي يعرف المعاملات الإسلامية الجديدة.
ويجوز أن يتخذ منهج آخر وهو أن يسلط الأستاذ الضوء علي
المسائل الحديثة في الباب وتطبيقها في العصر الحاضر في آخر
الباب، ويقضي هذا المنهج التوسيع في الوقت، هكذا يمكن للطالب
قراءة هذه الأبواب كالتقاضي التي يواجهها الإنسان في مجال الحياة،
وهذا يضاعف رغبة الطالب في الموضوع ويمهد له للدراسة العليا
ويثبت له أساس للمؤهلات المتقدمة.

بعض الأبواب المهمة في المعاملات المالية وتطبيقها في العصر

الراهن:

باب المضاربة:

تطبيقها في المصرفية الإسلامية، أساس الشركات الكبيرة
ذات رأس المال المشترك، استخدامها في التكافل، الخطر الإخلاقي
في المضاربة، مشكلة الاختيار المعكوس وحلها.

باب المشاركة:

أنواع المشاركة في المصرفية الإسلامية، النوع المركب من المضاربة والمشاركة، المشاركة في الوقت، المشاركة المتناقصة، المشاركة المتتالية، البناء، والتحويل.(BOT)

باب الربا:

المعاملات المالية الربوية الحديثة، العينة والتورق، التورق الفقهي والتورق المصرفي، توفير النقد المبني على التورق، حيلة أم مخرج؟ استخدام التورق لإجراء بطاقة الائتمان، تطبيق ربا الفضل وربا النسيئة في مبادلة العملات لبلدين مختلفين.

باب المرابحة:

وسيلة مهمة للتمويل الإسلامي، الأشكال المختلف فيها، المرابحة بالثمن الآجل للأمر بالشراء.

باب السلم:

استخدام السلم في التمويل الإسلامي، السلم المتوازي، الاستصناع، الاستصناع المتوازي، استخدام السلم في التحوط.

باب الخيارات:

التطبيقات الجديدة للخيارات، من الخيارات إلى الاختيارات، الأنواع المختلفة للاختيارات وأحكامها، استخدام الاختيارات للتحوط.

باب الإجارة:

الأشكال الجديدة للإجارة، الإجارة التشغيلية، الإجارة التمويلية، الإجارة المنتهية بالتملك، الفرق بين الإجارة والجعالة.

باب الرهن:

الرهن، أساس الديون الصغيرة، الرهن العقاري.

كتاب الزكاة:

الزكاة على أسهم الشركات، حكم الزكاة على المعايير المتغيرة للدخل، الاستخدام المؤقت لمال الزكاة للاستثمار والديون، استخدام الزكاة لتحسين أوضاع مستحقي الزكاة والقضايا المتعلقة.

باب الوقف:

إنشاء التكافل باستخدام الوقف، الموقف الشرعي في تطوير الوقف، توفير الخدمات الاجتماعية، والطبية، والتعليمية باستخدام الأوقاف.

أبواب البيوع:

الأبواب المختلفة في البيوع مثلاً بيع المساومة، بيع التورق، بيع الاستجرار، بيع الوفاء، بيع الأمانة واستخدامها في المعاملات الجديدة.

باب الوكالة:

استخدام الوكالة للتكافل.

باب الضمان:

إصدار رسالة الضمان للاستيراد.

الملحق الثاني:

المرحلة الثانية لتدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية

يمكن تسميتها التخصص في فقه المعاملات المالية. وتكون هذه المرحلة لسنة واحدة كشهادة مدرسية أو لسنتين كالدبلوم، وفي الدبلوم تحتوي على مادة الاقتصاد الإسلامي، ومقاصد الشريعة، والقواعد المالية، والتصريف الإسلامي، وفقه المعاملات المالية، وأسواق المالية الإسلامية، والتدريب في مؤسسة مالية، وكتابة البحث على موضوع المالية الإسلامية، والمناقشة، ويمكن أن توزع هذه الموضوعات الثمانية في عامين، ونقدم هنا خطة حسب المقرر لسنة واحدة.

١. التعريف بمقاصد الشريعة، المصالح الشرعية المتعلقة بالماليات.

٢. بيان القواعد الشرعية المتعلقة بالشؤون المالية.

٣. التعريف بالمصرفية الإسلامية:

خطة وجيزة المصرفية الإسلامية الإسلامي، أنواع الودائع، الوظائف ووسائل الدخل، توزيع الأرباح، المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

٤. المنهيات في المالية الإسلامية:

الربا، ربا الفضل و ربا النسيئة، تبادل العملات، القدر الزمني للنقد، مؤشر الديون.

- القمار: الغرر، أنواع الغرر، الفرق بين الغرر والخطر.
- الاحتكار: تعريفه والأدلة على حرمة، الفرق بين المعنى الفقهي والاقتصادي للاحتكار.
- الغبين، النجش، الإسراف والتبذير.
٥. المعاملات المبنية على المعاوضات:
- البيع، الصرف، الإجارة، السمسرة، الوكالة، الإقالة، الأنواع المختلفة لهذه العقود، القضايا المتعلقة، تطبيقها في المعاملات المالية الحديثة وحكمها.
٦. المدائيات:
- القرض، السفتجة، المقاصة، الرهن، الكفالة، الإفلاس، سندات المقارضة، الصكوك، العينة، التورق.
٧. المعاملات المبنية على المشاركة:
- أنواع المشاركة، شروط جواز الشركة، المضاربة، شركة العنان، تطبيقها في المعاملات المالية والمصرفية، أنواع الشركة في القوانين الوضعية والحكم الفقهي، المشاركة المتناقصة، المشاركة المستمرة.
٨. التبرعات أو المعاملات المالية اللاتجارية:
- العارية، الهبة، الوديعة، الوقف، تطبيق هذه المعاملات في المالية الإسلامية، القضايا المتعلقة فيها وأحكامها وأثرها الاقتصادي.
٩. إجراء الصكوك الإسلامية والتعامل معها:

- صكوك المرابحة، صكوك التجارة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المضاربة.
١٠. صناديق الاستثمار الإسلامي: شروط الجواز، انواعها وإدارتها.
١١. التكافل:
- الأشكال المختلفة لإنشاء التكافل، الفرق بين التكافل والتأمين التقليدي.
١٢. سوق الاختيارات:
- المشتقات، البيوع الآجلة، بيع العربون، التحوط، وإدارة الخطر.
١٣. الموقف الإسلامي في المخاطرة:
- المشاركة في الخطر بدلاً من تحوله على الآخر.
١٤. المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للهيئات المالية الإسلامية:
١٥. الأشكال الجديدة للمعاملات المالية:
- المؤسسات المشتركة المستقلة كشخص قانوني، المؤسسات للمقاصد الخاصة، الأنواع المختلفة للتكافل، التجارة الإلكترونية، عقد التوريد، عقد المزايدة، عقد المناقصة، الملك الفكري، بيع الحقوق وشراؤها.

الحواشي والملاحظات:

1. perry, Glenn E, (1983), The Middle East, New Jersey, Prentice-Hall. P-151.
٢. المحبّي، (ب ت) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي ١٦٠/٣.
3. Gibb, H.A. R. and Bowen, Harold (1965), Islamic Society and the West, London, Vol-1, Part 2, P153.
4. Islahi, Abdul Azim (2008), A study on Muslim Economic Thinking in the 11th AH/17th CE Century, Jeddah, Scientific Publishing Center, Kind Abdul Aziz University, PP71-75.
٥. الجذيري، عبد القادر بن محمد (ب ت)، الدرر الفوائد المنظمة في اخبار الحج وطريق مكة المعظمة، الرياض، دار اليمامة/١٠٠٩، ١١٢٨ وغيرها.
٦. إصلاح، عبد العظيم، مساهمة علماء الهند في الاقتصاد الإسلامي في النصف الأول من القرن العشرين.
http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_rbeaa/abs/239/Islahi.pdf
٧. بلوافي، احمد (٢٠٠٩)، "البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، في الأزمة المالية العالمية- أسباب وحلول من منظور إسلامي، اعداد مجموعة من الباحثين، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز/١١٨.
8. Al-jarhi, Ma'bid (2008), "An overview for Human Resource needs for the Islamic Financial Services industry for Next 10 years", paper presented to: International Islamic Finance Education Symposium, 28-29 April, 2008, IIUM, Kuala Lumpur, p18.
9. Aub, Mohammad (2008), "Present State, Challenges, and Initiatives of Human Resource Development through Teaching Programs for Religious Institutions", paper presented to: International Islamic Finance Education Symposium, 28-29 April, 2008, IIUM, Kuala Lumpur, p11.
10. Tahir, Sayyid (2008), "Islamic Finance: Undergraduate Education" paper presented to: International Islamic Finance

Education Symposium, 28-29 April, 2008, IIUM, Kuala Lumpur, pp4-10.

11. Ayub, Muhammad (2008), "Present State Religious Institutions", OP. cit. P 8.

مراجع الملحق الأول:

- فقه المعاملات المالية، رفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق ٢٠٠٥م.
- فقه المعاملات الحديثة، عبد الوهاب أبوسليمان، دار ابن الجوزي ١٤٢٧هـ.
- المضاربة الشرعية والتطبيقات الحديثة، حسن عبد الله الأمين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة ١٩٨٨م.
- فقه البيوع المحرمة مع تطبيقاتها الحديث في المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة ١٩٩٥م.

مراجع الملحق الثاني:

١. المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، حسن عبد الله الأمين IRTI جدة ١٩٨٨م.
٢. التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، فواد السرطاوي، دار المسيرة، عمان ١٩٩٩م.
٣. بيع المرابحة للأمر بالشراء مكتبة وهبة عابدين ١٤٠٧.
٤. سندات الإجارة والأعيان المؤجرة منذر وقف IRTI جدة ١٤١٥.
٥. الجعالة والاستصناع، شوقي دنيا IRTI جدة ١٤١٩.
٦. مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية محمد صلاح الدين الصاوي، دار المجتمع جدة ١٩٩٠.

٧. صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، سامي السويلم، ندوة الصناعة المالية الإسلامية الإسكندرية ٢٠٠٠.
٨. التورق والتورق المنظم: دراسة تأصيلية، المجمع الفقه الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي مكة ٢٠٠٣م.
٩. الغرر وأثره في العقود، الصديق محمد الأمين الضير، دار الجيل ١٩٩٠م.
١٠. معايير المحاسبة والمراجعة والضبط للمؤسسات المالية الإسلامية .AAOIFI
11. Shariah Standards. AAOIFI, Manama, Bahrain 2008.
12. Islamic Financial Services, Mohammad Obaidullah Scientific Publishing Center, KAU, Jeddah 2005.
13. Mohammad Obaidullah Teaching Corporate Finance from an Islamic Perspective, Islamic Economics Research Center Jeddah, KAU 2007.
١٤. جمهرة القواعد الفقهية في المعاملات المالية، علي الندوي، الرياض، شركة الراجحي ٢٠٠٠.

تدريس التمويل الإسلامي في المدارس الدينية بالهند

الدكتور أوصاف أحمد*

ظهور المالية الإسلامية:

إن ظهور المصرفية الإسلامية في أواخر عقود القرن العشرين يستحق أن يعتبر من أهم وقائع القرن، وإن كان بدأ عمل التطابق فيما بين البنك الجديد وأصول الإسلام في التجارة والاقتصاد في عام ١٩٤٠م، وتم أول محاولة ناجحة في هذا المجال في قرية صغيرة تسمى بمت غمر بمصر في عام ١٩٦٣م. وتعطل سريعاً بأسباب سياسية، ولكن ثبت به أنه يمكن إنشاء نظام البنك الجديد حسب ما جاء به الإسلام من قيم عالية.

وعزز قيام البنك للتممية الإسلامي هذه الحركة في عام ١٩٧٥م. لذلك كان أول مرة في العالم المعاصر أن "مؤسسة دولية مالية"، أعلنت أنها تقوم بأعمالها التجارية وفقاً لأصول الإسلام وتكون أعمالها التجارية خالية عن الربا.

وبدأت سلسلة إنشاء البنوك الإسلامية بعد تأسيس البنك الإسلامي للتممية فأنشأ في الكويت (بيت التمويل الكويتي) وفي دبي (بنك دبي الإسلامي) وفي الأردن (بنك الأردن الإسلامي) وعبر

* الرئيس السابق لقسم المهمات الخاصة، للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتممية بجدة، والمدير حالياً للجريدة "مطالعات" بنينو دلهي.

باكستان، وماليزيا، والسودان وبعض البلدان الأخرى أنها ترغب في القيام بنظام المصرفية والمالية وفقاً للإسلام وأصوله التجارية، وتقدم بعض البلدان عملاً بهذا الصدد. وفي جانب آخر استمرت نشأة البنوك الإسلامية في الأسواق الدولية المالية، وفي غرة عام ١٩٨٥م أنشأت شركة قابضة (Holding Company) تسمى بدار المال الإسلامي (DMI)، وتم تأسيس بعض البنوك باسم الفيصل في مختلف أنحاء العالم بيد هذه الشركة، وبعد وقت قليل أنشأت شركة قابضة أخرى تسمى بدلة البركة التي أسست سلسلة بنوك "البركة"، ثم أسست بعض البنوك الأهلية بنوكاً إسلامية في مختلف البلدان مثلاً في المملكة العربية السعودية البنك الأهلي التجاري، والبنك السعودي الأمريكي، (Saudi American Bank) والبنك السعودي الفرنسي (Saudi French Bank) وبنك الرياض وغير ذلك، بدأ بنك مصر استلام الودائع وتقديم القروض وفقاً لأصول الإسلام في مصر إضافة إلى أعماله المعتادة. واهتم بعض البنوك متعددة الجنسية مثلاً سيتي بنك (City Bank) وبنك هانك كانك وشنغائي (HSBC) بتأسيس الفروع الإسلامية أو بترويج مصرفية إسلامية في فروعها الموجودة، يقال بها شبابيك إسلامية (Islamic Windows)، يقدر المتخصصون أن نظام البنك الإسلامي شائع اليوم في ٢٣ بلداً على الأقل، ولدى هذه المؤسسات خمسة مليارات دولار على الأقل، وإن يكن يظهر هذا المبلغ كبيراً ولكنه قليل جداً بالنسبة للبنوك التقليدية فكأنه قطرة من البحر، فإن أصول البنوك الأمريكية وحدها تصل إلى 12.7 مليارات (Trillion) دولار في نظام المالية العالمية.

وبهذا يمكن تقدير الأموال الموجودة في النظام المصرفي العالمي، ولكن الذي يجذب المتخصصين إلى الأعمال المصرفية الإسلامية هو سيرها نحو الارتقاء. وكما جاء في تقرير لشركة استنيبرد ايند بوور (Standard & Poor) أن البنوك الإسلامية قد ارتقت بنسبة عشرة في المائة في السنوات الخمسة عشر الماضية، ويقدر أن أكثر من ٣٠٠ مؤسسة مالية لا ربوية تعمل اليوم في العالم، وتتمو نسبة خمسة عشر بالمائة سنوياً.

فالمصرفية الإسلامية صارت حقيقة الآن، وإن كان المتخصصون بالاقتصاد والمال، والأعمال المصرفية وعامة الناس يستخفونها قبل ٢٥ عاماً فقط، ولكنهم يضطرون اليوم إلى دراستها دراسة جديّة، وتقبل العناوين المتعلقة بالمصرفية الإسلامية في الجامعات للبحث، وتصدر الكتب من دور النشر العالمية، وتتشرف الجرائد والمجلات العلمية الاوراق البحثية علي قضايا المصرفية الإسلامية افتخاراً لها. فلذلك ندعي أن الأعمال المصرفية الإسلامية صارت حقيقة رائعة اليوم لايمكن رفضها.

حاجة الثروة الإنسانية:

تنمو الصناعة المالية الإسلامية (Islamic Finance Industry) بنسبة خمس عشرة في المائة ١٥% سنوياً. فيخشي أنها تصاب بنقص الموارد البشرية (Human Capital).

تحتاج أية صناعة إلى ثلاثة أمور:

١. التمويل (Finance)

٢. الموارد الطبيعية (Physical Resource)

٣. الموارد البشرية (Human Resource)

لا تحتاج المؤسسات المالية إلى كثير من الموارد الطبيعية ولكن للموارد البشرية والمالية أهمية كبرى لتطوير هذه الصناعة، كما تحتاج هذه الصناعة إلى المحاسبين (Accounts) ومدراء البنوك (Bankers) ومهندسي المالية والمعماريين بالإضافة إلى الذين تخصصوا بالعلوم الشرعية خاصة بالعلوم الفقهية، وتحتاج في كل مستوى إلى الأشخاص الذين لهم يد طولى في العلوم الشرعية وفي المالية المعاصرة علي حد سواء، واليوم أسست الهيئات الشرعية في كل بنك إسلامي على نطاق أوسع تهدف إلى إرشاد شرعي للبنوك، وتجعل البنوك وأعمالها وفقاً للإسلام وأصوله الشرعية، تكون عضويتها على مستوى عالٍ، وتحتاج إلى العلماء الكبار الذين ليسوا متخصصين بالمعاملات المالية فحسب بل يقدرون على الاجتهاد إذا حان الوقت، ليحلوا المشاكل التي تتعلق بالمالية الجديدة في ضوء الأصول الشرعية ويرشدوا إلى سواء السبيل.

وإضافة إلى الهيئات الشرعية تحتاج البنوك الإسلامية إلى المدراء والموظفين الذين لديهم علم بالمالية والعلوم الشرعية كلاهما. وسوف يسد المتخرجون من المدارس هذه الحاجة للبنوك الإسلامية بتوفير الموارد البشرية، أما اليوم حينما بدأ تأسيس البنوك فيقوم بعملها المتخرجون من الجامعات والمدارس الإدارية (Management Schools) الذين ليس لديهم العلم بالشرعية وأصولها

إلا سطحياً، واهتم بعض البنوك بالتدريب خلال التوظيف (on the job training) ولكنها ليست بكافية، لأن مدتها تكون قصيرة.

المصرفية الإسلامية والفقہ الإسلامي:

تطورت المصرفية الإسلامية في العقود المتأخره تطوراً ملموساً ليست كمنظريه علمية فحسب بل من حيث مؤسسة مالية أيضاً، ويدل على ذلك الكتب والمجلات والمقالات التي صدرت وأخرجت إلى حيز الظهور، واليوم تمارس أكثر من ٣٠٠ مؤسسة مالية الإسلامية بأعمالها في مختلف أنحاء العالم بنجاح كامل ولم يعد فيها البنوك التجارية في إندونيسيا، وإيران، وسودان، ويسعى البنك المركزي لماليزيا يسمى بـ "بينك نكارا ماليزيا" بقيام نظام مزدوج يتكاتف فيه الأعمال المصرفية التقليدية والأعمال المصرفية اللاربوية.

وتعد البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية، وشركات التكافل، وشركات الاستثمار من المؤسسات المالية الإسلامية المنشطة المؤثرة في الأسواق المالية الدولية، ويقدر إجمالي أصول هذه الشركات من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليار دولار، وإضافة إلى ذلك يرتقي سوق الصكوك ارتقاءً مرموقاً، يقدر أن لديه ٦٠ مليار دولار ويمكن أن يزيد في ٢٠١٠م إلى ١٠٠ مليار دولار، فيعتمد عليه الحكومات والشركات في القطاع الخاص للحصول على التمويل لمشروعات البنية التحتية، ويرى أن بعض الدول الإسلامية وبعض الشركات في الخليج العربي تباع الصكوك التي تعادل ٣٠ مليار دولار في ثلاث

سنوات آتية، ويستثمر في الخليج العربي في عشر سنوات مقبلة إلى تريليون دولار ويشمل على جزء كبير من بيع الصكوك، وأثار إجراء الصكوك ضجة في الأسواق المالية في خارج البلدان الإسلامية كما أجرت شركة في ألمانيا صكوكا من ١٠٠ تريليون (Trillion) دولار، ويفكر بهذا الصدد البريطانيان واليابان لتوفير الوسائل باستخدام الصكوك.

ومن الواضح أن الأساس النظري للأعمال المصرفية الإسلامية تقوم على حرمة الربا، وهي تبني على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا بد لمن يشتغل في الأعمال المصرفية الإسلامية على وظيفة ما من العلم بحرمة الربا وحكمته، والفقهاء، ومختلف جوانب المعاملات لكي يحكم على ما يظهر من المشاكل حكماً فقهياً. فلا بد لمن عليه مسؤولية من اتخاذ الخطط أن يتعلموا العلوم الشرعية بقدر ما يحتاجون بل يجب على من يقوم على تنفيذها أيضاً، وإليك بعض الأمور بهذا الصدد:

١. يبني أساس الأعمال المصرفية الإسلامية على حرمة الربا، ويختلف عن البنوك التجارية التقليدية شكلاً (Form) وحجماً (Content).

٢. يجب أن تكون منتجات البنوك الإسلامية تابعة تماماً للأحكام الشرعية والقيم الإسلامية، فلا بد لأصحاب المنتجات ومنفذيها أن يتعلموا المعاملات الإسلامية بقدر الحاجة.

٣. ومن الفرق الواضح بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أنه تلتحق بالأول هيئات شرعية تشهد على أن منتجاتها تتفق مع الشريعة وأصولها. فإن صدق البنوك الإسلامية وصحتها واعتمادها تبنى على اتباعها الشريعة الإسلامية.

واجبات الصناعة المالية الإسلامية:

لا يلزم لمنتجات البنوك الإسلامية أن تتفق مع مستويات المالية المروجة، وتربح المستثمرين على استثماراتها فحسب بل لا بد لها أن يثق الناس أن منتجاتها تتفق مع الشريعة المطهرة، ولذلك يجب ربطها مع العلماء والفقهاء أثناء إعداد المنتجات وبعدها، ويحصل تأييدهم، وتوثيقهم، ويجب علي علماء الشريعة ومتخرجي المدارس أن يفهموا الطرق التمويلية الحديثة، والمنتجات الجديدة، ويعرفوا كيفية إنتاجها وأصولها، وأن يقدروا على التكلم باللغة الإنجليزية وفهمها لكي يتفاوضوا فيما بينهم وبين المتخصصين مفاوضة تامة.

الكفاءة المطلوبة للإشراف الشرعي:

يلزم للمؤسسات المالية الإسلامية تأسيس شعب الرقابة الشرعية، والمحاسبة الشرعية والإشراف الشرعي (Shariah Supervision, and Shariah accounting, Shariah Control) وتعيين المتخصصين بالشريعة فيها، ويجب أن توجد فيهم الحذاقة فيما يلي:

- العلم العميق بالشريعة وأغراضها ومصادرها.
- الاختصاص بالمعاملات المالية الإسلامية.

- القدرة الكاملة على القياس والاجتهاد ليحكموا على المعاملات المالية بغاية من الاعتماد.
- العلم بالمعاملات المالية المعاصرة.
- العلم بأصول الشريعة ومصالحها العامة وأغراضها.
- يجب عليهم أن يلتحقوا بمؤسسة واحدة فقط، لأن الالتحاق بأكثر من مؤسسة واحدة يسبب مسألة الوفاء المنقسم، وقد يفضي إلى عدم إقامة الواجبات بصورة جيدة.

القبول المحدد (Limited acceptability):

لم تحصل المالية الإسلامية المروجة علي قبول إلا في بعض الحلقات المحدودة، ولم تصل إلى عامة المسلمين، لأن أكثرهم يظنون أن القيام بها غير ممكن، وعبر بعض العلماء اختلافاتهم عنها، والبعض يختلف في استخدام المرابحة للتمويل.

كما اختلف أخيراً بعض العلماء المتعلقين بالمجلس الفقهي بباكستان استينافاً، وعبر الدكتور محمد نجاة الله الصديقي عدم التيقن على خدمة الهيئات الشرعية في مقالة عرضها في منتدى المالية الإسلامية في جامعة هارفارد، وقدم بعض المقترحات لإصلاح النظام المعاصر. وبغض النظر عن هذا مما لا خلاف فيه أن عامة المسلمين لم يطلعوا حتى الآن على أصول الأعمال المصرفية الإسلامية، ولا فرق في هذا بين متخرجي المدارس الدينية والجامعات العلمانية، فالمتخرجون منهما مشتركون في عدم المعرفة عن البنوك الإسلامية علي حد سواء، لأن المتخرجين من المدارس لا يعرفون البتة نظام

البنوك الجديدة والمتخرجين من الجامعات العلمانية لا يطلعون على نظام الإسلام وقيمه الخلقية، والخاصة أنه لا يعرف كلاهما مبادئ الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

وإن بدأت في المدارس الدينية دراسة الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية فلا يبعد عدم معرفة المتخرجين فقط بل يستيقظ عامة الناس ويمكن علاجهم.

وبفضل توفير المعلومات عن أصول المالية الإسلامية وبنوكها تنقص العصبية ضدها، ولا سيما لها أهمية كبرى في البلدان التي يقل فيها المسلمون حيث توجد العصبيات وسوء الفهم في الطبقات غير المسلمة حول البنوك الإسلامية بسبب عدم المعرفة بها، ويرجي أن اشتهار التعليم بالمالية الإسلامية تزيل سوء الفهم والعصبيات.

وتوجد المدارس الدينية في العالم شرقاً وغرباً، ويمكن أن يقال بدون أي تردد إن المدارس توجد في كل مكان يوجد فيه المسلمون، من جنوب آسيا إلى الشرق الأوسط، ومن القارة الإفريقية إلى أوروبا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإن الجامعة الزيتونة، وجامعة الأزهر من جامعات العالم الإسلامي التي تمتاز بكونهما أقدم جامعات العالم، وخاصة جامعة الأزهر التي تعتبر مركزاً ومنبعاً للعلوم الدينية. يتعلم فيها أكثر من مائة وعشرين ألف طالب ويتعلق منهم عشرون ألفاً من البلدان الأخرى. ففيها يكثر الاهتمام بدراسة العلوم الإسلامية التقليدية بالنسبة إلى المالية

الإسلامية، وإن كان بعض الطلاب يتعلمون "العقود الإسلامية" وأصول التمويل الإسلامي في كلية الشريعة، وتدرس بدار العلوم التابعة لجامعة القاهرة العلوم الدينية على نطاق أوسع ولكنها لا تعتنى عناية كبيرة إلى تدريس المالية الإسلامية وما يتعلق بها، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أيضاً من أهم المعاهد الدينية، وتهتم الاهتمام اهتماماً بالغاً بالطلبة الذين جاؤوا من الخارج بالنسبة إلى الذين من داخلها، لأن الثمانين في المائة من ستة آلاف ٦٠٠٠ طالبها من الأجانب. ويدرس هنا القرآن الكريم والأحاديث المباركة، والدعوة، وأصول الدين، والفقه والأدب العربي. وتمنح الجامعة شهادة البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه في العلوم الإسلامية.

وجامعة أم القرى بمكة المكرمة تعتبر أيضاً من أهم المراكز الدينية ولكنها لا تلتفت التفاتاً كاملاً إلى الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية والتمويل كما ينبغي. وتدرس بها دراسة الاقتصاد في الكلية الشريعة بدلاً من قسم الاقتصاد.

المدارس الدينية في الهند:

أما المدارس الدينية لشبه القارة الهندية والباكستانية فهي تتبع المنهج المعروف بالدرس النظامي بوجه عام، وفيها يؤكد كثيراً على التفسير وتحفيظ القرآن الكريم، والحديث المبارك، والصرف، والنحو، والفقه، وفي بعضها تدرس الأردية والفارسية والتاريخ الإسلامي، ويقدر أن في أرجاء الهند يوجد المدارس أكثر من خمس وثلاثين أو أربعين ألفاً، وإن كان لا يمكن الإخبار عنها باليقين، ومع ذلك يشتمل

فيها بعض المعاهد التي تقام في المساجد وتسمى بالمكاتب، ويحدد نطاقها حول تدريس اللغة الأردنية، والعربية وشيء من الرياضيات، ويرحل الطلاب منها بعد تكميل دراسة القرآن إلى الجامعات أو المدارس الرسمية على وجه العموم. وفي جانب آخر هناك بعض المدارس التي توفر العلوم إلى ١٠ أو ١٢ عاماً لطلابها، وتكون شهادتها مساوية بالباكالوريوس أو الماجستير.

دراسة المالية الإسلامية بالهند:

دراسة المالية الإسلامية في الهند قليلة حتى يمكن عد المعاهد التي توفرها على الأصابع، ويذكر ههنا بعض منها:

(١) دار الأمور بكرناتكا:

لقد بدأت دار الأمور دورة العلوم العصرية لتربية العلماء التي تدرس فيها العلوم العصرية باستخدام الأساتذة الزائرين ويدرس فيها الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي المصرفية الإسلامية مع المواد الأخرى، وتشتمل مقررات الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية المصرفية الإسلامية على جزئين. فالجزء الأول يحتوي على التعريف بالاقتصاد والاقتصاد الإسلامي، ويلقي الضوء على النظم الاقتصادية والاستثمار، والاشتراكية، ونظم الاقتصاد المختلفة، وخصائص نظام الاقتصاد الإسلامي، وبعض خصائص نظم الاقتصاد المعاصرة، وأسباب تخلف ثقافة المسلمين، ويشتمل الجزء الثاني على دراسة المصرفية الإسلامية، وحرمة الربا ومظاهرها المتنوعة، وأغراض المالية الإسلامية، وطرقها.

(٢) الجامعة الإسلامية (بكيرالا)

وبدأت الجامعة الإسلامية الواقعة "بشانتافورم" دراسة سنوية باسم الدبلوم العالي في المالية الإسلامية (Post Graduate Diploma in Islamic Finance) وافتتحت هذه الدراسة في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٤م مع ٢٨ طالباً، حتى وصل عددهم هذه السنة إلى ٤٠ طالباً، ينتخبون على حسب الدرجات الحاصلة في الامتحان والمقابلة الشخصية مشتركاً، وتنفيد الجامعة من بعض الأساتذة المنتظمين بالإضافة إلى الأساتذة الزائرين، وتدرس في الدبلوم سبعة مواضيع وهي:

١. أصول الاقتصاد الإسلامي.
 ٢. التعاليم الاقتصادية في الكتاب والسنة.
 ٣. المصرفية الإسلامية والتأمين.
 ٤. التمويل الإسلامي.
 ٥. المحاسبة والحاسوب.
 ٦. اللغة العربية.
 ٧. التصريف التجاري، ونظريات المالىات والتأمين الجديدة.
- وأقامت الجامعة قسماً خاصاً لهذه الدراسة، ويؤخذ من الطلبة خمسة عشر ألف روبية للإنفاق على الدراسة رسماً سنوياً. منها تسعة آلاف ٩٠٠٠ كرسوم دراسية سنوياً، وألف روبية لبعض المصارف الأخرى، وخمسة آلاف للإنفاق على السكن، ويلقى الدرس باللغة الإنجليزية ويرجع الطلاب والطالبات الذين يعرفون اللغة الإنجليزية جيداً للدخول في هذه الدراسة.

(٣) الجامعة الإسلامية بعلي جراه:

لقد أعلنت الجامعة الإسلامية بعلي جراه أنها ستبدأ دراسة سنوية باسم الدبلوم العالي في المالية الإسلامية في العام التعليمي الجاري ٢٠١٠-٢٠٠٩م. وتشرف عليها كلية الأعمال والدراسات الإدارية (Faculty of Business and Management Studies) وحيث لم تبدأ الدراسة حتى الآن فالقول عنها شيئاً يكون سابق الأوان. (١)

(٤) دراسات من خلال شبكة عنكبوتية (Internet courses):

توجد الآن ثلاث دراسات على الانترنت، فمنها دراسة يقدمها معهد المصرفية الإسلامية والتأمين بلندن، ودراسة أخرى تعرضها مؤسسة باسم شبكة المصرفية الإسلامية والتمويل (IBFNET) بدلهي، كما يوفرها معهد المصرفية الإسلامية بحيدرآباد أيضاً، فهذه الدراسات تقدم على أساس تجاري، وتدخّل هذه الدراسات في ضمن التعليم عن بعد (Distance Education) فلا حاجة إلى المزيد من التحليل.

القضايا حول تدريس التمويل الإسلامي:

يمكن توزيع هذه القضايا بسهولة تحليلية (Analytical

Convenience) حسب الآتي:

١. القضايا الإدارية.
٢. القضايا المالية.
٣. القضايا التعليمية.

^١ - لقد بدأ تدريس التمويل الإسلامي في جامعة عليحراه الإسلامية عند نشر هذا الورقة

ومع ذلك تتعلق هذه القضايا فيما بينها علاقة شديدة، فحينما يختار منهج عمل خاص ضمن قضية فتؤثر هذه القضية على القضايا الأخرى، مثلاً هناك أمر إداري وذلك هل يقام قسم خاص لدراسة الاقتصاد أو تتضم في الأقسام الموجودة من قبل؟ وهذا الاختيار يؤثر على المضمرات التعليمية والمالية علي حد سواء. ولكن ألقى ضوءاً على بعض القضايا المهمة.

(١) الكيان الإداري:

هناك خيار بصدد ذلك وهو تهيئة الوقت لدراسة المالية الإسلامية في النظام الإداري الموجود، هذا يقلل الإنفاق المالي لوجود الكيان الإداري الجاهز، أما تأسيس قسم جديد فيحتاج إلى إنفاق مالي وإداري.

(٢) تعيين المعلمين:

للأساتذة المهرة أهمية بالغة في مجال التعليم، لأنه إن لم يبرزق أي طالب أستاذاً ماهراً فلا يصلح أبداً ما يقع فيه من النقص وعدم المعرفة وما أحسن قول شاعر هندي:
"إن يكن معلم أحد أعمى فيكون تلميذه أكثر عمياناً منه، يدفع بعضهما بعضاً فيسقطان معا في غار الجهل العميق".

فيجب على معلمي الاقتصاد الإسلامي أن يستحضروا العلوم الدينية مع إمام جم بالاقتصاد والأعمال المصرفية، الطرق التمويلية، ومن سوء حظنا أنه لا يوجد مثل هؤلاء الرجال وذلك يعبر عن قحط الرجال، وإلا يوجد كثير من الذين يتخصصون في مجال واحد، يعني

الذين يتخصصون في الاقتصاد والمالية ولكنهم لا يعرفون العلوم الدينية وفي جانب آخر المتخرجون من المدارس الدينية يعرفون العلوم الدينية جيداً ولكن ليس لهم يد في المصرفية المعاصرة والاقتصاد، فلا يكون الفريقان نافعين بالنظر إلى دراسة المالية الإسلامية، أرى من المناسب أن تعطى هذه المسؤولية الرجال الذين لهم إمام، علي قدر الحاجة، بكلا العلمين.

وإن لم يتيسر مثل هؤلاء الرجال فالواجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير هؤلاء الرجال، ويخطط لتربية المدربين (Training of Trainers) ولذلك طريقتان فيما يلي:

١. التربية الإسلامية للمتخصصين في الاقتصاد والمالية والتصرف.

٢. التربية المالية والاقتصادية لمن يكون متخصصاً في العلوم الدينية.

موضوعنا اليوم هو الطريق الثاني بصرف النظر عن الأول، فإذا بدأ في المدارس الدينية بالهند تدريس المالية الإسلامية والاقتصاد في أي درجة فيجب أن يعرف الذين يتعلقون بها مباشريين أو غير مباشريين فعالية البنوك الإسلامية وأهدافها وأصولها المعتمدة، فيتوقف نجاح هذا المشروع على تربية المدربين (Training of Trainers).

(٣) القضية حول الكتب الدراسية:

والقضية الثانية الكبرى هي توفير الكتب الدراسية في مجال الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، هناك كتب موفرة باللغة

الإنجليزية، ومع ذلك إن أراد معلم المزيد من الدراسة فله كتب ومجلات ومقالات بحثية يستفيد منها أثناء تدريسه، وهناك بعض الكتب في العربية مثلاً، "أصول الإقتصاد الإسلامي" لرفيق المصري، و"ما معنى البنوك الإسلامية"، فيمكن الاعتماد عليها طوعاً أو كرهاً، وفي الأردنية هناك بعض الأبعاد الإضافية (Additional Dimension) لهذه القضية خاصة في الهند.

الكتب المقررة في المدارس الهندية عامة باللغة العربية، ولكن بسبب عدم كونها لغة المحاورة فيما بينهم لا يقدر الطلبة على التعبير عما في ضمائرهم ويشعرون بعدم الثقة، فاختار أكثر المدارس اللغة الأردنية لإلقاء الدروس، وإن كانت الكتب الدراسية باللغة العربية، ولكن المعلمين يلقون الدروس باللغة الأردنية.

فينشأ بذلك بعض المشاكل، وتزداد نظراً للمالية الإسلامية لأن المراجع الأصلية لهذا الفن توجد بالإنجليزية أو العربية، "والحقيقة الأرضية" أن الطلاب وإن يعرفون كلتا اللغتين ولكن وصولهم إلى العلم المنشود باستخدام هذه اللغات محدود جداً.

وكما قال لي صديقي الذي كان يدرس العلوم العصرية في مدرسة إسلامية إن عدم وجود الكتب الدراسية باللغة الأردنية كان مشكلة هامة، فأراد أن يستفيد من الكتب التي أصدرتها المجلس القومي للبحث والتدريب العلمي (National Council for Educational Research and Training, NCERT).

فلم يتمكن الطلاب الاستفادة من الكتاب الدراسي بالنظر إلى مؤهلاتهم المحدودة باللغة الإنجليزية فكان يطالع بالإنجليزية أولاً ثم يلقي الدرس أمام الطلاب باللغة الأردنية.

والحق أن ذلك لا يجدي نفعاً كبيراً للتطور العلمي الفكري، والحل الدائم لذلك أن يستشار من المتخصصين ويستخدم الخبراء لإعداد المقررات الدراسية، وينبغي أن تشبهاها المؤسسات مثل مجمع الفقه الإسلامي بالهند ومركز الدراسات الموضوعية، والبنك الإسلامي للتنمية.

هناك حل آخر قصير المدى (Short term solution) وذلك أن توضع تنظم دورات قصيرة المدى (Short Term) لمعلمي المدارس الإسلامية وينشأ نظام محكم لتربيتهم في هذا المجال.

ولذلك خيار كامل عند المدارس أن تجعل تدريس مادتي الاقتصاد والتمويل مرفوعاً أو سجاتاً من حيث كونه جزءاً من أجزاء مقرراتها العامة.

وإن تطلب المدارس رسوماً لهذه الدراسات فيمكن توظيف الأساتذة من خارج المدرسة لهذا الفن ولكن حينئذ يقع التفاوت بين رواتبهم ورواتب المعلمين الآخرين، وبصرف النظر عن هذه القضايا يمكن أن نقول إن هذا الأمر يحتاج إلى استعراض وتحليل جدي لجوانبها المتنوعة.

الكلمة الأخيرة:

إن البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقها وفقاً لأصول الشريعة المطهرة فتحت باباً جديداً للإمكانيات للمدارس

الدينية، يخال عامة أن الفرص الوظيفية لمتخرجي المدارس قليلة،
وجرب بعض التجارب في المدارس من التعليم المهني (Vocational
Education) بعد ارتقاء الصناعات، ولكن لم يقع أي تغيير في الدور
المهني لهذه المدارس.

وفي تطوير سوق المالية الإسلامية وترويجها أهمية كبرى
للعلوم الدينية، وكذلك تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى الخبراء
والمختصين بالعلوم الشرعية، ولكن العلوم الشرعية وحدها لا
تسدى حاجة السوق المالية الإسلامية جيداً، فلا بد من التعرف على
علم المالية المعاصرة، وأسواقها وطرقها، والمحاسبة وأصول الإدارة
(Principles of Management) والأهم من ذلك القدرة الكاملة على
اللغة الإنجليزية. لأن التعااطى والتعامل، وبيع الأشياء واشترائها،
وعلاقة الإيرادات والإصدارات، والتجارة العالمية تتوقف عليها، فلا
بد للمختصين بالعلوم الدينية أن يقدروا على التعبير أمام الناطقين
باللغة الإنجليزية لكي يقضوا حاجاتهم، ويفهمهم من يستعدون لأداء
المعاوضات عوضاً عن هذه الخدمات.

لا يوجد من يحمل هذه الكفاءة النادرة في العالم إلا ٥٠-٤٠
رجلاً، ولكن أهميتهم كبيرة في العالم شرقاً وغرباً، فالواقع أن عالماً
يقوم بمسؤولية الرقابة الشرعية للبنوك المختلفة، تصل مكافأتهم إلى
السماء، وتتساعد علاواتهم وتميزاتهم حتى ذكرتها جريدة عالمية
شهيرة تسمى بنيز ويك أخيراً.

ويمكن التخلص من هذه المشكلة في صورة إذا اعتنى عناية
كاملة بتوفير الموارد البشرية حسب الكفاءات المطلوبة، وزيادة

العرض تفضي إلى التقليل في المكافآت، وتنشأ الفرص الوظيفية
الكثيرة.

والحقيقة أن دراسة المالية والاقتصاد وما يتعلق به وترويجها
في المدارس الدينية ليس أمراً سهلاً، ويواجه العوائق الكثيرة التي
أشرت إلى بعضها في هذا المقال. ومع ذلك هناك سؤال مهم:
هل تستعد المدارس للتغيرات اللازمة؟

و

هل حان وقت التغيير؟

التجارب العملية

تدريس الاقتصاد والتمويل الإسلامي دراسة مقارنة بين دار الأمور والجامعة الإسلامية

الدكتور ايم وائي باغ سراج¹

لقد أصبحت مطالعة الاقتصاد المالي أمراً ضرورياً للفرد والمجتمع، ذلك لأن الوضع الاقتصادي للمسلمين غير مرضى، وهذه حقيقة أنه ليست هناك أي شركة مسلمة من بين مائة شركات عالمية كبرى وأنه لا يوجد لفظ مناسب للفظ Entrepreneurship في اللغة الأردنية، وهذا أيضاً دليل على تخلفنا الاقتصادي والصناعي. إن الثورة المالية والصناعية والتكنولوجية التي يشهدها العالمي حالياً في مجال النهضة التعليمية المتضمنة للتنمية والدراسات لم تحدث أي تغيير وجعلت الأمة الإسلامية تحس بأذية ذهنية وازدراء وقد صار المجتمع المسلم المجتمع اللاديني أكثر من المجتمع الإسلامي، وذلك بسبب أننا ما تطورنا النظام الإسلامي وما صغنا النظام الجديد في صبغة الإسلام.

وهذا النمط المتعارض لحياة المسلمين ساق المجتمع كله إلى فوضى واضطراب، وقد فشلنا في وضع الحد من النظام المصرفي الربوي لأننا صرفنا النظر عن دراسة وتطوير النظام الاقتصادي

¹ . ايكمو، ممبي.

والبنكنة الإسلامية منذ قرون، فالآن لا يمكن إقامة مجتمع إسلامي نام حتى نبذل جهودنا ونراعي اهتمامنا في دراسة علوم اجتماعية وطبيعية جديدة تبني على قواعد إسلامية وتوفر أساساً إجتماعية وإقتصادية.

في غضون بضعة أعوام سابقة ثم تركيز العناية بالمصرفية والمالية الإسلامية والإهتمام بدراساتها وترويجها، فقد أبرزنا في هذا المقال مستوى تدريس الاقتصاد والمال الإسلامي في مؤسستين تعليميتين إسلاميتين، وقد كتبت هذه المقالة على طريق دراسة الواقع لأن من حسن حظي أنني قد درّست في هاتين المؤسستين.

دار الأمور - سري رنغابتتم ميسور (كرناتكا):

التاريخ: تأسست دار الأمور من قبل مؤسسة شريف بنغلور سنة ٢٠٠٢م في سري رنغابتتم ميسور بولاية كرناتكا وأسس مركز تيبوسلطان للبحث والدراسات العليا معه، وكان الهدف من إقامة هذا المركز أن يصير جامعة إمكانية يتوفر فيها التعليم للطلاب المسلمين على مستوى الماجستير ويسعى لتنمية المهارة القيادية فيهم التي يحتاجونها في المستقبل في العديد من التخصصات، فقد بادر المركز ببدء مقرر تعليمي حولي في الدراسات الإسلامية والوراثة بتاريخ ٥/مايو ٢٠٠٢م لعلماء المدارس الدينية الذين يتم ترشيحهم من بين الراغبين الوافدين من الولايات المختلفة، وتم قبول ٢٥ طلاب لسنة تعليمية ويوفر لهم منحة دراسية تساوي ألف روبية شهرياً، والسكن

والطعام، والشرط اللازم لقبول الطالب أن يكون متخرجاً في أي مدرسة دينية أو يكون حاملاً لشهادة الفضيحة أو الإفتاء.

المنهج الدراسي:

المقصود من هذا المنهج الدراسي الحولي أن يوفر لمتخرجي المدارس الدينية معلومات جديدة في مجال الشؤون الاجتماعية والمالية وأن يكونوا قادرين على التعرف بالتغيرات الناشئة عن ازدهار العلوم والتكنولوجيا ويؤدوا دورهم الريادي في تقديم الإسلام بصورة صحيحة في المجتمع ومواجهة التحديات والتغيرات التي تطرأ على البيئة والثقافة على المستوى العالمي، ويشمل هذا المنهج الدراسي على الإنجليزية وتكنولوجيا الإعلام، ووسائل الاتصال العامة، والإدارة، وتنمية المواهب، والاقتصاد الإسلامي، والمالية الإسلامية، والعلوم، وعلم البيئة، والتاريخ الإسلامي، ومنهج التحقيق، وقضايا المجتمع الإسلامي، والدراسات الإسلامية، ودراسة الأديان، ويتم التدريس في الأوقات الإضافية أو بمساعدة الأساتذة الإضافيين، ويوفر للأساتذة تكلفة النقل ومبلغ ضئيل، وأما الشؤون العامة والإدارية فيتولاها موظفو المؤسسة.

ومادة الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية هي واحدة من ثمان مواد المنهج، وتستغرق هذه المادة ثلاثين ساعة خلال سنة تعليمية كاملة في مرحلتين أو ثلاثة مراحل وأيضاً يتم إجراء الامتحانات في فترات مختلفة، ويحصل الطالب الناجح نهاية السنة على شهادة الدبلوم من المؤسسة.

موضوعات الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية والإمكانات:

الاتجاه الراهن في مقارنة الرأسمالية بالاشتراكية والاقتصاد المزدوج، وطرحها في الإطار الشخصي، الحالة الاقتصادية الراهنة للمسلمين، التخلف: الأسباب والتداوي، وسائل المالية والمصرفية الإسلامية، المعوقات والمشاكل في سبيل تطوير المؤسسات المالية الإسلامية في الهند والدول الأخرى، هيكل المؤسسات التجارية، قواعد المالية والمصرفية الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، الفرق بين المالية الإسلامية الرفاهية والمالية التجارية، النظام المصرفي في الهند، إدارة المال والميزانية في الهند، دور البنوك في إدارة الاقتصاد في الهند، المالية الإسلامية لإزالة الفقر والتطور والتدعيم.

ولتزويد الطلاب بالمالية الإسلامية قامت المؤسسة بإنشاء جمعية تعاونية لاربوية تعمل تحت إدارة الطلاب منذ خمس سنة بنجاح، وبذلك يحصل الطلاب على التدريب العملي لإدارة المؤسسات المالية الإسلامية.

الإجازات:

يرغب الطلاب عامة في مادة الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية لأنها مادة جديدة بالنسبة لهم، فيقولون إنهم يدرسون كتاب البيوع في مقرراتهم في المدارس الدينية دون مراعاة الدقة والاهتمام من قبل المدرسين وبدون مراعاة الإحالة إلى التغيرات والتطورات الجديدة الراهنة في هذا المجال. وتوفر في المؤسسة تسهيلات المكتبة والمسلاط والانترنت، وها هي مجموعة الطلبة الثامنة الذين أكملوا المقرر الدراسي من بين ١٧٥ طالبا، ويعمل ثلاثة طلاب من

متخرجي هذا المقرر في المؤسسات المالية الإسلامية، واشتغل بعضهم بأعمالهم الشخصية وأكثر الباقيين يدرسون في المدارس، ويعمل الآن اثنين منهم في دول الخليج.

المشاكل:

١. القضية الأولى المهمة هي قضية لغة التدريس، يدرس الطلاب اللغة الإنجليزية طوال العام الدراسي ولكنهم لا يقدرون على فهمها فيضطرون لإلقاء دروسهم في اللغة الأردنية، والواقع أن المدرس في اللغة الأردنية لا يتوفر له المواد العلمية الكافية باللغة الأردنية وهذا يؤثر في المستوى التعليمي.
٢. لا يتوفر الكتب والمجلات باللغة الأردنية في مجال الاقتصاد وبالعكس نجد مواد امتراكمة ضخمة في الاقتصاد باللغة الانجليزية بشكل مفرط ربما يصعب به ملاً الفراغ بين اللغتين في زمن قريب، هذا بالإضافة إلي المصطلحات التي تستعمل في البنوك والمؤسسات المالية الموجودة أكثرها باللغة الإنجليزية، فالمصلحة تقتضي لطلاب المدارس أن يبادروا بالحصول علي التمكن من اللغة الانجليزية بأسرع مايمكن.
٣. يدرس الطالب حسب هذا المقرر الدراسي ثمانى مواد بما فيها الاقتصاد الإسلامي، فلا يمكن لهم التمهير في هذا المجال لاقتصار معلوماتهم علي مبادئ هذا الفن دون تفاصيله ومسائله الدقيقة بيد أن إحاطة هذه المادة وتطبيقها

في الأمور الذاتية والاجتماعية والاقتصادية وإطلاق هذه المباديات في المجتمع تقتضي أن يدرسه الطالب لسنة كاملة، ولكن الواقع أن الطلاب يتوزع تركيزهم بسبب تدريس هذه المادة مع المواد السبع الأخرى.

٤. يشترط لطلاب الاقتصاد الإسلامي التمهّر في استخدام الكمبيوتر وإنترنت لأن المعلومات الجديدة توجد بكثرة على إنترنت، ويوفر طلاب هذه المعلومات بكل حرية في رحاب هذه المؤسسة ولكن ليس من السهل الاستفادة منها لعدم التمكن من اللغة الإنجليزية.

الجامعة الإسلامية - شانتا فورم - (كيراله):

الجامعة الإسلامية بكيرالا تقوم بإدارة مدرسة مستقلة في مبني متفرد في مبني مستقلة تدرس فيها مواد العلوم الإسلامية، والقرآن الكريم، وحفظ القرآن، والحديث، والفقه، ومقارنة الأديان، واللغات العربية والإنجليزية، وقد تم تأسيس الجامعة عام ١٩٥٥م، وتسعى الجامعة حالياً في الحصول علي مستوى جامعة إمكانية، وقد بادرت الجامعة ببدء مقرر الدبلوم العالي الحولي في الاقتصاد والمالية الإسلامية عام ٢٠٠٤م، وقد اعترفت به مؤسسة مارك فيلد للدراسات العليا (بريطانيا). والمؤهل التعليمي لقبول الطالب علي الأقل شهادة البكالوريوس، ويرجح الطلاب الذين هم من مجال الاقتصاد وعلم التجارة وأكثرهم من حاملي شهادات البكالوريوس في علم التجارة إلا أن بعض الطلاب من مجال المحاسبة والعلوم والآداب أيضا قدموا طلباتهم للقبول، وقد دخل متخرج من مدرسة دينية في هذا المقرر في

هذه السنة. وتوفر الجامعة للطلاب تسهيلات السكن والطعام، والمصارف السنوي لهذا المقرر التي تعادل خمسة عشر ألف روبية، وكانت المصارف في السنة الماضية عشرة آلاف فقط، و لأول مرة في هذا العام ثم قبول الطالبات في هذا المقرر.

أهداف المنهج الدراسي:

1. تمكين الطالب من إدراك لقضايا الاقتصادية المعاصرة في الدول الإسلامية والقيام بدراستها دراسة عميقة سليمة.
2. تدريس الشبان المتدينين علي مميزات تمكنهم من نشر الاقتصاد الإسلامي بين الناس.
3. تزويد الهيئات المالية الإسلامية بأشخاص متخصصين في الاقتصاد.

ملحوظة: توظف هذه المؤسسة مديرا ومديرا مساعدا ومنسق مستقل وجوالي ١٨ مدرسا إضافيا من الهيئات التعليمية الدولية والمحلية.

المقرر الدراسي يتضمن سبع مواد نذكر تفاصيلها كما يلي:

المادة الأولى:

مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ونوعيته، نوعية الاقتصاد الإسلامي وإمكانياته، تاريخ تطور الاقتصاد الإسلامي في ظل نظام الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الشعبي في الإسلام والاقتصاد الشعبي في النظام التقليدي، المنهج التقليدي والإسلامي للتقدم الاقتصادي، والاقتصاد الرفاهي في المنهج الإسلامي والتقليدي، عملية الإنتاج،

نظام الاستهلاك والتقسيم في الاقتصاد الإسلامي، الأسواق والأسعار، دور المؤسسات التجارية في الدولة.

المادة الثانية:

مبادئ علم الاقتصاد في القرآن والحديث، تصور رأس المال والنقود في الإسلام، فكرة الملك في الإسلام، الرأسمالية في ضوء القرآن، الزكاة، الربا، قوانين التوريت في الإسلام.

المادة الثالثة:

المصرفية الإسلامية التأمين الإسلامي، التعريف بالمصرفية الإسلامية، الجوانب المالية لبنوك الإسلامية، النظام البنوك التقليدي في البنوك التجارية الإسلامية، التكافل الإسلامي، المصرفية الإسلامية في ضوء القوانين الهندية، استخدام التقنية المالية في البنوك الإسلامية.

المادة الرابعة (المالية الإسلامية):

التعامل في أسواق الضمانات الغربية، القوانين الإسلامية التي تتعلق بالتعامل التجاري، القواعد التجارية في الإسلام، توفير وانضباط الأثاثات والنقود وفق الطرق الإسلامية، سوق الصكوك الإسلامية، دور مجلس الرقابة الشرعية لضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، الشركة التجارية الإسلامية، القرض الحسن، تسهيلات الاستثمار التجاري، التخطيط.

المادة الخامسة:

عملية إعداد الحسابات باستخدام الكمبيوتر، التعريف بالموضوع، قواعد المحاسبة، المفهوم والمنهج التقليدي، عملية

المحاسبة، التسجيل وإعداد الميزانية التجريبية الإدراج في الجرائد، المحاسبة النهائية، حساب المنافع والخسائر في العمل، حساب المنافع والخسائر في البورصة والأسهم، تسجيل الاستهلاك، تسوية الحسابات.

المادة السادسة (مبادئ اللغة العربية):

ما يلزم من قواعد النحو والصرف، تدريب علي الحوار، والترجمة، وكتابة الرسائل والطلبات.

المادة السابعة:

المصرفية الحديثة، التمويل والتأمين، القواعد المصرفية، السوق المالية وعواملها وعناصرها أجزاءها، المنهج الجديد في الخدمات المصرفية، العلاقة بين مسؤولي البنوك والمتعاملين معها، فتح الاعتماد في البنوك والتعامل معها، الشيكات، الدين والسلفة، بطاقة الائتمان، التأمين، التخطيط، التمرن العملي في مؤسسة مالية معروفة لمدة شهر واحد.

الإنجازات:

يدرس في هذا المقرر ثلاثون طالباً سنوياً، وقد تم توسيع نطاق القبول إلي أربعين أضيفت في تلبية رغبة الطلاب في المقرر و ٢٥ من بين ٩٧ طالباً يعملون في الدول الأخرى وخاصة في دول الخليج وثلاثة منهم يعملون في المؤسسات المالية الإسلامية، وأربعة منهم يعملون في المؤسسات المالية الإسلامية في الهند، والباقون يحصلون على التعليم العالي أو يشتغلون في أعمال مهنية.

وموضوعات المنهج الدراسي لهذا القسم مهمة جداً وتقوم بمراجعتها حيناً بعد آخر هيئة التدريس، وترغب الجامعة في توفير شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي بتوسيع هذا الدبلوم إلى مدة سنتين. وتوفر الجامعة للطلاب تسهيلات التدريس الجديدة مثل إيل سي دي وانترنت، ومكتبة الجامعة تشتمل على حوالي خمس مائة كتب حول موضوع الاقتصاد والمالية الإسلامية وهي ذخيرة علمية كبيرة للطلبة، وتتعدّد الندوات والورشات والمناقشات الجماعية بين الطلاب لتنمية مواهبهم، وهناك خصصت مائة درجة يحصل عليها الطالب في الامتحان النهائي للعمل علي مشروع أو الامتحان الشفوي، ويحصل الطالب الناجح على شهادة الدبلوم من قبل مؤسسة مارك فيلد للدراسات العليا.

ويوفر للأساتذة الزائرين التسهيلات الرائعة مثل غرفة الضيف بكل التسهيلات وبدل النقل مع مبلغ يستوي ألف روبية يومياً.

المشاكل:

١. لغة التدريس في هذا المقرر إنجليزية، وقد أعد لمتخرجي الجامعات، لا لمتخرجي المدارس الدينية.
٢. لا يتمهر الطلاب الآخرون أيضاً في اللغة الإنجليزية، لأن أكثرهم من ولاية كيرالا ويتكلمون باللغة المليالمية، فلو تم توسيع نطاق القبول لكافة الطلاب على مستوى الدولة ويتم إدارته تجارياً لكان أحسن نتيجةً.
٣. لا يكفي التدريب لمدة شهر واحد فقط، فينبغي أن يكون التدريب في بنك تعاوني لمدة سنة واحدة على الأقل،

أويمكن تدريبهم في هذه المفتره التجريبية في المؤسسات المالية خارج الهند، وذلك يساعد علي توفير الوظائف للطلاب.

٤. يصعب على الطلبة الناجحين التشغيل في الوظائف، لأنهم يرغبون في العمل في المؤسسات المالية الإسلامية، ويوفر هذه المؤسسات العمل لذوي الخبرة، فيمكن لمتخرجي هذا المقرر أن يعملوا في مؤسسات الصندوق التعاوني أو شركات الاستثمار التجاري في الهند للحصول على التجربة بشرط أن يعملوا من وجهة تكوين الشخصية في اللغة الانكليزية.

٥. قلة المدرسين ذوي الخبرات الأساتذة لتدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية أيضا تشكل قضية كبرى، ويمكن إزالتها بتوفير تسهيلات التدريب والبحث في هذه المواد.

٦. نحتاج إلى كتب أكثر في اللغة الإنجليزية والأردية في الاقتصاد الإسلامي، وقد تم تقديم المقرر الدراسي في الاقتصاد الإسلامي في جامعة عليجراه الإسلامية والجامعة المركزية بيانديجري ويرجي التغلب على هذه القضية في أقرب وقت ممكن بإذن الله.

مقالة التعريف

تدريس التمويل الإسلامي في الجامعة الإسلامية (شاشافورم كيراله)

الدكتور محمد بلاتھـ

التعريف بالجامعة:

الجامعة الإسلامية مؤسسة معروفة في جنوب الهند تأسست عام ١٩٥٥م باسم الكلية الإسلامية شاننا فورم، وأقره الدكتور العلامة يوسف القرضاوي جامعة إسلامية عام ٢٠٠٣م والآن هي في مرحلة الاعتراف بجامعة مستقلة من قبل هيئة (يو، جي، سي) لجنة المنح علي المستوي الجامعي).

الأهداف والمشروعات:

١. تعزيز المفاهيم الإسلامية حسب مقتضيات المعاصرة وإعداد جيل جديد لحل مشاكله في ضوء التعاليم الإسلامية.
٢. توفير المنح الدراسية للفقراء وطلاب الطبقات المتخلفة ليعيشوا بعزة وكرامة في المجتمع.
٣. توفير فرص التقدم التعليمي للأقلية والطبقات الضعيفة الأخرى.

٤. رفع مستوى الجيل الجديد تعليميا وخلقيا ليتمكنوا من أداء دورهم في مجال الإبداع واختراع للدولة.
٥. تأسيس مؤسسة تعليمية على المستوى العالمي الرفيع حسب اعقتضيات المعاصرة لدراسة المواضيع الإسلامية، وإعداد طلاب متفوقين.

المجلس الاستشاري:

الرئيس:

فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، قطر

الأعضاء:

فضيلة الدكتور عبد الله عمر نصيف، السعودية

فضيلة الدكتور علي محي الدين القرّة داغي، قطر

فضيلة الدكتور علي المحمدي، قطر

فضيلة الدكتور سعيد عبد الله جارب، الإمارات

فضيلة الدكتور نجاة الله الصديقي، الهند

فضيلة الدكتور إبراهيم بونبلها، الإمارات

فضيلة الأستاذ الدكتور ناصر عبد الله حمدان، الإمارات

فضيلة الأستاذ الدكتور عبد القادر الذهبي العجيل، الكويت

فضيلة الأستاذ الدكتور نادر عبد العزيز النوري، الكويت

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الرزاق الصديقي، الإمارات

المجلس الأعلى:

الرئيس: السيدتي عارف علي، أمير الجماعة الإسلامية بالهند، ولاية

كيرالا.

الأعضاء:

فضيلة الدكتور فضل الرحمن فريدي
فضيلة الدكتور محمد رفاه
فضيلة الدكتور أحمد سجاد
فضيلة الشيخ جلال الدين أنصر العمري
فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن
فضيلة الشيخ عبد الأحد الأزهرى
السيد عبد العزيز إبراهيم
السيد عبد الرحمن حسن
السيد ايم، وي محمد سليم

الهيئة الإدارية:

رئيس الجامعة: فضيلة الدكتور محمد عبد الحق الأنصاري (دكتوراه
من جامعة هارفورد).
مدير الجامعة: الأستاذ الدكتور على بادولي (ماجستير من جامعة قم).
نائب مدير الجامعة: فضيلة الدكتور م. عبد السلام (ماجستير ودكتوراه).

أقسام الجامعة وأشتطها:

القسم التمهيدي (المقررات التمهيدية)
كلية أصول الدين
كلية الشريعة
كلية الدراسات القرآنية
كلية الفقه المقارن

كلية الحديث
قسم البحوث والدراسات العليا
قسم الاقتصاد والتمويل الإسلامي

كلية الاقتصاد والمالية الإسلامية:

حقاً إن الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في عالمنا المعاصر كهيئات مالية إسلامية علمية، لكن العجب أن أغلبية الاقتصاديين تأبي الاعتراف بها كنظام اقتصادي بديل وفي جانب آخر لا توفر الجامعات وسائل الدراسة أيضاً في هذا السقسم العلمي لأن محاولة إدخال مادة الاقتصاد الإسلامي في مناهج الجامعة المعتادة. لذلك بادرت الجامعة الإسلامية شانتافورم لحل هذه المشكلة ولبت طلب فرع كيرالا الجمعية الهندية للاقتصاد الإسلامي فأعد الفرع مقررًا للدبلوم العالي في الاقتصاد الإسلامي فأدخلته الجامعة في منهجها الدراسي وقد اعترفته مؤسسة مارك فيلد للدراسات العليا ببريطانيا.

ويقدم هذا الدبلوم مقررًا مترابطًا يشمل الجوانب النظرية والتطبيقية للاقتصاد الإسلامي، كما يشمل الدراسة المقارنة للاقتصاد الراهن والمصرفية والمالية الرائجة بديلها الإسلامي كجزء من هذا المنهج، يعرف الطالب فيه تاريخ تطور هذا الفن وإمكانيته في المستقبل. ولا بد للطالب من حصول تربية عملية في مؤسسة مالية لمدة شهر واحد وإعداد تقرير للمشروع حسب المقرر الدراسي.

هيئة الدراسة للدبلوم العالي في الاقتصاد والمالية الإسلامية:

رئيس الهيئة: فضيلة الدكتور فضل الرحمن فريدي

المدير: فضيلة الدكتور بي. إبراهيم

الأعضاء: فضيلة الدكتور أوصاف أحمد

فضيلة الدكتور شارق نثار

فضيلة الدكتور رحمة الله

فضيلة الدكتور م.أ.باغ سراج

فضيلة الدكتور ك.ك. محمد

فضيلة الدكتور أ.ت. رحمة الله

فضيلة الدكتور ك.ب. شهيد رمضان

أهداف المقرر الدراسي:

1. تمكين الطالب من إدراك القضايا الاقتصادية المعاصرة والقيام بدراساتها دراسة عميقة سليمة في منظور إسلامي.
2. تدريب الشبان المتدينين على مميزات تمكنهم من نشر الاقتصاد الإسلامي بين الناس.
3. تسليح الطلبة بالموهبة والإتقان في هذا التخصص بأن يكونوا صالحين للوظيفة في مؤسسات اقتصادية.

والمقرر الدراسي يتضمن سبع مواد نذكرها بالإيجاز:

المادة الأولى:

مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ونوعيته، نوعية الاقتصاد الإسلامي وإمكانياته، تاريخ تطور الاقتصاد الإسلامي في ظل نظام

الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الشعبي في الإسلام والاقتصاد الشعبي في النظام التقليدي، المنهج التقليدي والإسلامي للتقدم الاقتصادي، والاقتصاد الرفاهي في المنهج الإسلامي والتقليدي، عملية الإنتاج، نظام الاستهلاك والتقسيم في الاقتصاد الإسلامي، الأسواق والأسعار، دور المؤسسات التجارية في الاقتصاد الإسلامي.

المادة الثانية:

مبادئ علم الاقتصاد في القرآن والحديث، مفهوم رأس المال والنقود في الإسلام، فكرة الملك في الإسلام، الرأسمالية في ضوء القرآن، الزكاة، الربوا، قوانين التورث في الإسلام.

المادة الثالثة:

المصرفية الإسلامية والتأمين الإسلامي، التعريف بالمصرفية الإسلامية، نظرة على الجوانب المالية في البنوك الإسلامية، نظام البنوك التقليدي في البنوك التجارية الإسلامية، التكافل الإسلامي، المصرفية الإسلامية في ضوء القوانين الهندية، استخدام التقنية المالية في البنوك الإسلامية.

المادة الرابعة (المالية الإسلامية):

التعامل في أسواق الضمانات الغربية، والقوانين الإسلامية التي تتعلق بالتعامل التجاري الإسلامية، القواعد التجارية في الإسلام، توفير وانضباط الآثانات والنقود وفق الطرق الإسلامية، سوق الصكوك الإسلامية، دور مجلس الرقابة الشرعية لضبط أعمال للمؤسسات المالية الإسلامية، الشركة التجارية الإسلامية، القرض الحسن، تسهيلات الاستثمار التجاري، إطار رأس مال تجاري.

المادة الخامسة:

عملية المحاسبة باستخدام الكمبيوتر، التعريف بالموضوع، قواعد المحاسبة، المفهوم والمنهج التقليدي، عملية المحاسبة، التسجيل وإعداد الميزانية التجريبية، الإدراج في الجرائد، الرياضي، المحاسبة النهائية، حساب المنافع والخسائر في العمل، حساب المنافع والخسائر في البورصة والأسهم، تسجيل الاستهلاك، تسوية الحسابات.

المادة السادسة (مبادئ اللغة العربية):

ما يلزم من قواعد النحو والصرف، تدريب على الحوار، الترجمة، وكتابة الرسائل والطلبات.

المادة السابعة:

المصرفية الحديثة، المالية والتأمين، القواعد المصرفية، السوق المالية وعواملها وعناصرها، المنهج الجديد في الخدمات المصرفية، العلاقة بين مسؤولي البنوك والمتعاملين معها، فتح الاعتماد في البنوك والتعامل معها، الشيكات، الدين والسلفة، بطاقة الائتمان، التأمين، التخطيط، التدريب العملي في مؤسسة مالية معروفة لمدة شهر واحد.

تقرير عن مشروع خاص:

لإكمال بعض أجزاء المنهج الدراسي يتوقع من الطالب أن يقدم تقريراً عن مشروع خاص في أي مؤسسة مالية، ويعطى لذلك مائة درجة، ويتم إعداد هذا التقرير تحت إشراف مدرس في قسم الاقتصاد.

الامتحان الشفوي:

بعد الاختبار النهائي يؤدي الطالب امتحاناً شفويّاً أساساً على التقرير والمشروع الذي قدمه، ويختص لهذا الامتحان مائة درجة.

مدة الدراسة:

تأخذ هذه الدراسة سنة تعليمية تشتمل على عشرة أشهر.

الكفاءة المطلوبة:

بكالوريوس من أي جامعة معترفة بها، والأفضل أن يكون في الاقتصاد أو علم التجارة.

القبول:

يقبل الطالب على أساس الدرجات في مرحلة البكالوريوس والكفاءة التي يثبتها في المقابلة الشخصية.

عدد الطلاب:

السنة	عدد الطلاب
٢٠٠٤-٢٠٠٥م	٢٨
٢٠٠٥-٢٠٠٦م	٢٢
٢٠٠٦-٢٠٠٧م	١٧
٢٠٠٧-٢٠٠٨م	٣٠
٢٠٠٨-٢٠٠٩م	٤٠

ويمنح الطالب الشهادة من الهيئة العليا للجامعة الإسلامية شاننا فورم ويمكن منحها من ايم. آئي، ايج، إي ليستر (الإنجلترا)

منهج التدريس:

- أ. بالمحاضرات
- ب. باستخدام المسلاط
- ج. بتشغيل الطلاب في المطالعات الشخصية
- د. بالندوات والورشات

اختبار الكفاءة:

- أ. بالاختبارات
- ب. بالمناقشات الجماعية
- ج. بالمقابلة الشخصية
- د. بالامتحان الشفوي
- هـ. بإعداد التقرير عن مشروع خاص

متابعة منهج التدريس:

تسأل ادارة الكلية الطلاب عن آرائهم في منهج التدريس حيناً بعد آخر ويتخذ الإجراءات اللازمة لتجديده وتحسينه.

متابعة الدراسة السنوية:

تتابع هيئة التدريس المقررات ومنهج تدريسها سنوياً وتتخذ الإجراءات اللازمة لتغييرها وتحديثها حسب مقتضيات.

مكتبة الجامعة:

مكتبة الجامعة الإسلامية تعتبر أكبر المكتبات في جنوب الهند، التي تحتوي على ٣١٠٠٠ كتب باللغات الإنجليزية والعربية

والأردوية والمليالية على موضوعات متنوعة. وتوجد في المكتبة خمس مائة كتب في موضوع الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية.

جمعية الطلبة:

قد تم تشكيل جمعية للطلاب بهدف تنمية المواهب الفطرية في الطلاب، فينعد تحتها البرامج الأسبوعية وتجري النشاطات الثقافية والعلمية وتعرض المعارض التعليمية المبنية على الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية.

الرحلات الدراسية:

ينظم الطلاب رحلات دراسية السنوية ويوزرون خلالها مؤسسات اقتصادية إسلامية، وأمكنة لتاريخية ومؤسسات علمية.

عقد الندوات:

يعقد الطلاب الندوات والورشات حول القضايا والتطورات المعاصرة ويناقشون فيما بينهم.

ندوة الخريجين:

تم تأسيس ندوة الخريجين من قسم الاقتصاد عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٦م وهي ندوة نشيطة وفعالة قد قامت بعقد ثلاث ورشات حول موضوع الاقتصاد الإسلامي - التحديات والإمكانيات في ثلاث مدن كبيرة لكيرالا كوشين وكالي كوت وتري وندرم، بالإضافة إلى عقد اجتماعين للأعضاء.

توفير السكن والطعام:

تستغرق هذه الدراسة سنة تعليمية كاملة، والسكن في الجامعة لازم للطالب خلال هذه الدراسة، وتوفر الجامعة في رحابها ساحة اللعب، والمنتزه والحوض، والمطعم، وحجرة النوم، ومركز وسائل الأعلام، والمكتبة ووسائل البحث والتحقيق.

المشاكل التي تواجهها هذه الدراسة:

- توجد في هذا المقرر مشاكل شتى منها:
- لم تعترف بها أي جامعة هندية حتى الآن.
- قلة الكتب في موضوع الاقتصاد الإسلامي.
- لا يتوفر الأساتذة والمتخصصين للتدريس فيها بشكل دائم.
- لا توجد المؤسسات المالية الإسلامية للحصول على التجارب العملية والتدريب.
- قلة فرص الوظائف في هذا المجال.

الكلمة الأخيرة:

تطبيقاً لهذه الوسائل المتوفرة يمكن توعية وتدريب الطلاب في مجال الاقتصاد الإسلامي والموضوعات المختلفة ولكن السفر مازال طويلاً، قد اعترف كل من الطلاب الأوساط العلمية المعنية بخطورة هذه الدراسة ولكننا نواجه الآن قلة الوسائل، ونحن نريد أن نطور هذا القسم كمؤسسة مركزية التي تفي بمقتضيات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ونحن نحتاج إلي مساعدتكم وآرائكم وتوصياتكم في هذا الصدد.

تجربةً تدريس الاقتصاد في مدرسة دينية

• الدكتور السيد زاهد*

كان بعض أصدقائي في جامعة علي جراه يدرسون بي-يو-ايم-ايس (B.U.M.S) بعد التخرج من جامعة الفلاح بلريا كنج، أعظم جراه بولاية أترابراديش، فكنت تمنى أحياناً أن أكون معلماً في قسم اللغة الإنجليزية ولما رأيتهم ضعفاء في الإنجليزية، فأعطاني الله فرصة غالية، وحينما قدمت طلباً للبحث حول موضوع "المصرفية الإسلامية" عام ١٩٩٥م، آنذاك علمت أن هناك فرصة وظيفية في جامعة الفلاح كمدرس يعلم علم الاقتصاد فقدمت طلباً في المدرسة، فأخذ رئيس الجامعة قراراً مني أن لا أترك المدرسة أثناء سنة التدريس، لأنه يخشى أني أغير المدرسة بعد ما يتم ترشيحي للبحث، وعلى كل حال قبلت هذه الخدمة على أني لا أترك المدرسة إلا بعد سنة كاملة، فوجهت إليّ إدارة المدرسة خدمة التدريس لعلم الاقتصاد في الصف الرابع والخامس للعالمية، وخدمة تدريس اللغة الإنجليزية في الصف الثاني والثالث للعالمية.

وفي ذلك الوقت كانت المقررات الدراسية لعلم الاقتصاد طبقاً لـ (CBSE) في الجامعة، ويصعب لي أن لغة التدريس في المدرسة

* نائب الأمين العام، ايكمو.

كانت لغة أردية، وما تعلمت الاقتصاد بهذه اللغة وما رأيت أي كتاب قط. فذهبت إلى مكتبة المدرسة ولكن ما وجدت شيئاً هناك، ومن جوانب الضعف الذي كنت آجده عند ذلك أي ما تعلمت اللغة الأردنية وما استطعت أن أجيد الكتابة فيها أو أقرأ المكتوب صحيحاً في الأردنية. فلم أدر كيف أدرس الطلبة في هذه الحالة.

فلذلك كان صعب لي أن اعلم الطلبة علم الاقتصاد بالأردية، ولكن الله نصرني كما ينصر في أعمال الخير الصالحين من عباده وهداني إلى فكرة، وهي أنني كنت أراجع القاموس وأكتب تراجم المصطلحات الإنجليزية بالأردية، واجعل ذهني مستعداً لإلقاء الدرس بالأردية، وكنت ألقى درسا كل يوم بلغة سهلة. وكان بعض المصطلحات التي لم أجد معناها في القاموس كنت أسعى أن أشرحها باللغة الأردنية السهلة، كذلك فعلت وبحمد الله فهم الطلاب، وكذلك الطلاب كانوا يدونون درسي باللغة الأردنية السهلة ويعدون مذكرات كل يوم وحينما اضطررت إلى تفهيمهم بالكتابة التمسست منهم أن يكتبوا بأنفسهم على السبورة لكي يفهموا حق الفهم، فهكذا ما أكملت منهج الاقتصاد قبل الميعاد فقط بل كنت ألقى المحاضرة مبيناً الفرق بين الاقتصاد الجديد والاقتصاد الإسلامي لكي يحافظوا علي أفكارهم الإسلامية ويقوموا بالعمل في المستقبل حول الاقتصاد الإسلامي، وكنت أوضح نقائص الاقتصاد الجديد وأبين محاسن الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى تقديم إمكانيات عملية على تطبيق الاقتصاد الإسلامي لكي يستعد أذهان الطلبة لتوجيه الدعوة إلى خصائص الاقتصاد الإسلامي البارزة، وتطبيقها في الحياة، لأنني كنت علي يقين

أن الطلبة إذا درسوا علم الاقتصاد في الجامعات يكون هناك مقررات دراسية غير إسلامية حتماً.

وأحسست أثناء التدريس أن الطلاب مصابون بالشعور بمركب النقص وكان معظمهم معجبون بهيئات تعليمية عصرية لأنهم يرون أن تعليم المدرسة لا يضمن مستقبلهم.

وعلمت بعد مجيئي إلي مومبائي سنوات أن بعض الطلاب أكملوا دراسة البكالوريوس B.A. في جامعة دلهي أو عليجراه في الاقتصاد، وبعد سنوات علمت أن طالباً أكمل الماجستير M.A. في الاقتصاد والآن هو في مرحلة الدكتوراة.

وددت أن ينتخب المسلمون مثل هؤلاء المفكرين الشباب ويستخدموهم في تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية لأنهم متخرجون من المدارس. ومتخصصون في الاقتصاد الجديد بجانب الاقتصاد الإسلامي.

أريد أن ألفت أنظاركم إلى الأمور التالية في ضوء تجربتي في تدريس مادة الاقتصاد كجامعة الفلاح:

١. يواجه المدارس قلة وجود الأساتذة المهرة في الاقتصاد،

لذلك ينبغي أن يؤسس مجمع الفقه الإسلامي (Institute of

Applied Islamic Economics (IAIE) معهد الاقتصاد

الإسلامي التطبيقي) بالتعاون مع منظمة "ايمكو" و"مركز

الدراسات الموضوعية"، حيث يتم تشكيل لجنة مسؤولة عن

إجراء مقابلة الأساتذة البارعين وتعيينهم للمدارس.

٢. وبالنظر إلى الأوضاع الراهنة لا ينبغي أن يقتصر التدريس في المدارس على الاقتصاد الإسلامي فقط، بل ينبغي أن تدرس المقررات الدراسية الجديدة القائمة في المدارس المركزية في البلاد، باللغة الأردية ثم إضافة الاقتصاد الإسلامي إليها لكي لا يواجه الطلاب أي مشكلة في دراسة هذا الموضوع في الجامعات، ولا يواجهوا أي مشكلة في البحث والدراسة المقارنة حول الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الجديد.
٣. ينبغي أن تدرس مقررات CBSE إلي حين يتم إعداد كتاب ومقرر دراسي مناسب للاقتصاد في المدارس ويحصل على الكتب بالأردية من NCERT وهذا بجانب تدريس الاقتصاد الإسلامي فيها.
٤. ويا حبذا لو أقيمت منظمة IAIE التي تقوم بإعداد المقررات الدراسية للمدارس، حتى يتمكن الطلبة بعد التخرج من أن يحصلوا على الوظيفة في البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، وأن لو اصلوا دراستهم في الجامعات ويحصلوا على التعليم العالي.
٥. ينبغي لنا أن نقوم بعملية إعداد المقررات الدراسية للاقتصاد الإسلامي بعد أخذ المشورة من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، وخبراء الاقتصاد، لكي يمكن إعداد المقررات بشكل أفضل.

المباحثات و المناقشات

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلسة الافتتاحية

رئيس الجلسة: فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي (مدير دار العلوم بديوبند
(الوقف)

الداعي: الدكتور أوصاف أحمد

الشيخ عتيق أحمد البستوي:

لقد وجهت دعوة إلى أصحاب المدارس الكبيرة في الهند
والمهتمين بها والعلماء والأساتذة للتفكير هل إدخال المالىيات
الإسلامية والاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية ضروري أم
لا؟ والتي هي ليست موجودة في مقرراتنا الدراسية، وما هي حدود
الإدخال فيها؟ إن المقررات الدراسية شيء مستقل وإدخال الشيء
الجديد ليس سهلاً، ولا بد لنا أن نفكر في كمية وحجم إعطاء الأهمية
التي نعطيها تلك المادة الجديدة الجديدة التي سندخلها في المقرر، وكم
وقتاً يمكن أن نفرغ لها، والمسألة الأخرى هي مدى إدخال مادة
الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في مقرراتنا الدراسية الموجودة
الجارية، وما هو السبيل إليها، إن السبيل الواحد إليها أن نعد مقرر
المفردة لسنة أو سنتين للفضلاء المتفوقين، فيكون هذا القسم الجديد إما
في المدارس أو يتم إقامته مستقلاً في المدارس الكبيرة أو تكون له
مؤسسة خاصة ندرس فيها مبادئ الاقتصاد لسنة أو سنتين، ولا شك

أن ما ندرسه في المدارس من الفقه والكتاب والسنة لها أهمية بمستقلها، ولكن رواج فهم النظام المالي في الإسلام ونظامه الاقتصادي فيه وعرضه قليل جداً، وخاصة النظرة التي هي في عصرنا الراهن تمثل نظرة المال في الإسلام لا تدرس في المدارس كنظريات، واعتقد أنه لو يدرس للطالب هذه الكتب المؤلفة حول النظريات ونظرية الالتزام والعقود تحت إشراف الأساتذة لنفع الطالب وسهل العثور على مسائل جديدة.

وأما ما يتعلق بالمالية والاقتصاد الإسلامي فهذه المادة ضرورية والطرق التي تتبع في البنوك والمؤسسات الإسلامية المالية ومنهج أعمالها فمعرفة طريقته وتجربتها أيضاً ضروري، وأقول لكم بهذه المناسبة لا بد لنا أن نخبر العديد من الناس الذين يعملون في البنوك الإسلامية كخبير شرعي هل أحوالهم تؤذن بالامتناع أم لا؟

وأن الذين يعملون كخبراء شرعيين في هذه البنوك هل هم مؤهلون للقيام بهذه الأعمال أم هم في حاجة إلى مزيد من التدريب والتربية، والمشكلة أن متطلبات العمل كثيرة تحتاج إلى تفاصيل ولا بد من أن نطلع على الواقع ونقف على الوضع الراهن ومقتضياته وماهي الأشياء التي تصلح للتنفيذ في المدارس، وأي نوع من المقرر نعد لهذا المقرر، وكيف نقوم بتغيير المقررات الدراسية لكي يعثر الطلبة الناشئون على النظام الاقتصادي الراهن ويعلم مبادئ الاقتصاد معاً.

الدكتور منظور عالم:

من الضروري أن نفهم أولاً أن دولة الهند التي نعيش فيها دولة ديمقراطية والنظام الجمهوري يوفر لنا فرصاً كثيرة من قبل البلاد الإسلامية لإقامة مؤسسات على طرازنا وفق مادة رقم ٣٠، وإن كان هناك عدد من المشاكل، إلا أنه ليس هناك حظر على ذلك، وهناك موانع، ولكن ليست هناك عراقيل قانونية يصعب إزالتها، قد بذل الناس جهودهم في هذا الإطار سواء كان في شانتا فورم أم في جامعة علي جراه الإسلامية، ولكن الذين يعلمون ولاية بيهار ليطلعون على أنه لا يزال في جامعة الشيخ مظهر الحق العربية والفارسية تبذل مثل هذه الجهود، ويمكن أن نخطئ الفهم من اسم الجامعة بأن هناك يدرس العربية والفارسية، ولكن وفق قضاء إمارة ولاية بيهار يمكن أن يدرس هناك جميع المواد من الطب والهندسة والأعمال المصرفية والمالية، وهي بحالها وسعت نطاق عملها في جميع أنحاء ولاية بيهار، وقد سعوا أن تكون مقرراتهم التي يدرسونها في العالمية والفضيلة وفقاً لـ (U.G.C)، وقيموا الاختبار وفقها لكي تعترف شهادتها في جميع أنحاء الهند، وقد بدأوا تدريس علم المحاسبة في شهادة العالمية والفضيلة وتعادل شهادة العالمية شهادة البكالوريوس وشهادة الفضيلة الماجستير رسمياً، والمقررات الدراسية هي نفس المقررات الجارية في معظم المدارس، لقد لقيت مدير الجامعة قبل أسبوع وذهبت إلى مدينة بتة خاصة للقائه، وهو أيضاً يبذل جهوداً بأن يفتح هذه الدورة هناك، هذا سبب واحد والثاني أن نظامنا ديمقراطي ولا يمنع أحد عن إقامة مؤسساتنا كيف نشاء، على سبيل

المثال، قد كان يقال من قبل بأنه لا يمكن تأسيس جامعة للعلوم الاجتماعية في مدينة دلهي، ولكن أقيمت جامعة اندربرستا للعلوم الاجتماعية التي لم يتم فيها إدخال العلوم والتكنولوجيا وهم أيضاً في حاجة إلى إنشاء دورة فيها، والأمر الآخر المهم سواء - اعترفنا أم أنكرنا أنه قد شاع في العالم أن الهند ستكون إحدى أقوى بلاد العالم بين عام ٢٠٢٠م وعام ٢٠٥٠م، وعندها يكون نظامها الاقتصادي والإداري أيضاً قوياً، وإن ما يشاهد العالم من التغييرات وما يواجهه النظام الاقتصادي أشياء جديدة، لا مناص لأصحاب الحكومة عامة الناس من اختيار المصرفية الإسلامية (Islamic Banking) والتمويل الإسلامي كبديل، إن هذه المواقع تتيسر لنا، فيتوقف علينا وعليكم كيف ننتهز هذه الفرص ونستخدمها، وهذا الأمر لا مرية فيه، لقد شكل البنك الاحتياطي الهندي (RBI) اللجنة مرة ثانية، لا يبعد أن يأتي التقرير سلبياً بعد الانتخابات بسبب الضغوط العالمية، أما بالنسبة لصكوك فهم يريدون أن يأتوا بالصكوك هناك، لأن هناك مجالاً واسعاً، والشيء الثالث الذي يعبر عنه شطر البيت الشهير وهو: "الأبهة التركمانية، والعقل الهندي والنطق العربي" فقد قام الهنود بأعمال جليلة تلقاها العالم بالقبول، والعالم يبحث عن ذلك النظام، وهذه هي المدارس التي تدرس فيها المصادر الأصلية ليس هذا عن وجهة نظر الناس، بل من وجهة الإفهام والتفهم، وأصحاب الفكر الذين يتفقون الأحوال سيعثرون على الأسئلة التي تنشأ فيها، ويرون أن جوابها منطقية لهذه الأسئلة، ولو لم نختر هذه النتائج المنطقية فمعناها أنك تعرف النصوص باليقين، ولكن ليس لك نظر عميق على

الأحوال، وأنت خائف من حل تلك المسائل، ففي مثل هذه الأحوال لا يمكن لك أن تعالج القضايا والمسائل، فهذه هي تحديات أمام المدارس الدينية خاصة وأمام الأمة المسلمة عامة بما فيه علماء الاقتصاد والمالية، ولا يكفي علماء الاقتصاد والمال لو لم يتم مطالعة علم النفس والأحوال الاجتماعية لأن ذلك أيضا يتعلقان بالمجال وعلم النفس والأمور الاجتماعية، ويسد حاجات العصر والأحوال، أرجو أن تبحث الورثة جميع هذه الأمور فيساعد ذلك على إيجاد خطة عمل في المستقبل إن شاء الله تعالى.

الشيخ السيد سلمان الحسيني الندوي:

عقد هذا الاجتماع اليوم حول تدريس الاقتصاد الإسلامي والمال في المدارس الهندية أما بالنسبة للمدارس الهندية فهي تمر بأحوال غير مطمئنة، ونطاق الخيار ضيق ومحدود، وربما نحن الذين حددنا خيارنا فيها، أما ما يتعلق بالمالية والمسائل الاقتصادية فمفتاح حله هو عند الإسلام، وهذا أمر لا شك فيه، قام الإسلام بمعالجة المسائل المالية في أيام الجاهلية، كما قام بحل المسائل الفكرية والخلقية والمدنية ولكن جاءت مسائل المدنية والتعليم والتربية بعد زمن طويل من مرور عصر معركة فكرية وبعد توعية الأمة وإصلاحها الفكري، وبعد المسائل الكلامية الاعتقادية ومسائل الاقتصاد التي جاءت متأخرة، ومر ثلاثة عشرة سنة في مكة المكرمة وعشر سنوات في المدينة المنورة، وقد أعلن عن مسائل الاقتصاد بعد ثلاث وعشرين سنة، وتم معالجة المباحث الاعتقادية من قبل، وعلم

الأخلاق، وعنى بمسائل مدنية في مطلع المالية الإسلامية كل العناية، ولقد مر ثماني عشرة سنة على منع الخمر التي كان العرب قد تعودوها من قبل، ثلاث عشرة سنة، في مكة وست سنوات في المدينة، وجاء حكم منع الخمر سنة ٥ للهجرة، وأعلن عن وجوب الزكاة ولكن لم يوضع لها نظام كامل، ولم يتم تعيين عاملي الزكاة ولم يتعتن مقدار الزكاة ونظامها في انتظار أن تكون لهم سلطة سياسية أولاً، لأن حلول المسائل المالية تبني على السلطة السياسية، والعسكرية.

وفي هذا الوضع كما قال الإمام شاه ولي الله الدهلوي في كتابه حجة الله البالغة بصراحة إن الإسلام لم يأت ليقوم بعملية الإزالة في كل مكان، في الحقيقة إن الإسلام جاء للإزالة فيزيئ الأشياء وقام بإصلاح أشياء منها النظام الجاهلي الذي كان سائداً علي العموم أبقى القرآن والشريعة الإسلامية جزءاً منها، وأصلح شيئاً منها، وهذا الوضع وضع طبيعي في أي شيء، والحاجة تحتم أن يتم إزالة الانحرافات والمفاسد، ببقاء هذا الوضع، ولا شك أن العصر الراهن يحمل كلا الصنفين من الناس المرضى والأصحاء، وفي الزمن الذي عرض فيها الإسلام بديل هذا المجتمع المريض لم يعرضها نظرياً فقط، بل سيطر على نظام الأسواق كاملاً، وكانت الأسواق في أيدي المسلمين هم الذين كانوا يتولون أمورها، وكانوا يعملون بعلم، وربما تتسع دائرة العمل بالعلم، حتى إذا ظهر أي تغيير أو تطور فبسبب الجهد المتواصل والعمل الشاق، وكانت النصوص للدرس في المسجد النبوي قليلة وكانت التوجيهات والنصائح جامعة موجزة، ولكن كان

مجال العمل واسعاً، وكان يمكن به تلخيص درس أربع وعشرين ساعة في ساعتين، وبقية الوقت كانت للعمل فقط، والدرس يحتوي على كل ناحية من نواحي السياسية والمدنية والمال والاقتصاد وكل مسألة من مسائل الحياة، ومن الواضح أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين - كانوا معمل التجريب لهم، وكانوا يجربونها، وقد جمعت ورقت هذه التجارب في ضوء الإسلام، والأبحاث المتعلقة بالمال والاقتصاد الموجودة في كتب الفقه والحديث وآيات الأحكام في القرآن الكريم وراثه علمية كبيرة لنا، هناك شغلان لنا، وهذه حاجة كل عصر، الأول: أن يدرس التراث المبدئي من القرآن الحكيم والحديث النبوي والفقه الإسلامي في أساليب معاصرة، والمشكلة الكبيرة هي أننا لم نحاول تحديث المصطلحات الفقهية ونحن في القرن الخامس من حيث العلم والمعلومات، ولا يزال الكثير منا يجرى وراء المصطلحات التي استعملت في كتاب "الهداية وما ألف بعدها من الكتب متمسكين بأسلوبها وطرازها، لا يحددونها عنها قيد شعرة، ولو كانت المصطلحات ثم نقلها إلى ما يلائم وعصرها لما وضعت كتب الفلسفة والمنطق في ناحية منعزلة ولما وفقنا أمام العلم الجديد والفلسفة الجديدة حائرين، كذلك مسألة المال والاقتصاد، لو أخذنا المصطلحات وجعلناها منجمين مع متوننا لما حدثت قط مسألة تحدي النظرية، هذا أول النقائص، فالحاجة الآن أن نغير طرق التدريس والتعليم. ونستخدم طرقاً جديدة باستعمال تلك النصوص.

والأمر الثاني لو لم تكن هناك أعمال لا يكون هناك مقررات المال في المؤسسات، ومن الوهم أن تأتي نظرية جديدة ويحل محل

النظام المعتاد، لقد وضع الشيخ سعيد أحمد لوطاه حجر أساس البنك الإسلامي قبل ثلاثين سنة، ونجح ذلك النظام البنكي، ولا يزال يجري بنجاح كامل، وأسس بيت التمويل الكويتي في الكويت وهو مازال يسلط نفوذه رغم الأزمة المالية الراهنة ووضع هذا النظام البنكي في البحرين واليمن والسودان فتكلم بالنجاح وغلب، وفي المواضع التي لم يوضع فيها ولم يخرج عن دائرة النظريات لم يحدث شيء.

أما ما يتعلق بإدخال هذه المادة في المقررات الدراسية، فالحقيقة أن موضوع الاقتصاد موجود فعلا في المقررات الدراسية الأساسية وليس هناك أي تصور لإخراجه، وهناك مباحث كثيرة تتعلق بهذه الموضوع في الأحاديث النبوية في الفقه الإسلامي، فالحاجة إلي أن نقوم تحديث تلك المباحث ويدرّس الطلبة وتؤسس مؤسسات خاصة لهذا الغرض ولا بد أن يكون نموذج الشركات والبنوك على المستوى الصغير في المدارس والحاجة إليها كحاجة الصفوف، فلم لا تكون لها حاجة إلى علم الاقتصاد؟ ولا بد أن تكون النظرية في جانب والتطبيق العملي في جانب آخر، لأنه لو أضيف صنف آخر للتطبيق والتجريب لكان التغلب على المسائل أسهل، ويتم إعداد الطلبة بسرعة، وأعتقد أن يطلب خدمات الشخصيات الذين لهم خبرة واسعة في هذا المجال، والشخصيات الذين لم يحققوا الفوز فيه علينا أن نعلم لماذا انهزموا هؤلاء وكيف انتصر أولئك؟ فتعالوا نجرب مجال الاقتصاد، وندرب الطلبة لكي تبدأ مؤسساتنا في العمل بأقرب وقت ممكن.

الشيخ السيد ولي الرحماني:

أريد أن أقدم إليكم أمورا أساسية في البداية، وهي تنقسم إلى قسمين. القسم الأول: قسم المالية الإسلامية والاستثمار الإسلامي الذي هو أهم الموضوعات، وهو يبدو كبديل في العالم، وبرزت هذه القضية خاصة جراء كساد السوق العالمي في السنة الماضية والسنة الحالية أيضا، ولعل الآن ليست هناك أي إمكانية لصد هذا السيل وبدأ الناس يقفون على الرجال الذين في أيديهم اقتصاد العالم كيف يقومون بتقويته وترسيخه، وما هي الطرق التي يستعملونها في هذا الشأن؟ هذه الأشياء مهمة جداً، والموضوع الآن هو تعليم المال في المدارس وتعليم الاستثمار في المدارس، هذه حقيقة بأن المدارس تعمل بوسائلها المحدودة، ويحس مسئولون المدارس أن الأعمال التي يقومون بها ليست كافية، وهذه حقيقة لا مفر منها، علينا أن نعترف بها، إن الإمام النانوتوي الذي قام بتأسيس كثير من المدارس الدينية ووجهها توجيهها دينيا في الهند واستخدمها في كثير من الأهداف السياسية والدينية هو بنفسه أحس بضرورة تعليم الإنجليزية فيها، وقد قال بمناسبة أنني بنفسني أود تعلم الإنجليزية لأنفذ بخواطري ومشاعري إلى قلوب الناس وأعبر عنها تعبيرا صحيا ولكني بكلك آسف لم استطع تحقيق هذا الأمر وحتى أبنائي أيضا لم يفعلوا ذلك وأنجبت ندوة العلماء التي أسسها الشيخ محمد علي مونكيري وأصدقائه أدياء كباراً في العربية والأردية، ولكن الاستثناء ليس كلياً، يعمل مدارسنا ومكاتبنا على حفظ تراثنا الديني والحضاري عامة، وهذا العمل أيضا عمل كبير، وجدير بالتقليد وقابل للثناء، قبل أن نفكر في إمكانية إدخال شيء جديد يجب

علينا أن نركز الاهتمام أولاً بتحقيق المتطلبات الاجتماعية، عند ما يتخرج طلبتنا من المدرسة يحد أمامه جوا غير الذي وجدته في حائط المدرسة، يجد الجو خارج المدرسة مختلفاً عن جو داخل المدرسة، ومن الصعب، أن نضيف في مقرراتنا الدراسية العالية شيئاً آخر، إلا أن المقررات الدراسية الموجودة هي في حاجة إلى الإصلاح والتغيير، تحس ذلك المدارس الكبيرة أيضاً، ولكن مشكلتها - وهي مشكلة كبيرة - أن هناك مسافة بعيدة بين الجيب واليد، وهاتان المشكلتان، لا تستطيع مدارسنا أن تقوم بأعمال كثيرة.

أما المالية الإسلامية التي تجدر بأن نسميها بالاستثمار الإسلامي أو النظام المالي البديل، فلو صارت جزءاً من المقررات الدراسية ويقوم بتولى هذه المسؤولية بعض الهيئات التعليمية حيث تقوم بإعداد العلماء النابغين وأصحاب الإفتاء لأربع أو خمس سنوات لكان لهذا العمل أثراً كبيراً، فهم يقدرون على تقديم آرائهم بالجرأة وعلو الهمة، ولا أعتقد أن هناك حاجة لإدخاله في المقررات الدراسية في المدارس كمادة للمالية الإسلامية، والاستثمار الإسلامي.

أما المالية فالطالب الذي يقرأ كتاب القدوري والهداية الجزء الرابع والثالث من كتاب الهداية وكتب الحديث يفهم المالية الإسلامية، إلا أن مشكلة أنه لا يستطيع أن يتكلم عن المالية في لغة هذا العصر، وإن مشكلة النقص في وسائل الإبلاغ ليست أمراً جديداً، إنما هي قديمة جداً علينا أن نتخذ خطوات ثابتة تجاه سد ثغرة الاتصال (Communication Gap) وأما ما يتعلق بعلم مقاصد الشريعة،

فهذا شيء لطيف، لأنه يمكن أن تفهم مقاصد الشريعة في اللغة الإنكليزية أيضا، ولكن عند ما تفهم مقاصد الشريعة في الإنكليزية لصعب الفرار من طراز الحياة الاستعمارية، إن فهم المقاصد يقتضي أن نفهم الدين في ضوء تلك المبادئ والأسس، والأساس الأول هو القرآن الكريم، فلو لم يكن هذا الأساس متيناً لما يكون العمق في فهم مقاصد الشريعة، ربما تتيسر لي فرصة النظر في ترجمة نصوص الفقهاء وترجمتها، إن ترجمة الهداية موجودة وكذلك ترجمة الفتاوى العالمية موجودة في اللغة الإنكليزية وترجمة كتب الفقه فمن شاء فلينظر فيها.

الشيخ محمد سالم القاسمي:

كانت لديّ مسألة، والسؤال! أنه ليس هناك أي عناية واهتمام بموضوع الاقتصاد والمصرفية في المدارس الدينية والإسلامية لا شك أن هذا الكلام يبعث السرور والإعجاب بين الأوساط العلمية؟ ولكن هل الواقع يسمح بذلك؟ إننا ندرس صحيح البخاري وكتب الفقه، وكتاب الطهارة، وكتاب الصلوة، وكتاب الزكاة، ومن ضمنها كتاب التجارة ولكنها تمرمرأ كأنما ليست جزءا من هذا الكتاب ولا يعطي لها أي اهتمام، ولا نعتني بها أقل عناية، ولكن المسألة قد تلتفت أهمية كبيرة على الصعيد العالمي والحقيقة أننا نحن المقصرون والمخطئون في جعل مادة الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية والمصرفية الإسلامية غريبة لنا، لماذا لا نلتفت إليها، لا بد لنا أن مركز عنايتنا إلى هذا الجانب بكل جدية.

الجلسة الثانية حول قضية إدخال مادة المالية الإسلامية في المقررات

الدكتور أوصاف أحمد:

عند ما نتعرض لنا مسألة تعليم مادة المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي ما هي المشاكل التي يمكن أن تنشأ في هذا الصدد؟ فيمكن أن نقسم تلك المشاكل إلى ثلاثة أقسام من وجهة دراسة تحليلية، (١) ماذا تكون من المسائل الإدارية، (٢) ما هي المسائل المالية التي ستعرض، (٣) وما هي المسائل الدراسية، وعامة الناس الذين يتكلمون حول هذا الموضوع ينظرون إلى المقررات الدراسية وهيئتها، هناك اقتراحات وحلول في هذا الصدد لاجابة إلى تفاصيلها، يجب أن نبين أولاً أن علينا أن نفكر في المسائل المتوقعة الحديث ثم نعالجها معالجة تقضي على جميع المعوقات، ويسمى الاقتصاد علم الاختيار (Science of choice) أيضاً، فإن عرض لنا خيار مثل هذا ماذا سنعمل؟ ثم يكون لدينا مسائل مالية وإدارية في كل خيارات. على سبيل المثال لو أثرت مسألة إدخال مادة الاقتصاد والمالية الإسلامية في المقررات فالخيار الأول أمامك هو أن تقرر أولاً هل بإدخالها في البرنامج الحالي، أم تريد إيجاد برنامج جديد لهذا الغرض، مهما يكون حل هذه القضية تكون عندئذ أمام أنواع متعددة للمسائل الإدارية والمالية والتعليمية تبحث عن حل كل مشكلة على حدة، يجري الجدل حالياً في باكستان حول البنكنة الإسلامية المعتادة

اليوم هل هي وفق الشريعة أم لا؟ ولكن السؤال من ذا يخبر عن كونها وفق الشريعة ومن هو المسئول عن ذلك؟ الإجابة واضحة وهي أن المدارس هي التي تؤدي هذه المسئولية وأساتذتها ومسئولياتها، عليهم أن يربوا الناس تربية تمنعهم عن الوقوع في الحرام يخبروهم عن الحلال والحرام، ولكن لا بد لكم أن تهيووا لهذه الأغراض أنفسكم أولاً ثم يتم عملية إعداد البرنامج كما قال الدكتور نجاه الله الصديقي أن أعمال الدراسة وأتقالتها تنوء بالطلبة من قبل، فكيف يتحملون المزيد، لذلك لا يمكن لنا أن ننقلهم بمزيد من الأحمال والانتقال ونضيف أشياء جديدة؟ وقد نجد التكرار والإعادة في كثير من الكتب الدراسية، كما قال الدكتور نجاه الله الصديقي، فيمكن أن نزيل هذه الإعادة بتصرف واختصار، فنحن في أمس حاجة لإيجاد سعة للتصرف والحذف والتغيير، فهل يمكن إيجاد السعة في ذلك أم لا؟ لولم يمكن هناك سعة فما هي البدائل أمامنا؟ ولو اخترنا هذا البديل، فما هي الإمكانيات المالية لدينا، وماذا ستكون إمكانياتها الإدارية، والإمكانيات التعليمية؟ وهناك مسألة المقرر الدراسي في الإمكانيات التعليمية، ففيها خبرة لصديقي، عندما تخرج صديقي في جامعة علي جراه لشهادة الماجستير في الاقتصاد ذهب إلى جامعة الفلاح لتدريس الاقتصاد مباشرة، وما كان هناك أي كتاب لتدريس الاقتصاد، على كل حال، إنه وصل هناك وفتش عن الكتب في الأسواق والمكتبات عند ما ذهب إلى السوق لم يجد أي كتاب من كتب (NCERT) في اللغة الأردية، فكان يطالع في الإنجليزية ويدرس في الأردية وهناك أيضاً مسألة لغة التدريس (Medium of Education) ماذا ستكون هذه اللغة لدينا؟

لأنك لن تتوصل إلى أي نتيجة إذا قمت بالتدريس بالأردنية، لأن المؤسسات والبنوك الإسلامية التي تمنح الوظيفة وتجذب القوى، تعتمد على اللغة الإنجليزية ويكون التعامل أيضاً بالإنجليزية ولو أنت درست المشاركة والمشاركة المتناقضة وبيع المراجعة والمراجعة للعامل بالشراء في الأردنية وهو يفهم كل هذه الأشياء بالأردنية، فهذا الشخص لا يتأهل لتلك الهيئات ولا تمنحه الوظيفة، فذلك هناك مسألة لغة التعليم أيضاً، فلو درست بالغة العربية فهذا الطالب أيضاً لا يكون أهلاً للأسواق المحلية لا بد لنا أن نفكر في هذه الأمور التي ذكرناها آنفاً.

الدكتور نجاته الله الصديقي:

أعتقد أن الجميع يعلم بأن التعليم الحالي، ومنهج التدريس يعني كل العناية بالأحكام، ولكن العناية بالمقاصد والحكم قليلة، فلا بد أن توضع المقررات الدراسية التي نريد إعدادها والمسائل التعليمية والإدارية أيضاً في الاعتبار وما تحدث الدكتور أوصاف أحمد عن الأمور الدراسية الإدارية وقد تحدث هو السيد عبد العظيم الإصلاحي حول كونها كثير الميعاد وطويل الميعاد، أعتقد أنه لو لم يتغير منهج التعليم لا تجلب إثارة قضية النصوص أو الدروس أي نفع وقد أشرت في مقالي إلى المنهج، نعتمد كلياً على المتن، ونهج الاستخراج من المتن نهج منطقي، ونقل عنايتنا بأرض الواقع وما هي أحوال الدنيا؟ بالرغم مع ذلك هذا المجال لا يناسب لذلك، لا يمكن لنا أن نعالج القضايا باستعمال النصوص التي قد ألفت قبل خمس مائة أو ألف

سنة، نظراً إلى قلة الوقت أبين أمامكم أمرين، كنت أقدم مقالة على المصرفية الإسلامية في جامعة من جامعات أمريكا، فعرضت عليهم أمثلة الغرر الكثير أي بيع الطير في الهواء وبيع السمك في الماء، وكان هناك عميد الكلية وغيرهم من الأساتذة، فاعترضوا على عند الطعام وسألوا مسألة بيع السمك في الماء، والمسئلة معروفة لدي الجميع لأنه لا يعلم أحد مقدار السمك في الماء هل هو أربعون كيلو أو ألف كيلو؟ فباعه أحد بالتخمين هل يجوز هذا أم لا؟ وقدموا دلائل في إثبات دعواهم للجواز في هذه المسألة، ولم أستطع أن أدافع عن موقفي في ذلك الحين ولأنهم عرضوا علي حديثاً أيضاً، وحينما راجعت المسألة مرة ثانية علمت أن فيه اختلافاً، فهذا يجوز عند أبي حنيفة وذكر وجوهه بكل صراحة بأنه لو لا جاز هذا لخسر التجار لأنه لو بيعت الأسماك كلها مرة واحدة نجد حياتها قليلة جداً، ولكن لو بيعت بالتخمين يخرجها المشتري حسب الضرورة وبييعها، فهذا الطريق أنفع للتجار أيضاً، فمع تواجد التعارض في المصالح، إلا أنه أجاز تحمل الغرر الذي كان غرراً فاحشاً صريحاً وغير ذلك أمثلة كثيرة.

والمثال الثاني قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه -
الشائعة المعروفة كان حاتم بن بلطعة يبيع الزبيب، وكان يبيعه بأسعار منخفضة من السوق فخاف عمر عند ما يسمع القادمون من الخارج أن سعر الزبيب انخفض حالياً في المدينة ويتوقف استيراد الزبيب من الخارج فقال عمر: إما أن ترفع السعر أو أن ترفع

السوق، فذهب عمر إلى البيت ورجع ثم قال ليس لدي حق أن أقول لك ما قلت فبع كيف ما شئت.

والمثال الثالث خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - بنفسه لشأن ما، فرأى الناس متسلقين على النخل، فسألهم ماذا تعملون، فقالوا نحن نؤبر النحل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم افعلوا أو لا تفعلوا سواء عليكم، ومضى، فامتتع الناس عن هذا العمل، ومرو النبي صلى الله عليه وسلم بعد زمن فرأى الأشجار جافة، فسأل ما بال الثمر؟ فقالوا لقد منعنا عن هذا العمل فترك الناس لذلك لم توتئ النخل ثمرها هذا العام، فأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا الأمر كان من عند نفسي، ولو كان هذا من عند الله لأخبرتكم ولا أفترى على الله، إنما "راء لرأيتها"، وبعد ذلك قال القطعة المشهورة من ذلك الحديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم" إن قولنا أن في الأحكام الدينية في كل مجال ومسألة، إما هذا وإما ذاك قول لا أساس له، يجب علينا إعادة النظر في ذلك هناك كثير من الأمور أحكامها الدينية مؤقتة، ولقد خيركم الشارع للقيام بالتطبيق بأنفسكم بالتجربة واختيار طريقة أخرى عند وجود الضرر في اختيار الأولى، وهذا شيء مشترك في الأمثلة الثلاثة الأولى، والمشكلة الآن أن الكتب الفقهية في مثل هذه المسائل صارت تقف موقفا التعبير الصحيح السليم عن الإسلام، مع أن ذلك ليس بصحيح، اسمحوا لطالب فقيه، - لا أقول أستاذ فقيه - أن ينظر في المسائل الموجودة في هذه الكتب بعين الانتقاد في ضوء الأوضاع المعاصرة، ويجترئ أن يسأل عنك بكل حرية، لم وكيف يكون هذا؟ هذا لا يتعلق بالمصلحة، ولا تخلقوا جو حفظ السطور والنصوص تلك

الكتب التي قد ألفت قبل خمسة قرون فيعرضوها لأن هذا النوع من التوعية والتثقيف يحول بالطبع دون تدريس الإسلام في العالم المعاصر وتعلم المالية الإسلامية وتعليمه وإدارته، كنت أتحدث معكم بأنه عرضت اقتراحات جيدة عن الأمور الإدارية والمقررات الدراسية ومن حيث إدخال مقاصد الشريعة فيها، لكن مع ذلك يجب أن تغيرو الطريقة والمنهج، الأمور التطبيقية تتطلب الدراسة والبحث في الميدان، وتقتضي معرفة ماذا حدث في الكون؟ وما الذي سيحدث؟ فلا تتكلموا عن المنطق فحسب، لأن الوضع الراهن يشهد اليوم كتابات جديدة في هذا العصر تؤكد على ضرورة كون الحكم في القضية صحيحاً في لحظة، فتوفروا الفرصة ليستفيد الطلبة من هذه الأشياء واجعلوا الباب مفتوحاً ليختار بنفسه أو لوياته في المستقبل، ومن الخطأ أن نظن أن موقف الإسلام واضح ومحدد نافع في جميع الأمور، فلا يكفي توضيح المسألة أمام الطالب في باب المالية.

الشيخ الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي:

قدمت هذه الورشة اليوم آراء او مقترحات عديدة قيمة ولا شك أن مسألة المالية من أهم المسائل وكذلك الاقتصاد، والواقع أن هذه الكتب كلها تدرس في مدارسنا، التي تتضمن مواد الاقتصاد والسياسة، ولكن كلها تمر ضمن الموضوعات الأخرى دون أن يدرك الطالب تلك الموضوعات وما فيها من المباحث، فالحاجة إلى أن تكون هناك مادة مستقلة بالاقتصاد ويكون فيها كل شيء من مسائل الاقتصاد، وتكون لها حصة في الأوقات الفارغة أو يخصص له يوم

في الأسبوع تدرس فيه المالية، وكانت مادة المالية والاقتصاد داخلة
الدرس في ندوة العلماء من قبل، وكان يجري الدرس مرة في أسبوع،
ويوم السبت كان مختصاً له، وتكتب الملاحظة لذلك الدرس وكانت
هناك دراسة مقارنة أيضاً، أعتقد أن هناك كثيراً من الأشياء يجب أن
يتم ترويجها في المدارس ليتعرف على الحلال والحرام، ذلك لأنه
لايخطر علي بالنا أن مسألة المالية هي أيضاً مسألة مهمة، إن مسألة
المالية أكبر المسائل، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى المالية في العديد
من المواضع، وذكر المالية في آية تحتوي على صفحة واحدة وهي
في سورة البقرة حيث قال جل وعلا: "يا أيها الذين آمنوا إذا تدابنتم
بدين ... الآية"، لكننا ما فكرنا أي لحظة مدى الاحتياط في مسألة
المالية، قد خرج الحذر والاحتياط من أذهاننا وصرنا نعتقد هذه
المسألة كبقية من المسائل الكثيرة التي نقرأها، هذه التفاصيل كلها
موجودة في كتب الفقه، أعتقد أن لو تم إعداد مقرر جديد حول المالية
والاقتصاد في ضوء الكتاب والسنة تتداوله المدارس لكان أنفع،
والعالم كله في أزمة مالية، قد أفلس البنوك الكبيرة التي كان لها دور
عظيم، وأصبح كثير من الأمريكيين عاطلين عن العمل، وتغيرت
أحوالهم المعيشية الآن وألغت الشركة وظائفهم وأوضحت عدم احتياج
الناس إليها، وقدمت الاعتذار بسبب عدم القدرة على إعطاء الرواتب،
لذلك لها حاجة شديدة وضرورة كبرى، ومن الضروري العناية بها،
ولا بد أن نعد المقررات الجديدة تدريجياً ويدرستها جميع الطلبة، في
المدارس بجانب مواد القرآن والحديث، والفقه والتاريخ والعلوم
الأخرى إلا تكون حصص الاقتصاد قليلة بالنسبة لغيره.

والمقالة التي قرأها عليكم الشيخ خالد سيف الله الرحماني،
تقدم خطة للمقررات، وهي بالنسبة لنا مهمة رائدة تصلح لأن نعد
مقررات في ضوءها يوافق عليها كل واحد منا، وليروجاها في
المدارس وكذلك حاجة إقامة البنك الإسلامي حاجة ماسة لنعرضها
على طراز إسلامي، فقد راجت البنوك الإسلامية في العديد من الدول
وهي ناجحة في عملها، فلو أردنا واستعدنا لذلك ففي بلادنا تجار كبار
مستثمرون يستطيعون أن يؤسسوا بنكاً إسلامياً، يجري بطريق أحسن،
ولا بد أن يبعد عن الربا في التعامل، فهذه الأشياء كلها مهمة جداً،
لأن الربا هو أس المشاكل في العالم وبعض من الناس كانوا يحصلون
على النقود الطائلة من البنوك على الربا وكان بمقدورهم أن
يحصلون عليها وحينما يشاؤون، ولكنهم الآن لا يستطيعون أن يدفعوا
ديونهم حتى بعض الناس مدينون بمقدار ٨٢ ألف مليون كما نعلم،
ومضطر إلى أن يدفع هذه النقود للبنك، بهذا الطريق كانوا يحصلون
على النقود من البنوك على الربا، وقد أصبحت هذه النقود الطائلة
بسبب الربا عذاباً عليهم، وهذه المصائب كلها بسبب الربا، فلو توقف
التعامل بالربا لنجت الحكومات كلها والعالم كله بأجمعه من هذه
المصيبة، ولاستقام نظام المالية ويكسب الناس عن طريق التجارة
يجتتوا فوائد كبيرة من هذه الناحية، ويختاروا طرقاً مباحة خالية من
كل عيوب، ولكن مع الأسف الشديد لا ننتبه إلى هذه المسألة، لأننا
ندرس هذه الأشياء كلها الطلبة في المدارس ولكن ليس في شكل مادة
مستقلة.

الدكتور رحمة الله:

علينا أن نفكر أولاً ما هي الأغراض والمقاصد للمدارس الإسلامية التي لها شبكة كبيرة في هذه البلاد، فيما أعتقد أن ذلك العصر كان عصر البلاء والفساد وكان أن يصعب العمل بالإسلام وترويج الإسلام ونشره، فكان إبقاءه والحفاظ عليه ضرورياً باتخاذ استراتيجية وتدبير، نتيجة لذلك أسست هذه القلعات للإسلام، أعتقد أنها كانت تلبية لمتطلبات ذلك الوقت، ولكن هذا الرد للفعل نتيجة لرد فعل أي فعل؟ لذلك نشعر نقصاً قليلاً في الرقي الذي ظهر نتيجة الأعمال الإيجابية، والحمد لله مدارسنا تقوم بخدمات جليلة للأغراض التي أسست لأجلها، وستقوم في المستقبل إن شاء الله أيضاً، ولكن هل هذا هو نهاية المطاف، أم هناك شيء آخر دون هذا الحد يجب أن نفكر فيه، في ذلك الحد هناك حديث حول الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد في الحقيقة نوع من رد فعل لأن عند الناس نقوداً كثيرة يريدون أن تستثمروها، كذلك مسائل الحلال والحرام وعلماؤنا يتحدثون حول المالية الإسلامية مع أن الحاجة إلى التحدث عن الاقتصاد العالمي واستعمال الاقتصاد الإسلامي كطاقة، وما هي الحدود التي يمكن أن تقام في الاقتصاد الإسلامي في استخدامه كطاقة في رقي العدل الاجتماعي والمجتمع العالي، إلى أي حد يمكن أن تكون الأمور الاقتصادية عوناً في رقي المجتمع الرفاهي والمجتمع العادل، هذه التفاصيل كلها ضرورية لنا كي يفهم رجالنا هذه المعاملات، هل يمكن أن نتحمل عدم قدرة الطلبة الذين ندرسهم مدة خمس أو عشر سنوات على أن لا يقوموا بمعالجة مسائل المجتمع المعقدة وأن يقودوا المجتمع، إن العلماء والمبلغين هم ورثة الأنبياء ومسؤولية تحلية هذا

البستان الأرضي وتطويره وتنميته تقع على الذين يتخرجون من المدارس، هل من الممكن، معالجة القضايا ومشاكل العصر الراهن بدون علم الاقتصاد الذي هو من علم العصر الراهن، علينا أن نفكر في تعلمه أكثر فأكثر في وقت أقل، سواء كان جوانب مسألة من الأكل والشرب، والزراعة، وغيرها من جوانب المسائل الأخرى مثل مسائل دنيا التجارة، أو وجود تقنية ذلك العلم وتعليمه، يمكننا أن ندرك مدى أهمية الوقوف على تلك العلوم، يتحدث العلماء وأصحاب الفتاوى عنها، وهم يخبرون الناس عن قيود الحلال والحرام في غالب الأحيان، ولكن عندما تأتي عندهم مسائل دنيا التجارة فهم يعرفون الحلال والحرام بالسهولة، ولكن عندما تأتي مسائل البيع والشراء لأوراق نقدية تجارية فهم يعترفون بجهالتهم عنها، أو يقولون سوف نخبركم فيما بعد، فهذه الأوضاع التي نعيشها إنما هو بسبب عدم لعب المقررات الدراسية الدور المرجو في توجيه الناس في جميع المواقف، والذين قاموا بعقد هذا الاجتماع على هذا الموضوع بهذه الطريقة النقاشية يستحقون الجزاء الحسن من الله، وهذا من بواعث الفرح والسرور، ونرجو من الله أن يكون هذا الاجتماع وسيلة لبعث ثورة علمية وفكرية كبيرة إن شاء الله، وهذه الثورة العلمية والفكرية ستمنح العلماء الأفاضل المكانة العليا وهي المكانة العلمية العملية التي يحتاجون إليها كي يتصفوا بصفة الوراثة الحقيقية للأنبياء بجانب كونهم دعاة ومبلغين، نحن معكم في هذا الأمر تماماً وأختتم حديثي معكم قائلاً: بأن التمويل الصغير (Micro finance) ليس للمسلمين فقط بل للإنسانية جمعاء، يعتبر التمويل الصغير، أهم وسيلة لإنهاء الفقر والإفلاس في هذا العصر وهناك

مجموعة من الناس في مومبائي تسعى لإخراج عنصر الربا من التمويل الصغير لتجعلها خالية من الربا، قد دخل هذا المشروع في طور التنفيذ، ونتوقع أن يبدأ نموذج ومشروع رائد له، أريد أن أقول لكم يجب أن تكون المدارس ذات صلة في مناطقها وتساهم في أعمال الخير بكافة جوانبها، ولو تريدون افتتاح عمل التمويل الصغير في مناطقكم تتوفر لكم تسهيلات أخرى تتعلق بالتعليم والتربية وأنتوقع أن يمكن التحدث مع هذه المجموعة، وستكون إن شاء الله متوفرة فيكون لها نفع كبير وفائدة علمية، شكراً لكم. والسلام عليكم.

الشيخ خالد سيف الله الرحماني - رئيس الحفلة:

يعتقد كثير من الناس أن المدارس أقيمت نتيجة رد فعل أو عمل أعتقد أنه فهم خاطئ أساساً، ما عملت المدارس عمل رد فعل، بل عملت إيجابياً أيضاً، من هم الذين يقومون اليوم بتوضيح الإسلام وتطبيقه وشرحه ويعالجون المسائل الجديدة؟ طبعاً هم العلماء، أعتقد أن هذه الفكرة الخاطئة ظهرت بسبب الفجوة والانقطاع، لأن بين فضلاء المدارس وأصحاب الفتاوى وبين المتقنين الجدد ثغرة كبيرة، وفيه تدخل اللغة أيضاً، لأننا لا نتعرف على خدماتهم وهم لا يعرفون خدماتنا، نظنهم متحررين عن الدين، وهم يظنوننا رجعيين قد ولدوا خطأ في هذا الزمان، والمشكلة لدينا أننا نجتهد في إيجاد حل بديل للمحرمات وقد قال الشيخ أشرف علي التهانوي: يجب "على العلماء أنه إذا كان هناك مع الحرام صورة الجواز المتغيرة فعلينا أن نعرضه ونخبره لئلا يعلم الناس" أن هذه الشريعة ليست إلا شريعة لا يجوز.

هذا ما فهمه كبارنا منذ قديم الزمان، ولكن المشكلة لدينا أننا لا يمكن أن نغير الحرام حلالاً فما دمت في حدود الدين تلزم نفسك بدين الوحي، وعندئذ لا يحل للشكل ما تريده وتشتهي نفسك، وأيضاً تأسفت على مقالته بعض أصدقائنا، فهم يعتقدون أن طلبية مدارسنا يجهلون عن الاقتصاد الإسلامي على الإطلاق إذا أخبروني ماذا يعني الاقتصاد الإسلامي المجلد الثالث للهداية يحتوي على المعاملات ودرسه يبتدئ من المعاملات ومباحث البيوع ثم يأتي باب المضاربة والشركة ثم باب المرابحة في ضمن باب البيع، ثم باب الربا والقمار، فكيف يمكن أن يمر الأستاذ دون أن يدرسها، وتكون باب العبادات على حدة، ويدرس الأستاذ الآخر باب المعاملات، أعتقد أن الفرق يوجد بين المصطلحات وعرض نظرية الاقتصاد الإسلامي كنظرية، لو نظرتم لوجدتم أن فقهاءنا قد تحدثوا حول هذا الموضوع بأن النظام الاقتصادي قائم على العدل وإيجاد التوازن في الطلب والعرض، لئلاً تكون الأسعار غير مترنة، لذلك منع النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار ومنع عن التلقي بالجلب للحفاظ على انخفاض الأسعار وارتفاعه طبيعياً، ومنع عن بيع الحاضر للبادي، قد بين النبي صلى الله عليه وسلم طرق الاستثمار، وفي الإسلام مضاربة ومشاركة وطرق أخرى هامشية اختاره الناس اليوم، وهناك الإجارة والمرابحة، وفي بعض الأحوال السلم والاستثناء فهذه الصور كلها موجودة في كتب الفقه بالتفصيل، وأتذكر جيداً أن لجنة من مجموعة مشتركة من العلماء وخبراء الاقتصاد تكونت من قبل مجمع الفقه الإسلامي تهدف إلى إيجاد سبل لإقامة مجتمع تعاوني على الأسس اللاربوية وكان من أعضائها

رجل خبير اسمه كتكتهتى الذي هو موجود الآن وهو يصدق ما أقوله أن القاضي مجاهد الإسلام عند ما بدأ يقرأ باب المضاربة من كتاب البدائع وبدأ يفهم الناس اندهشوا على ما بين الفقهاء فيها من مسائل دقيقة بكل إمعان وبصيرة نافذة، أريد أن أقول لكم لا نظن سوءاً على ما لأصدقائنا من الإخلاص والحمية الدينية ومواساتهم الدينية، ولكن مع الأسف الشديد أن الفريقين اللذين هما من رأسمال الأمة يفهم كل واحد منهما مواهب الآخر، وإمكانية مشاركة بعضها في الآخر، لا بد أن تكون هناك مشاركة القدرات مع مشاركة الأموال، يمكن بهذا أن تقوم بخدمات الدين الجليلة، وتمثل الشريعة أحسن تمثيل، ويكون موضوع الغد "المشاكل التي عرضت في سبيل إدخال الاقتصاد في المدارس الدينية" من حيث التعليم والمقررات الدراسية وتوفر الأساتذة الخبراء والمسائل الإدارية والمالية، وكان موضوع اليوم "هل في الحقيقة ينبغي إدخال الاقتصاد في المدارس الدينية وما هو أهميته" وإن أدخل فعلى أي مستوى؟ أهو قبل الفضيلة أم بعده؟ وقد وجد عند فقهاءنا من قبل الاختصاص في بعض الأقسام مثل قسم أدب القضاء هناك كتب مستقلة على أدب القضاء وتعلمون أن مكتبة كاملة موجودة حول كل موضوع من موضوعات الفقه وأذكركم أن هناك كتابات عديدة وكتاب الفراء الحنبلي وكتاب أبو الحسن الماوردي على القوانين الحكومية "للأحكام السلطانية" وكذلك مسائل الماليات أيضاً إلى حد، وموضوع كتاب الخراج لإمام أبي يوسف وكتاب الأموال لإمام أبي عبيد الذي موضوعه النظام المالي أصلاً، وبما أن الحكومة في ذلك الزمن كانت حكومة إسلامية لذلك تحدثوا فيها في تلك الخلفية بأنه

ماذا سيكون من بيت المال؟ وما هي المراعاة التي يمكن أن تتم فيها، أو إذا أرادت الحكومة إقامة علاقات دول أخرى فما هي الشروط التي يمكن لها عقد الصلح على أساسها في إنشاء العلاقات؟ وكذلك يوجد لها موضوع مستقل لدينا، حول العلاقة الدولية، ويعترف المستشرقون بأن كتاب إمام محمد هو أول كتاب على موضوع العلاقة الدولية، فهذا كان موضوعاً مستقلاً بما أن النظام الاقتصادي قد توسع نطاقه واطوى العالم بسبب العلاقة الدولية وتقلصت المسافات وتوسعت حدود التجارة وازداد الخطر بعد التقدم الصناعي، والتجارة تتطلب الحفظ من الأخطار، نظراً إلى هذه الأمور قد مست الحاجة إن أن يمنح العلماء فقه الاقتصاد الإسلامي مكانة مستقلة في ضوء الأصول التي وضعها فقهاؤنا وعينوها، وهذا الموضوع أصيل رئيسي لهذا الوقت أن ندرس الاقتصاد في مدارسنا والحقيقة لا يمكن تدريس الاقتصاد الإسلامي في هذا العصر بدون أن نتعلمه بنفسه، وهذه الطريقة ليست مخالفة للدين، ومعلوم لديكم كان الذهب والفضة عملة عند ما ظهر الإسلام، وكان الدرهم عملة إيران والدينار عملة الروم فأبقاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمناً وثنماً خلقياً، وقبل النبي صلى الله عليه وسلم النظام الذي كان رائجاً في ذلك العصر وطوره وقدمه ووضع له أصولاً وقواعد، حتى جاء عمر رضي الله عنه فعين أوزان العملة والنقود رسمياً، التي كانت لم تحدد من قبل، وكان يوجد تفاوت في النقود من قبل، وليس من العيب أن نعمل على صوغ النظام الاقتصادي الذي قد راج في هذا العصر في قالب إسلامي، ونبذل الجهود لتطبيق تعاليم الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء عليه.

المفتي محمد سليمان ظفر القاسمي

إن ما يجري من الحديث اليوم حول نظام الإسلام الاقتصادي إنما هو موضوع النقاش في الغرب على المستوى العالمي وقد شكل مان موهان سنغ رئيس وزرائنا لجنة بهذا الشأن، ولعلما سيوضع القرار عليه في الوقت القريب، أما بالنسبة للسؤال: من أين يأتي الأساتذة لهذه المادة في المدارس الإسلامية وقد يواجه الأساتذة الذين يدرسون الكتب مثل الهداية والقدوري من مشاكل؟ وليس لدى أي اختلاف مع الذين يجرون النقاش حول مدارسنا ولكن أحب العمل أكثر من القول وأن تتعاون المعاهد الإسلامية الأخرى مع المدارس الإسلامية بهذا الصدد، فإنه لا يمكن أن يوجد أساتذة الاقتصاد الإسلامي وخبرائه في المدارس الدينية لأنه قد سبق أن تواجه هذه المدارس مسائل شتى من قبل، مثل مسألة المال وقلة الأساتذة وغيرها كثير من المسائل، فالتعاون قد يفيد في هذا الأمر، هذا، ولا تقع المسؤولية عن الاقتصاد الإسلامي على المدارس الدينية فقط بل على جميع الأمة الإسلامية والمدارس جزء منها.

ابح عبد الرقيب:

لا بد أن ندرس الاقتصاد والمالية وعلم المعيشة في المدارس الدينية، ولكن قبل ذلك يجب علينا أن نبدأ بأمور هي قدر مشترك فيما بيننا كالزكاة مثلاً، فنرى من هم الذين يستحقون الزكاة وما هو النظام الاجتماعي للزكاة، وما هو النظام السائد لتحصيل الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكيف عين النبي صلى الله عليه وسلم

العاملين على أخذ الزكاة، ونضع هذه التفاصيل كلها في المقررات الدراسية ونفكر في أن يكون هنا نظام اجتماعي للزكاة كالنظام الفردي.

وفي الجانب الآخر هناك آلاف روبيات في مساجدنا ألا يمكن أن يأخذها الفقراء كقرض حسن من الممكن أن لا يوافق بعض الناس هذا في البداية ولكن حينما تبدأ هذه العملية سيحصل العلماء على التجربة أيضا في هذا المجال، يتحدث العالم اليوم عن الاقتصاد الإسلامي ونظام المعيشة الإسلامي حتى ذكر ذلك عالم النصارى الكبير البوب في خطبته وكتب في مجلته أيضا: أنه لا بد من المراجعة إلى نظام الاقتصاد الإسلامي لإنقاذ البلدان الغربية من كساد السوق والحفاظ على اقتصادها وذكر أسباب ذلك أيضا منها أن في نظام البنكة الإسلامية والمعيشة الإسلامية يكون المحاسب أقرب إلى البنك وأن البنك الإسلامي يقوم على الأخلاق، ولكن السؤال ما هو الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الحديث المعاصر؟ فليوضح العلماء هذا الفرق وأصولها بالتفصيل ويمكن بذلك أن نصل إلى غاية مهمة، وهناك أربعة أمور:

١. كيف يمكن أن ندخل نظام الزكاة في المقررات الدراسية بكامله من جديد؟ وكيف نجعله مناسبا لبلادنا.
٢. وكيف نحسن العلاقات مع العلماء والعامّة الذين هم مسؤولون عن المساجد وصندوقها يمكن لنا أخذ الروبيات كقرض حسن.

٣. أن نحصل على المعرفة بنظام الاقتصاد الصغير الذي يقرض في مقدارٍ قليلٍ وذلك يساعدنا على التقدم في مجال الاقتصاد أيضاً.

٤. أن نشارك في إطلاق حملة النهضة العامة.

وقد شكلت الحكومة الهندية لجنة عالية المستوى في هيئة التخطيط، وقال رغورام راجن الذي هو مستشار رئيس الوزراء في الاقتصاد حالياً في تقريره العام الماضي إن هذه البلاد في حاجة إلى نظام البنك اللاربوي، فعلياً أن نتعاون مع العامة في النهضة في هذا الشأن ونبحث بين غير المسلمين عن يستطيعون مساعدتنا.

المفتي أنور علي الأعظمي:

وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث عن الاقتصاد الإسلامي ونظام المعيشة الإسلامية فيدرسها أساتذتنا في متون الفقه وشروحه مع ذلك نقر بالنقص في معرفتنا بالنظام الاقتصادي الحديث بقدر مناسب ولأجل تدارك هذا النقص لا بد من إدخال علم الاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية للمدارس الإسلامية إن إيجاد رابطة بين النظام الاقتصادي الحديث يتطلب أن يتم تدريب طبقة من معلمي المدارس الإسلامية ويوضع منهج تدريبي لأجل ذلك لمدة شهرين فسيمكن لهم أن يحصلوا على معرفة تامة بنظام الاقتصاد والمعيشة المعاصرة ويقوموا بتدريس طلبتهم، فلذلك لا بد أن يكون اليوم منهج تدريسي للحصول على المعرفة بهذا الموضوع الجديد سيكمن به حل المسائل المتعلقة بسهولة، ويجب أن يشمل هذا المنهج العلوم الأساسية

للاقتصاد الحديث والبورصة والأسهم ونظام البنك، هذا، وإن هناك كثيراً من الطلبة الذين يتخرجون في المدارس الإسلامية يقصدون إلى الجامعات، فإن تم توجيههم توجيهاً صحيحاً، ويحصلوا على شهادة الفضيحة والماجستير والدكتوراه في علوم الاقتصاد والمعيشة من الجامعات المعروفة يمكن سد الفراغ في عدة سنوات بسهولة جداً وهكذا يتوفر رجال يكون لهم معرفة بأصول الدين وعلوم الاقتصاد الجديد معاوهم يستطيعون أن يسدوا الفراغ ويعملوا في المدارس ويتمكنوا من تزويد العالم بالاقتصاد الإسلامي والمعيشة الإسلامية. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ ياسر نديم:

هل ينبغي إدخال المالية الإسلامية في مناهج المدارس؟ وإن كانت الإجابة بنعم فما هي الطريق المناسب؟ أتحدث بإيجاز على هذا الموضوع، الأمر المهم الذي يجب أن نراعيه عند إعداد المقررات الدراسية هو أن نتأكد أولاً أن كل من يتخرج في المدارس ليس من اللازم أن يكون مفتياً، وكذلك كل من يتخصص في علوم الحديث ليس من الضروري أن يكون محدثاً، وكذلك يكون من العبث أن نتوقع أن المجموعة التي تتخرج في المدارس تكون خبراء في علوم المالية الإسلامية والاقتصاد، وإذا أردنا أن يحرز المتخرجون في المدارس الإسلامية مكانة القيادة والسيادة في هذا المجال أيضاً في الأيام القادمة فمن الضروري أن يتم إعداد منهج شامل وكامل لعلوم الاقتصاد الإسلامي مراعاة المقتضيات الطلبة الذين يدرسون في المدارس.

ولا يكفي تلقي علم الاقتصاد فقط لتدريس "نظام التمويل" وأريد أن أخبركم ما جربته بنفسي في هذا المجال، حينما تخرجت في دار العلوم ديوبند بدا لي أن أدرس بعض العلوم العصرية الحديثة فذهبت إلى الولايات المتحدة والتحت بكلية الاقتصاد وحضرت بعض دروس علم الاقتصاد لعدة أيام، فحينما جاء ذكر التمويل ميكرو فهمت ذلك جيداً ورغبت فيه وبدا لي أنه سهل جداً ولكن عند ما جاءت مرحلة التطبيق بواسطة القواعد والإشكالات أحجمت بسبب عدم التفهم، وكيف يمكن أن أفهم ولا يوجد علم الرياضة في المناهج الدراسية للمدارس الإسلامية، ولا بد لمن يتعلم الرسوم البيانية أن يعرف الرياضة والحسابات وكلاهما لا يوجد في المدارس وإن كان المقصود هناك الدراسة فكرياً ونظرياً فقط فيمكن حصولها بالمطالعة فقط، فما هو نظام الإسلام الاقتصادي، وما هو نظام الإسلام المعيشي؟ وما هو نظام الإسلام المالي، يمكن أن نحصل على ذلك بالمطالعة بدون التغيير في المناهج وبدون الممارسة، ولكن بالنسبة لتمويل التطبيقي فلا بد أن يتم بإعداد منهج جامع عام وأن لا يركز فيه على توضيح الأصول لنظام المعيشة الإسلامية والتمويل الجديد فحسب بل ليشمل العلوم الرياضة والحسابات واللغة الإنكليزية رعاية لطلبة المدارس وإن نلتس من دار العلوم لبدء هذا المنهج فسأفضل أن يتم ترشيح المتخرجين في كلا القسمين الإفتاء واللغة الإنكليزية فقط لأنهم في غنى عن تعلم اللغة وأصول الفقه ومسائله ثم يلتحقون بقسم التمويل الإسلامي حيث لا يواجهون مشاكل الفقه ولا فهم أصول الفقه ومسائله. وهناك مشكلة للاتصال لا يعرف الطلبة الذين يدرسون

في المدارس المصطلحات المتداولة في هذا العصر فمن الضروري لدى إعداد المنهج مراعاة هذه الأمور فإنهم مع النقص في فهم التمويل الإسلامي جيداً لا يمتلكون الوسائل والأدوات التي تساعدهم في هذا الشأن.

المفتي محمد أرشد الفاروقي:

الاقتصاد الإسلامي داخل في منهج الدراسة بكاملها ولكن في مصطلحات خاصة، والسؤال هنا: ماهي اللغة المناسبة لتعليم الدين والإسلام فأجاب القرآن عنه وأوضح أن يدرس بلسان القوم، وأما الاقتصاد فتدريسه واجب كجزء للدين، لكنه في لغة العصر يأتي في وسائل التطبيق وقد تبلغ الوسائل غايتها وقد بين سعادة الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي في خطبته الرئيسية حول دار العلوم لندوة العلماء أنها لا تزال تدرس علم السياسة وهذا ضروري اليوم وواجب مع مفاهيمها الجامعة وينبغي أن ينقسم إلى مستويين، مستوى عام تحصل فيه المعرفة بالمعيشة بالفعل لجميع الطلبة والمتخرجين في المدارس ومستوى خاص للذين يريدون التخصص فيه ويكونون خبراء، وهناك مشكلة أخرى توجد اليوم في المدارس وذلك لعدم التفهم لمعنى آية للقرآن الكريم بقول القرآن الكريم "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الأرض"، "ومن يتوكل على الله فهو حسبه" ويرزقه من حيث لا يحتسب"، فبعض العلماء يضعون في أذهانهم مفهوماً عالياً جداً للتوكل يغنيهم عن اتخاذ الأسباب أحياناً، ووضع القرآن والحديث كلاهما نظاماً عادلاً متوازناً بينها فيجب أن نتوكل ونتخذ الأسباب معاً بحيث لا يختل التوازن.

الشيخ أبو سفيان المفتاحي:

يدرس في المدارس الإسلامية بعض العلوم الإسلامية فيمكن أن يدخل فيها المعيشة الإسلامية، وكما أعتقد أن هذه المادة ينبغي أن تدخل للطلبة المتخرجين ولا ينبغي قبل ذلك، قال الله تعالى: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" أي إذا تم أداء صلاة الجمعة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله بالعمل والمحاولة المناسبة فمن هنا يجب الحصول على المعرفة بعلوم المعيشة والاقتصاد لكي يمكن اختيار السبل الصحيحة كما يجب معرفة الإسلام علومه وسننه فلا بد أن تضع مدارسنا المنهج لتدريس هذه المادة الطلبة بعد التخرج.

الشيخ عتيق أحمد البستوي:

الموضوع الذي طرح للنقاش اليوم هو إلى أي مدى يناسب إدخال الاقتصاد الإسلامي في المدارس الإسلامية ومتى يناسب؟ فلنعلم أن قضية المناهج الدراسية خطيرة دقيقة جداً، إن المناهج التي هي معروفة الآن في المدارس سواء تشتمل على مدة ثمان سنوات أو سبع سنوات أو على عشر سنوات هل توجد فيها إمكانيات وهل يمكن لنا تقليل المواد التي تدرس فيها أو الحذف منها؟ أو الإضافة إليها؟ يجب أن نفكر في هذا الأمر، فإنه لا يمكن إدخال شيء جديد إلا بعد حذف البعض منها، فالمسألة دقيقة ومهمة جداً، والطالب الذي هو على وشك التخرج والحصول على شهادة العالمية يجب أن يكون على معرفة بنظام الإسلام الاقتصادي الأساسي، وأقول أن هناك ليست مشكلة إلا

أنه يحتاج إلى أن يوضع من جديد فقط لما نحن قد درسنا هذا الموضوع من قبل، وأعتقد أن كل من قرأ كتب الهداية والقُدوري وأبواب العقود يستطيع أن يتحدث عن أي مسألة من المسائل المتعلقة بنظام الاقتصاد الإسلامي ليس فيه مشكلة سوى مسألة وضع وإعداد المنهج، وقد كتب العديد من علماء العرب وفقهائها في مثل هذا الموضوع فإن أدخلت تلك الكتب في المقررات الدراسية ويهتم الطلبة بقراءتها ويدرسوها تحت توجيهات الأساتذة سيسهل عليهم فهم نظام الاقتصاد الإسلامي وعرضه أمام الناس، مجمل القول أن نرى ما هي الموضوعات المهمة التي نحتاج إضافتها إلى المنهج ونضع جدولاً جديداً لها ثم نستعرض المنهج الموجود ونقوم بإعداد منهج جديد للتدريس يشمل الاقتصاد الإسلامي مع كونه جامعاً وشاملاً يوفر معرفة تامة بنظام الاقتصاد الإسلامي سنتين على الأقل دون أن نضع منهجاً لمدة ثلاثة أشهر يحتوي على بعض المعلومات عن الاقتصاد الإسلامي هذا لا يكفي فمن الضروري أن يكون لمدة سنتين على الأقل بحيث يمكن لنا الإضافة أو الحذف حينما نحتاج، وهناك كثير من المسائل التي نواجهها اليوم مثل عدم تبيين المقصود من هذا المنهج، فالغلم أن المقصود من هذا المنهج على حد كبير هو إعداد العلماء وتدريبهم لقيادة المؤسسات المالية الإسلامية التي تتم إقامتها على مستوى عالمي قيادة شرعية ويجب أن يكون هؤلاء العلماء بارعين في علومهم دون أن يكونوا حاملين للشهادات فقط حصلوا عليها من ديوبند والندوة وغيرها من غير أن يكون لهم براعة فيما درسوا، ومن الضروري أن نجعل مرحلة القبول صعبة جداً فلا يمكن للمتخرجين في

المدارس أن ينالوا القبول إلا بعد أن نتأكد أنهم بارعون في علومهم راسخون في أصول الدين والكتاب والسنة يجدون في أنفسهم عزمًا، إنه من الظلم أن نعد مقرراً جديداً لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وتمنح في النهاية شهادة فيصبح حاملها مستشاراً شرعياً في مؤسسة أبناك إسلامي وهو لا يعلم حتى أصول الاقتصاد الإسلامي، فعلينا أن ندرّب العلماء ونعدهم بحيث يستطيعوا أن تكون لهم كلمة مسموعة على المشروعات أو الخطط الجديدة التي يضعها البنك الذي يعملون فيها ويجربوها، وذلك لا يمكن إلا بالبراعة في العلوم والمعرفة التامة بنظام الاقتصاد الإسلامي ولا تكفي معرفتها نظرياً فقط، وقد يحتاجون لتبادل الآراء والمقترحات مع المسؤولين عن البنك والخبراء فيه فيحتاجون إلى معرفة لغتهم وفهم المحادثات التي تجري بينهم على محاور شتى وغيرها من المسائل الفنية التي سنعترض لهم فلا بد أن يكون المنهج الذي نحن في حاجة إلى وضعها منهجاً كاملاً شاملاً وجامعاً لجميع ما يحتاج إليه الوضع بحيث نوهل المتخرجين أن يقودوا في أي مؤسسة أو إدارة قيادة شرعية صحيحة، فليكونوا أولاً مخلصين في أمور الشرع والإسلام بارعين في العلوم والمعرفة متحلين بصفات خلفنة تجعلهم قادرين على الوقوف على الأخطاء إن صدرت، ولا تمنعهم رواتبهم العالية من مخالفة ما هو خلاف الشرع، هذا هو المقصود، ونحن في حاجة شديدة إلى مثل هذا المنهج للتخصص في الاقتصاد الإسلامي ولا يمكن ذلك إلا بإقامة مؤسسات عديدة يعتد بها، ويتعاون جميع العلماء والفقهاء وأصحاب البصيرة والخبراء في علوم الاقتصاد واجتماعهم للتفكير في هذا الموضوع

بصورة متميزة والعمل معاً وبذل جهودهم وعملية البحث الطويل والمراجعة الدقيقة من نواحي مختلفة، فنرى ما هي الموضوعات التي نحن في حاجة إلى إدخال ولماذا ندخل مادة الاقتصاد فقط دون الاجتماع والسياسة؟ وهكذا نراجع المناهج الحالية فنرى فيها إمكانية الحذف هل هي موجودة أم لا؟ ويوجد هناك مشاكل كثيرة للتغلب عليها، ولكن يمكن لنا أن نضع منهاجاً جديداً لمدة سنة أو سنتين بإضافيتين السنوات المقررة للعالمية والفضيلة في المدارس لتدريس الاقتصاد الإسلامي إلى جانب الاقتصاد الجديد، ونظراً إلى أهمية الموضوع يجب أن يكون هناك لجنة من العلماء لمراجعة المناهج التي هي داخلة في المدارس ليروا هل تسع للمواد والمتطلبات الحديثة بعد حذف البعض فيها أم لا؟ فمن الضروري أن يوضع هناك منهج وتقام مؤسسات للتخصص في هذا الموضوع، والحقيقة أن ذلك يتيح وسيلة مهمة لتبليغ الدين ونشر الإسلام كذلك، إن استطاع العلماء أن يقدموا نظام الاقتصاد الإسلامي بأسلوب جديد ولغة عصرية بما فيه رى لظلم العالم ولكن بشرط أن يكون هذا عملياً وتجريبياً أكثر من أن يكون نظرياً فإن نظام الاقتصاد الإسلامي هو الحل الوحيد للمسائل الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور أوصاف أحمد:

نجد في الجامعات أن كل قسم من الأقسام يشتمل على هيئة الدراسات والمقررات الدراسية المكتوبة، ويتم نشر هذه المناهج والمقررات الدراسية على شبكة الانترنت وتوضع صورها المكتوبة في المكتبة والقسم والكلية وغيرها من الأماكن المتعلقة، ويتخذ

الأساتذة الحذر في إعداد هذه المناهج إجراء التعديلات، فيها ولا يسمحون لغيرهم بالتصرف فيها ويقولون إنها مسؤوليتنا ومسؤولية هيئة الدراسة ولا نريد أن نعطي هذا الحق لمجتمع أو حزب سياسي أو رئيس الجامعة، لكن شخصياً لا أوافق على ذلك لأن المنهج ليس شياً محترماً لا يجوز التصرف فيه بل توجد في قوانين الجامعات أنه يجب. إجراء إعادة النظر فيها بعد كل سنتين أو خمس سنوات، لأن، الحياة تتغير، الشعر: (بقاء الشيء على حالة واحدة مستحيل في هذا العالم لأن التغيير أو الحدوث هو قانون الكون الثابت الذي لا يتغير) كل شيء يتغير بصورة مستمرة كالحياة والعلوم والمعلومات، فيجب إجراء التغيير فيما يدرس، وفي المناهج والمقررات الدراسية أيضاً كما يجب أن نهتم بمراجعتها حيناً بعد حين، وهذا هو المقصود من عقد هذه الندوة فلنفكر معاً بهذا الصدد وهذا هو ما يريد المسؤولون عن الندوة لا أنهم قرروا تنفيذ ما قدموا من الاقتراحات.

الشيخ خالد سيف الله الرحماني:

إن عقد هذا الاجتماع الكبير لايهدف إلا أن نكون من المدارس رجالاً مؤهلين وفق متطلبات الساعة، فإن العلماء المتخرجين في المدارس يقومون اليوم بواجباتهم ولهم منزلة الإمامة، وهناك كثير من المسائل السياسية والاجتماعية تستدعي الرعاية والاهتمام ولكن الاقتصاد هو أكثر حاجة إلى رعايتنا من غيرها لأنه ضرورة لكل فرد من أفراد المجتمع، وبسبب هذا وجه علماء الفقه اهتماماتهم بهذه الناحية، ويجب الشكر على ما وضع الله العدل والتوازن في الإسلام

بحيث لاتقل النصوص في العقود ولم تذكر فيها إلا الأصول والمبادئ فقط، ليتمكن لعلماء الفقه إبداء رأيهم حسب مقتضيات والحاجات والاكتشافات، فمثلاً منع رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع والشراء قبل الملك ولم يذكر أي تفصيل للملك فقال أهل الفقه إن المراد بالملك هو الأخذ بالبراجن وما زال يتقدم الزمن حتى قال المتأخرون إن التخلية بين المبيع والمشتري يكفي للحصول على الملك واليوم نجد كثيراً من الأشياء التي لا يمكن ملكها وإحضارها وقت العقد بل يتم العقد بالملك المعنوي والتشريعي، فلا بد أن نقر ذلك ونضعها موضع الحقيقة والموجود مثل ملك الأسهم، وهذا رحمة عظيمة للمسلمين تدل على خلود هذا الدين وأبيته بما أنه لم يهتم بالتفاصيل في أبواب العقود وتركها مجملة لكي يسهل ويمكن تطبيقه حسب الظروف والأحوال في كل زمان والعلماء هم المسؤولون عن إجراء التطبيق وزمنا يحتاج إلى العلماء البارعين الذين القادرين على أن يعملوا في البنوك الإسلامية ومؤسسات التأمين الإسلامية والبورصة الإسلامية، ويؤدوا واجباتهم تجاه الشرع بحيث إذا تعرض البنك لمسألة جديدة فيمكن لهم أن يقرروا هل هو جائز أم لا؟ ويقدموا بديلاً عنه إن أمكن في حالة كونه غير جائز، وأما ما قاله الأستاذ ياسر فهو للطبقة الأولى ونحن في حاجة إلى عدد كبير للطبقة الثانية كذلك وتجري اليوم في أنحاء العالم اللغات مختلفة، ولا أعلم ما هي نسبة المنجزات العلمية في اللغة الإنكليزية ولكن في العربية كما أعتقد أنها أكثر عملاً في هذا الموضوع من غيرها من اللغات وقد أقيمت مراكز البحث إلى جانب إدارات تعمل على هذا الموضوع تحت مؤسسات عديدة في

العرب كـ بيت التمويل الكويتي ومؤسسة البركة مثلاً ونشرت درزيئات من الكتب الضخمة في الموضوع، ولكن الهند التي هي في ازدهارو تقدم نحو إقامة البنك الإسلامي بحمد الله، وندعو الله أن يمهّد السبيل لى إلى هذا الطريق، ويزيل العوائق التشريعية بهذ الشأن، ستطلب منا أن نوفر لها رجالاً مؤهلين لقيادتها قيادة شرعية سليمة فإذا لم نكن نوفر رجالاً أكفاء فسيقودها أفراد غير مؤهلين ويعملون عملاً غير شرعي ويسمونه الدين.

الشيخ محمد نعمة الله الأعظمي:

يتردد في ذهني سؤال عن حقيقة الاقتصاد والمعيشة، ما هو الاقتصاد الإسلامي وما هو التمويل الإسلامي؟ الذي نحن في حاجة إلى إدخاله في المناهج والمقررات الدراسية، فما دمنا لم نعرف الحقيقة ولم نعلم أنها كانت داخلة في مناهجنا من قبل أم لم تكن داخلة؟ فكيف يمكن التطبيق والعمل؟ فأولاً يجب أن لغرف ونوضح ما هو الاقتصاد الإسلامي وما هو التمويل الإسلامي مع أصوله وفروعه وهل هي كانت داخلة في المناهج من قبل أم لا؟ فإن وجدنا أنها داخلة فيها في شكل مصطلحات جديدة تستخدم في هذا الزمن فلسنا في حاجة إلى إدخالها من جديد بل يكفي تعليم المصطلحات وتفهمها، فأولاً يجب أن نرى ونبحث الحقيقة لكي يسهل علينا السبيل، وإن وجدنا أن المناهج خالية منها فعلياً المراجعة والتفكير والعمل لإعداد منهج جديد دون إجراء التغيير في المناهج القديمة فإن الإسلام نظام كامل وشامل يشتمل على أصول وفروع، وأما الاقتصاد فهو فرع من

فروعه والمدارس الإسلامية وأهلها مسؤولة عن القيادة في كل جزء وفرع من الإسلام وعن إصلاح المجتمع من كل ناحية لا من ناحية الاقتصاد فقط ونحن ندرس علم الاقتصاد ونعلم أن المقصود من هذا العلم هي الرفاهية والرخاء وهي التي تحصل لنا بواسطة هذا العلم كما قال الله تعالى في آية ضرب فيها مثلاً لقرية، كانت آمنة مطمئنة من المخاوف يأتيتها رزقها رغداً من كل مكان أي كانت هذه القرية في الرفاهية والرخاء فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف، فالرفاهية هي خلاف الجوع والطمأنينة هي خلاف الخوف، فتحقيق هذين الأمرين هو المقصود من علم الاقتصاد، ونحن ندرس هذا العلم وهو موجود في مناهجنا لأننا نبين أسباب الملك والتقسيم والإنفاق والبيع بما فيها أقسام كالشركة والمضاربة ولكن بالمقابل توجد هناك الرأسمالية التي أسست على الربا والقمار والغرر والخطر ويحفظها قوانين البشر ولا يمكن تجريدها مما يفسدها بدون العمل فمن هنا يجب علينا أن نوسّع دائرة ما ندرس ونأتي بالتفاصيل فيه وكذلك نبحث عن الأسماء والمصطلحات الموضوعية في اللغة الإنكليزية وغيرها بكل نوع من أنواع البيع كالمرا بحة والمضاربة مثلاً بجانب الفروع التي توحد لكل منها فنرى ونراجع ونجمع المصطلحات كما يجب أن نجمع ما يحدث من المسائل المتنوعة بمرور الزمان وتغيره فنرى نوعها ونضع لها أبواباً خاصة، ونقرر أن هذه المسألة تأتي تحت باب كذا وتلك في باب كذا ونوضح أن هذه تنطبق على تلك ونساعد من يدرسون هذه المسائل لكي لهم يسهل الأمر، وهكذا في العقود علينا أن نراجع الكتب المتعلقة ونرى ما هو

المختلف بين مذهبين للشافعي وأبي حنيفة فنحاول إزالة الخلاف وهذا من الممكن في العقود بشرط التعاون والعمل معاً.

وهكذا الخبراء في علم الاقتصاد الذين كانوا في زمن من الأزمان قبلنا قد ذكروا بعض المفاصد التي كانت بمثابة تنبؤات بالنسبة لهذا اليوم بدأت بتحقق اليوم وكنا قبل ذلك نظن بطلانها شيئاً نظرياً واليوم نشاهده بكل اهتمام وكانت غير جائزة لا يقوم عليها بناء الاقتصاد والمعيشة وعلينا أن نوضح ذلك كله مع توضيح نظام التكافل الإسلامي الجماعي وتكتب له رسالة تشتمل على جميع الأبواب لنظام الإسلام ويتم الاهتمام باطلاع الأساتذة على ما تحتوي الرسالة في كل أسبوع أو في عشرة أيام مثلاً لأنك تجد فرقاً واضحاً بين تدريس الأبواب واحداً فواحداً وتدريسها معاً مدوناً بصورة اجماعية وذلك لا يمكن لكل شخص ولا بد أن تشتمل الرسالة على الدلائل والتفاصيل لنظام الإسلام بكامله ويقدمها الطلبة في أسبوع بشكل المحاضرة وأنتم مسؤولون عن كیفيتها وطريقها وجمع المصطلحات وتعليمها وتعريف علم الاقتصاد وشرحه وتوضيح أصوله والفرق فيه بين المذاهب والأزمنة، وحقيقته في الإسلام وأنواعه التي توجد اليوم ثم يؤلف كل ذلك في كتاب لتدريس الطلبة حسب توجيهات الأساتذة هذا ما أراه وإن كان الاقتصاد شيئاً آخر غير ماقلته فأخبروني ما هو؟

الجلسة الثالثة القضايا التعليمية

الرئاسة: الأستاذ كাকা سعيد أحمد العمري
الداعي: الأستاذ عتيق أحمد البستوي

عنوان هذه الجلسة "تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس والقضايا التعليمية"

يتضمن هذا العنوان إعداد المقررات الدراسية وتدريب الأساتذة ومدة الدراسة والشهادة والتدريب العملي.

سنسلط الضوء في هذه الجلسة على القضايا بصورة عامة والقضايا التعليمية التي سنتشأ بإدخال علم الاقتصاد أو الاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية بصورة خاصة، ويمكن أن يدرس الاقتصاد الإسلامي في المدارس في مرحلتين، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة "العالمية" و "الفضيلة" فإلى أي حد يمكن أن ندخل فيهما هذه المادة ولكن قبل إدخالها في المقررات يجب علينا أن نتفكر في نطاق هذا الموضوع وما هو داخل فيه وما هو خارج منه.

هل ينبغي أن يؤلف كتاب على حدة يشتمل على تعريف الاقتصاد الإسلامي وندخله في المنهج التعليمي؟ أو تعين بعض الكتب المتعلقة بهذا الموضوع في المطالعة للطلاب فقط كما هو شائع في المدارس ليدرسها الطلاب في ضوء توجيهات الأساتذة أو يُكتفي بإلقاء

المحاضرات على هذا الموضوع لطلاب المدارس وخاصة طلاب
الفقه ليعرفوا مبادئه، فما هو الصورة المفيدة نرجو منكم أن تتكرموا
بتقديم آرائكم القيمة لنتخذ قراراً مفيداً مهماً.

الدكتور أوصاف أحمد:

قسمت هذه الجلسة إلى ثلاثة محاور البحث الموضوع، الأول
محور القضايا التعليمية والثاني محور القضايا الإدارية والثالث محور
القضايا المالية وإنما قسمناها إلى ثلاثة محاور ليسهل علينا فهم
القضية فإن هذه القضايا كلها متصلة بعضها ببعض.

لكم حرية كاملة في أن تفكروا في قضية من القضايا ولكن
وما إن طرحتم أي فكرة في هذه القضية تحدد خياركم في القضايا
الأخرى التي ستتسأ بعد ذلك.

وهذه هي دورة بحث قضية التعليم وبعدها تعقد دورة بحث
القضايا الإدارية والمالية والدورة الأخيرة التي سنتعقد في المساء إن
شاء الله، نحاول فيها إعداد الاقتراحات.

نرى أن علم الاقتصاد الذي يدرس اليوم هو قليل جداً ولكن لا
بد من أن يعرفه الناس ولو بمقدار قليل.

لا بد من أن تدخل في المدارس مادتان:

الأول مادة مبادئ علم الاقتصاد الذي يسمى في الإنجليزية
Principle of Economic وهو يتضمن مبادئ قضايا الاقتصاد النظرية
والقضايا المالية للشعب والقضايا المالية للحكومة مثلاً كيف تكون
الحكومة وكيف تتحمل الحكومة النفقات وهل هناك حاجة إلى فرض

الضريبة أم لا ونستطيع أن ندخل فيه رصيد الزكاة، فلا بد من أن تضم مبادئ الاقتصاد إلى المقررات الدراسية.

ويمكن أن تكون المادة الثانية عن الاقتصاد الهندي وهناك مشكلة الحصص، كم حصة تكون في الأسبوع؟ أحوة واحدة فقط أم حصتان أم ثلاث حصص؟

ينبغي لنا أن نترك هذه القضية للمدارس فإنهم أولى بنا أن يقرروا حسب أوضاعهم وظروفهم، إنهم يستطيعون أن يقرروا الحصص في ضوء وسائلهم التي وهبها الله سبحانه وتعالى لهم.

وأما المشكلة الأخرى فهي مشكلة المقررات الدراسية فما هي الأشياء التي تليق بأن تدرس وما هي التي لا تليق بالتدريس؟ نترك هذا الأمر للأستاذ أن يقرر في ذلك وإن لم تكن له قدرة فعليه أن يرجع إلى خبير من الخارج أو إلى كتب المساعدة. إن القضايا تتعلق بعضها ببعض فقضية الكتب مثلاً تتعلق بطريقة التعليم فلو قررتم أنكم تدرسون هذه المادة في اللغة العربية فقد حصرتم أنفسكم في نطاق كتاب واحد أو بضعة كتب توجد في العربية فسواء عليكم أن تدرسوا القدوري أو الهداية لأنها كلها في العربية ولا يمكن لكم أن تنتفعوا بكتاب "سموئل" فإنه ليس في العربية ولا يستطيعون أن تستفيدوا مما يحمل هذا الكتاب من درر العلم والمعرفة فإن الكتب مثل ذلك كلها في الإنجليزية.

فمن الطبيعي أنه لا يستطيع أن يستفيد بها إلا من كان له إلمام بتلك اللغة لذلك مشكلة طريق التعليم هي مشكلة مهمة.

هناك مشكلة أخرى وهي مشكلة الوقت أعنى متى تبدأ هذه الدراسة، أفي هذا العام أم العام المقبل أم بعد ذلك. وبعد ذلك مشكلة إعداد الكتب، وهذا العمل ليس بصعب لنا بالخبراء ونطلب منهم إعداد الكتب في الموضوع الكتب في الموضوع ولدينا مجامع ومعاهد مثلاً مجمع الفقه الإسلامي وأي أو ايس اللذان يستطيعان أن يتحملا أعباء إعداد هذه الكتب ولكن يستغرق ذلك وقتاً طويلاً حتى وصوله إلى الطالب، ونسمى هذه الفترة (Gestation Period) ويمكن أن تطول هذه الفترة ويمكن أن تكون قصيرة جداً فماذا نفعل خلال هذه الفترة إما أن ننتظر حتى يحصل لنا جميع الأشياء وإذا توفرت الأسباب بدأنا عمله وإما أن نقول لقد أضعنا وقتنا كثيراً ولن نضيعه المزيداً، نريد أن نبدأ عملنا على الفور من بداية العام الدراسي فيمكن أن نصطفي من الكتب الدراسية التي أعدها أو وافق عليها المجلس الوطني للبحث التعليمي والتدريب (N.C.E.R.T) ونستطيع أن نوصي الأستاذ بأن يتصرف فيها خلال تدريسه حسب حاجته فليترك بعض الفصول والأبواب أو يضيف بعضها أو يفصل بعض ما هو موجز.

لذلك أصر كثيراً على أن الأستاذ هو الذي يتحمل مسؤولية إعداد المقررات فإنه يعرف بأحسن وجه ما هي مشكلات التدريس وما هو حلها وأما كتب المجلس الوطني للبحث والتدريس فلا أقول أنها وحي منزل من الله سبحانه وتعالى والا يمكن التغيير فيه بل فيه سعة وإمكانية التغيير والتصرف.

فإن الكتب التي تدرس في مدارسنا إنما هي من مستوى الثانوية ولا يدرس علم الاقتصاد قبل الصف العاشر ولعله يبدأ من الصف الحادي عشر أو الثاني عشر.

ومجمل القول إن الأساتذة يستطيعون إدخال التعديلات وإضافة المواد الأخرى ويمكن أن يعقد الأساتذة والخبراء مجلساً ويقرروا فيه كم فصلاً يمكن أن يدخل في المقررات وأين توجد المراجع؟

وهناك مشكلة توفير الأساتذة والاقتراح المناسب في هذا الشأن أن نبدأ مقرراً مستقلاً لتدريب الأساتذة على تدريس هذا الموضوع ويمكن أننا لو وضعنا برنامجاً جيداً لاستطعنا أن نستدعي الهيئات المالية لتحمل نفقات بعض مقرراتها ومن الطبيعي أننا لا نستطيع أن نجمع جميع الأساتذة للتدريب في حين واحد فلا بد من أن نقسمها في مراحل كثيرة ولا يمكن لنا أن ندرب أكثر من خمس وعشرين أستاذاً في مرحلة واحدة، فإن عدد المدارس بحمد الله هائل تنتشر في كافة أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها ونحن نستطيع أن نتصل بهم ونخبرهم بأن هذا هو مشروعنا لتدريب الأساتذة ولا يزيد فيه عدد الأساتذة عن خمس وعشرين.

وبعد تلقي طلباتهم تقوم لجنة خاصة بترشيح الأكفاء المؤهلين فيمكن لنا أن نبدأ مشروع تدريبهم وينبغي أن يكون هذا البرنامج لثلاثة أشهر على الأقل أو أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ونحتاج له إلى كثير من الأساتذة ونستطيع أن نبدأ هذا البرنامج في عديد من المدارس وخاصة المدارس الكبرى.

الدكتور عبد العظيم الإصلاحي:

اقترحت أن يبدأ في المدارس تدريس المالية الإسلامية خاصة وعلم الاقتصاد في مرحلتين وأن تكون المرحلة الأولى قصيرة الزمن والمرحلة الثانية طويلة الميعاد.

وإني أرى أن هذا البرنامج يمكن أن ينفذ في كل موضع يدرس فيه الفقه بشرط أن يتوفر لديه المراجع والأساتذة الذي يدرسون هذه المادة.

وأما النصوص القرآنية والأحاديث النبوية فهي قليلة في الأمور المالية وما كتب بعد ذلك إنما كتب في ضوء القضايا التي كانت توجد في ذلك الحين وهي متضمنة أمور الحلال والحرام والآن يجب على طلابنا وأساتذتنا أن يعرفوا عن القضايا الكثيرة المتنوعة التي نشأت بعد ذلك وليتم تدريس اللغة الإنجليزية حيث يدرس الفقه. يمكن الأستاذ في المرحلة الأولى أن يدرس أبواب الكتاب أولاً ثم يذكر القضايا الجديدة التي تتعلق بها ويخبر تطبيقاته الجديدة كما ينبغي للأستاذ أن يخبر الطلاب خلال تدريس المضاربة عن استعمالاتها وطريقة تطبيقها ويعلمهم أنها كيف تستخدم في البنوك وشركات الأموال وكيف تستخدم في التامين وكيف حاول الناس التطبيق بين هذه الأشياء.

وأن يخبر الطلاب هذه الأشياء ودلائلها مجملاً وإذا بدأنا باباً آخر أعني الإجارة استطعنا أن نقدم إليهم تطبيقاتها الجديدة وما إليها أو نعلمها في الأخير بعد تدريس هذه الأبواب كلها.

وعند ما ندرس كتب الفقه مثل القدوري والهداية فينبغي لنا أن ندرس أولاً جميع أبوابها ثم نخوض في دقائق المسئلة من الأبواب التي نحتاج إليها في حياتنا اليومية من هذا العصر وأما الأبواب التي لا حاجة إليها فنستطيع أن نصرف النظر عنها فهناك مرحلة أولى ومدة قصيرة.

المفتي شعيب أحمد القاسمي:

مما لا شك فيه أن هذا الموضوع يشكل أهمية كبرى، والحاجة إلى هذا الموضوع شديدة، نظراً إلى هذه الحاجة استشعر العلماء والمفكرون والعقلاء بضرورته وأحسوا بأن في مدارسنا نقائص كثيرة، ولذا أجريت تجارب عديدة في مدرستنا المسماة بمدرسة الإصلاح الواقعة في سراي مير (أعظم جراه) أريد توضيح بعض منها:

قبل ١٥ سنة أراد المعينون بشؤون المدارس الإسلامية إدخال العلوم الطبيعية والرياضي في مقررات دراسية وقاموا بإعداد منهج تعليمي شامل بعد جهد متواصل وعمل دائم، لكن ظهرت أمامهم مشاكل كبيرة في هذا الباب.

أولها: مشكلة توفير كتب الرياضي والعلوم الطبيعية في اللغة الأردنية، وثانيها توفير الأساتذة البارعين المتمكنين من تدريس الطلاب هذه المواد، وثالثها كيف يمكن إدخال هذه العلوم في المنهج التعليمي؟

لكنهم تمكنوا من تحقيق أهدافهم القوية، ثم اتخذوا قرار تعيين
حصة لعلم الاقتصاد في الصفوف، وثلاث حصص لعلم السياسة،
وبجانب هذا قام بعض الناس بإعداد كتب العلوم والرياضية في اللغة
الأردية في "مهاراشتر" فحصلوا على هذه الكتب واستطاعوا أيضاً
لحصول على الكتب في علم الاقتصاد، ولكن الكتب في علم السياسة
لم تكن متوفرة فقام بعض الأساتذة بسد هذا الفراغ في هذا المجال
أعدوا بعض الكتب في علم السياسة، إلا أنه قبل ١٥ عاماً نفذ هذا
المنهج الدراسي للطلاب المتعلمين في المدارس الإسلامية والمعاهد
الدينية وعينت حصة في كل سنة من الصف الأول من العربية إلى
الصف السادس من العربية، حصة للإنجليزية وحصة للرياضية،
وحصة للعلوم الطبيعية.

وبعد التغلب على مشكله المنهج الدراسي ظهرت مشكلة
أخرى أيضاً وهي توفير الأساتذة البارعين، جاء الأساتذة أخذوا
دروساً عديدة ثم ودعوا المدارس لأن مزاجهم لا يوافق مزاج الطلاب
للمدارس، ومن أجل غياب الأساتذة حيناً بعد حين، كانت الفصول
تخلو عن الدروس، فحيناً يخلو فصل الرياضي وحيناً يخلو فصل
العلوم، ومن أجل ذلك كان الطلاب يحدثون ضجة ويثيرون
ضوضاء في الصفوف، ولم تستمر هذه السلسلة إلى عام أو عامين
فقط بل استمرت إلى ١٥ عاماً، لكن بفضل الله تعالى تغلبت المدرسة
على هذه المشكلة أيضاً قبل ٧ أعوام، تم توفير الأساتذة، ووصل
المنهج إلى الإتمام وجعلت السلسلة التعليمية تجري بكل هدوء
وطمأنينة، لكن قامت في طريق هذا المنهج الجديد عرقلة وعقبة

أخرى أيضا وهي أن هذا المنهج استغرق أوقاتاً كثيرة ولم يترك للكتب العربية والدينية فقام المسؤولون بتمديد مدة التعليم فكانوا من قبل يمنحون الشهادة في السنة السابعة من العربية لكن الآن قاموا بإضافة الفصل لكي يتمكنوا من تدريس القرآن وكتب الفقه وكتب الفرائض بكل وضوح وبهذا الطريق سدوا نقصاً بإضافة فصل يختص بتعليم القرآن والكتب الدينية، ثم جرت هذه السلسلة وقاموا بإكمال هذا التعليم في ثماني سنوات، والآن يتعلم الطلاب هناك العلوم والرياضي إلى الصف السادس من العربية، وهذا المنهج الجديد يقرب من منهج المدرسة الثانوية والأساتذة أيضاً في عدد كثير، وثلاث حصص قد اختصت لتعليم السياسة والأستاذ الذي يعلم علم السياسة هو الشيخ سفيان الإصلاحي المتخرج في نفس الجامعة.

ومعلوم لدينا أنه عندما يشعر المسؤولون عن شؤون المدارس بأهمية اللغة الإنجليزية يخصصون حصة في الصفوف كلها ولذا يجب عليهم الآن أن يتفكروا في حجز حصة لعلم الاقتصاد الذي هو يعد من متطلبات العصر الراهن ومن الضرورات الأساسية لهذا الوقت، وهكذا يجب عليهم أن يبذلوا جهودهم في توفير الأساتذة البارعين الذين لهم قدرة تامة لتعليم الفقه القديم والاقتصاد الجديد لكي يعثر الطلاب على كل من الفقه القديم والاقتصاد الجديد وهذا يعود بالنفع الكامل للطلاب في المستقبل إن شاء الله.

الشيخ عبد الله المعروف:

إن فقه المعاملات يحمل أهمية قصوى في موضوعات الفقه الجارية في المدارس الإسلامية ولا شك أن المدارس توفر معلومات

تامة حول الاقتصاد، لكن الحاجة ماسة إلى أن تطبق الشؤون التعاملات الجديدة للأعمال المصرفية والمصطلحات الجديدة على الفقه القديم يزدو الطلاب بها، والخطة التي قام بعرضها الدكتور عبد العظيم هي خطة قيمة مرموقة مثيرة للانتباه ويجب على الهيئة الواضحة للمقترحات أن تفكر في هذه الخطة التي تمهد الطريق إلى تسهيلات اقتصادية وتنفيذ هذه الخطة لا يتطلب منا أقصى الجهد، بل يجب على المدرس أن يوضح المصطلحات المستعملة في الباب وفقاً لما يقع في العصر الراهن من المصطلحات الجديدة والتعاملات الراهنة في مجال الاقتصاد ومن الممكن أن يضيق الوقت فعلى مسؤولي المدرسة أن يوسعوا الأوقات فهم يستطيعون حل هذه العقدة المتعلقة بالأوقات.

والمقترح الثاني الذي طرحه الدكتور عبد العظيم هو التجربة العملية يعني تطبيق القوانين والمصطلحات بصورة فعلية، وهذا العمل يحمل مشكلة كبيرة للمدارس لأنها تحمل في طياتها أهدافاً وأغراضاً خاصة، وهي إعداد البارعين والإخصائيين في العلوم فحسب، لا تطبيقها عملياً.

الشيخ المفتي صادق محي الدين:

إنه توجد في منهجنا موضوعات كثيرة متعلقة بعلم الاقتصاد، لكن السؤال هل نقدر على تنفيذ هذه الموضوعات في الخارج (في الحياة العملية) نحن نعلم أن المسائل التي لا يوجد نظيرها في الخارج، تحدث مشاكل كثيرة في أذهان الطلاب.

فنرى من الضروري أن نسعى إلى حد ممكن لأن نطبق ما يحدث في الزمن الحاضر من التغيرات والتحويلات على درسنا سواء ندرس كتاب "القدوري" أو "الهداية" وكتب الفقه الأخرى، فيستفيد منها الطلاب كثيرا ويساعد ذلك على فهم الدرس أيضا، لذا علينا أن نتفكر في هذا التعديل وإن دخل هذا المخطط في طور التنفيذ يتمخض عنه نتائج هامة وطويلة.

نحن على علم تام أن طلابنا بعد قطع المسافة إلى الدرجات العليا يختارون الموضوعات المختلفة للاختصاص، وإن تم ترغيب الطالب في علم الاقتصاد بوجه كامل فهو أيضاً يختار موضوع علم الاقتصاد للحصول على الاختصاص، وحينئذ تعترض الهند باحتضان أمثال هؤلاء المتخصصين في علم الاقتصاد، ويجب على مسؤولي المدارس أن يقوموا بإضافة قسم خاص في هذا المجال.

يقول كثير من الناس أنه يمكن أن تحول المشاكل المالية دون تنفيذ هذه الخطة لكن هذا القول ليس بصحيح خاصة للمدارس الإسلامية، لأن أساس المدارس على "التوكل على الله".

المقترح الأخير أريد أن أطرحه أمامكم هو أن نقيم معاهد ومدارس دينية مختصة لعلم الاقتصاد ويدرس الطلاب علم الاقتصاد من الصف الأول إلى الصف الآخر ثم يوضحوا وجهات النظر الدينية عن نظام الاقتصاد وهذا يمكن بإلقاء المحاضرات الموسعة.

الشيخ زبير أحمد القاسمي:

نحن نعلم أن المدارس الإسلامية كانت ولا تزال تدرس فيها علوم المالية الإسلامية وعلوم الاقتصاديات (إن شاء الله) إن تدريس

هذه المواد موجود، لكن المتطبيق ليس بموجود ولا يمكن أن تتمكن كل المدارس والمعاهد الدينية من عمل التنفيذ فعلينا أن نختار منها مدارس خاصة لتحقيق هذا الهدف ومن الواجب للمدارس الإسلامية المختارة أن نختار منها طلاباً أذكياً يقدرّون على الدراسة المقارنة، ويتمكنون من تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المالية بحلول تتواءم في المدن والقرى والأرياف بعد تمرينات وتدرّيات، وهذا العمل يتطلب منا معهداً خاصاً لكي يمكن نجاح المعهد في حل العقدة الاقتصادية إلى حد كبير.

المفتي جنيد عالم القاسمي:

إن أجريت تعديلات في منهج التعليم بإضافة مادة الاقتصاد هل يقبل أصحاب المدارس ويرضون بها؟ وإن قبل هذا التعديل أي إضافة مادة الاقتصاد في المقررات الدراسية، فهل يواجهون من المشاكل والعراقيل أو لا؟ هذه المسألة تخالغ صدور المسؤولين لأنهم لا يجدون أمامهم أي نموذج أو قدوة من هذا الطراز، ولذا يجب أن نطرح هذه الخطة أمام المعاهد الدينية الكبرى أولاً مثل مظاهر العلوم، ندوة العلماء ودار العلوم ديوبند.

وإن نال هذا السعي القبول في تلك الأوساط العلمية الكبيره فمن المتيقن أن تقوم كل المعاهد والمدارس بإدخال علم الاقتصاد في مناهجها الدراسية بكامل الرضا والطمأنينة.

والمشكلة الأخرى أنهم لا يجدون أي كتاب سهل لهذا العلم فأرى أنه يمكن تحقيق هذا الهدف بتأليف كتاب، بلغة سهلة، وأسلوب

مبسطة، ومن الضروري أيضا أن يكون لمؤلف الكتاب إلمام بلغة المدارس وبأسلوبها.

وإن أمكن تأليف مثل هذه الكتب فمن المرجو أن يتفكر أصحاب المدارس في إدخالها في مقررات الدراسية. والمشكلة الثالثة المهمة أنهم لا يجدون الأساتذة البارعين لتدريس هذا العلم، ففي اعتقادي أن يخصصوا مكاناً للاجتماع، ويدعوا الأساتذة من المدارس ولوضحوا أمامهم طرقا لتدريس هذا العلم.

وحيث يمكن أن يلعب مستوى هذه الدراسة في جذب الطلاب إلى تعلم الاقتصاد من كل حذب وصوب.

المفتي تنظيم عالم القاسمي:

قد عمت مسألة المالية اليوم ومما لا شك فيه أن المعاهد الدينية من أفضل وأحسن الأمكنة لحل القضية المالية الإسلامية، والعلماء الأفاضل يقدرون على تدريس لتدريس علم الاقتصاد وحل العقدة الاقتصادية المتواجدة في هذه الأيام.

من المؤلف أن علم المالية والاقتصاد لا يزال يدرس حتى الآن في المدارس الإسلامية وكل مسألة يتعرف الناس عليها، إلا أن بعض المصطلحات قد تبدلت، وبعض المصطلحات قد أضيفت، وبعض الصور قد تغيرت، لذا لا تصح كلمة "تغيير المنهج الدراسي" إن إثارة السؤال ماذا يبديل؟ وماذا يغير؟ كلام فارغ لأن معنى التغيير أن يترك تدريس القدوري أو الهداية ويدخل كتاب آخر بدلاً منهما

وهذا لا يمكن، ولكن يمكن "الإضافة" وهذا يصح، لأن معنى الإضافة هو أن يضاف ما لا يوجد بيننا وما يمكننا من فهم المسائل الحاضرة الواقعة في هذه الأيام.

وأفضل طريقة لهذه العلوم ولحل هذه المسائل أن يقام قسم الاختصاص بعد الفراغ من الحصول على العلوم الابتدائية والعالية ويوجد بها معهد ويقوم العلماء بتربية الطلاب فيها ثم يرسلوا من هناك إلى المدارس المختلفة ومن المرجو أن يتمخص عن هذا العمل نتائج هامة مفيدة.

الشيخ عبد الباسط الندوي:

معلوم لدى الناس جميعاً أن العلماء لهذه الأمة قاموا بتوفية الحاجات كلها لهذه الأمة منذ عهد سحيق، وقبلوا كل التحديات، ولذا يجب علينا أيضاً أن نقوم بتكميل الحاجات لهذه الأمة ونقبل تحديات العصر أيضاً ولنعلم أيضاً أن أية علوم احتاجت الأمة إليها جعلها الإسلام فرض كفاية في كل زمن، وكما يصبح إعداد العالم والفاصل والقاضي من فرض الكفاية هكذا يصبح إعداد الطبيب والمهندس والعالم الطبيعي أيضاً من فرض الكفاية، ويوجد دلائلها في القرآن والحديث.

كما ينبغي لنا أن نتعلم متطلباتنا في الحياة ينبغي لنا أيضاً أن نقوم بإتمام حاجات الأمة ولذا يجب أن يتم إعداد منهج دراسي يضمن إكمال حاجات الأمة، ويلزم المهتمين بشؤون التعليم أن يشكلوا مرحلة ثانوية تدرس فيها العلوم الدينية الأساسية بالإضافة إلى العلوم

العصرية المتداولة في المدارس الثانوية الحكومية، وبعد إتمام هذه المرحلة يكون الخيار للطلاب أن يلتحقوا بالمدارس الحكومية ويحصلوا على العلوم العصرية أو يستمروا في دراسة العلوم الإسلامية الدينية ويكملوا مرحلة العالمية أو الفضيلة أو التخصص في العلوم الشرعية.

أريد أن أوجه كلمتي إلى المفكرين وأولياء أمور العلوم العصرية أن المواد التي تدرس في المدارس العصرية لا يتعلق كثيراً بالعلوم الإسلامية والأحكام الشرعية، ولذا يصبحون أطباء ومهندسين أو علماء دون أن توجد الاستقامة في دينهم ولا تستطيعون توضيح الدين والإسلام فهذا ليس بصحيح.

لأن المسألة الأساسية مسألة غلبة الدين ينبغي أن يغلب الدين على كل شيء ويجب أن تغلب فكرة الآخرة على كل شيء، لا يصح لنا أن نلقى الأضواء كلها على الدنيا فقط.
لأن الدنيا خلقت لنا وخلقنا للآخرة.

الشيخ مظهر علي المدني:

أما بالنسبة لتدريس علم الاقتصاد والمالية الإسلامية في المدارس الإسلامية للهند فأريد أن أقول إن وراء أي تعليم هدف وغاية، فما الهدف وراء تعليم الاقتصاديات والمالية الإسلامية في المعاهد الدينية؟ علينا أن نضعه أمامنا في كل وقت، ونعمل وفقاً له ويمكن أن يكون هدفان وراء تدريس علم الاقتصاد:

أولاً: أن الطلاب الذي يحصلون على العلوم الشرعية يجب أن يكون لهم إلمام بالمسائل الاقتصادية الراهنة إلى حد يقدرها على طرح موقفهم وجهات نظرهم عن المسائل الاقتصادية في العصر الراهن.

وثانياً: تهيئة البارعين المتخصصين في علم الاقتصاد لكن لا يصح أن نتوقع تحقيق الهدف الثاني من المدارس الإسلامية فحسب دون غيرها.

أما المرحلة الأولى أو الهدف الأول الذي يتعلق بأن يكون للطلاب إلمام بالمسائل الاقتصادية الجديدة فأريد أن أقول إن تعليم الاقتصاد والمالية الإسلامية لا تزال تجري وفقهاءنا قد بحثوا هذه الموضوعات لكن كيف يمكن فهم المسائل الراهنة في ضوء الإسلام والشريعة هذا هو مركز عنايتنا في التفكير يجب أن يدرّب الأساتذة لطرح المسائل الاقتصادية الراهنة أمام الطلاب لأنه لا يمكن بدونه هذا العمل.

أستطيع أن أوافقهم على اقتراح وهو أنه لا يمكن إضافة المسائل الجديدة في مرحلة تعليم القدوري لأن هذه المرحلة مرحلة ابتدائية وهذا يمكن في مرحلة تدريس الهداية.

ثم تعترني مسألة توفير الأساتذة فيجب أن يؤلف كتاب منهجي وجيز جداً لكي يمكن للأساتذة أن يستعينوا به لتدريس الكتب المروجة.

وينبغي أن يدرس فقه المعاملات كما يدرس بوجه عام ولكن يجب أن يوضح المسائل الاقتصادية الجديدة في ضوء النصوص

الشرعية يوماً في كل أسبوع ويمكن الاعتماد على الكتب التي ألفت في هذا الباب لتوضيح المسائل الجديدة هكذا ينبغي أن تقام ورشات في مناطق مختلفة للأساتذة وهذا العمل يعود بفوائد إلينا وإلى الطلاب ويجب أيضاً أن يتم إعداد مقرر الدبلوم في هذا المجال بالتعاون المشترك بين المدارس الدينية والمدارس العصرية التي تضمن إن شاء الله المهارة، والبراعة في المسائل الجديدة بالإضافة إلى حل مسألة اللغة.

صنف العلماء كتباً قيمة في هذا الباب في اللغة العربية فعلينا أن نلخصها في اللغة الأردنية السهلة.
من المرجو أن يسهل الله لنا الأسباب ويذل العقبات.

الشيخ كاكسا سعيد أحمد العمري:

هذا الوقت يتطلب منا تقدماً سريعاً يمكن أن نتعرض للمشاكل لكن التوقف من أجل هذه المشاكل ليس من الحكمة والكياسة، وعلينا أن نتغلب على المشاكل وهذا يمكن لنا بالسهولة.
عندنا مؤهلات للمطالعة التامة، ويمكن بها أن نقوم بتنمية الأذواق والرغبات في الطلاب.

لا يكفي تعريف بالمصطلحات العديدة فقط لتدريس علم الاقتصاد، إننا ندرس كتاب البيوع وفقه المعاملات ولكن لا نستطيع أن نعطي مشورة مفيدة بدون المطالعة التامة الجمة لعلم الاقتصاد.
وكذلك لا يمكن استيعاب على علم الاقتصاد الجديد بالمصطلحات القليلة فحسب بل يحتاج إلى الاختصاص فيه، ولا

نستطيع أن نتوقع الاختصاص من كل الأشخاص، بل ينبغي أن يشكل قسم خاص للاختصاص، فيه يدرس خبراء الاقتصاد بكل دقة وخبرة، كما يجب على الأساتذة أن يعرفوا الإنجليزية بكل براعة ومهارة، لأن المواد الكثيرة لهذا الفن في اللغة الإنجليزية.

ينبغي أن تعرض المسائل الجديدة أمام طلابنا من الصفوف الابتدائية لكي يعلم الطلاب مسائلهم، ومشاكلهم وكيف يمكن لهم أن يحلوا العقدة، وينبغي للأساتذة أن يوسعوا نطاق المطالعة الخارجية خاصة في باب الاقتصاد، لو قمنا بالمطالعة بطريق مخطط لاستطعنا إنجاز خدمات عظيمة في هذا الزمن، إن العالم أصيب بالإحباط اليوم من النظام الرأسمالي، فعلينا أن نقدم بديلاً له، وأن نقدم توضيحات ونبذل جهوداً جبارة في هذا السبيل، ونقوم بالمطالعة التامة وأن ننقذ العالم من نظام الاقتصاد غير الإسلامي ولو فعلنا هذا لاستحققتنا ثواباً جزيلاً.

علينا أن ننقذ الأمة بل الإنسانية كلها من هذا النظام الاقتصادي والنظام الربوي، تنتظر الإنسانية وتتوقع أن تطرح الحلول من قبلكم والعالم مستعد لقبول حلولكم ينبغي لنا أن نحث الأثرياء والتجار على إقامة البنوك الإسلامية.

في هذه الأيام يفكر علماء العصر الراهن ومتخرجوا العصر الجديد ومحبووا الإسلام في هذا المجال أكثر منا.

الجلسة الرابعة

القضايا المالية والإدارية

الشيخ صفدر زبير الندوي:

بناء على ما قال بعض أصدقاءنا المفكرين أن المدارس تقوم بتدريس الإقتصاد الإسلامي منذ المراحل البدائية أطلب منكم خاصة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال هل يمكن الالتحاق بأي جامعة حكومية في B.B.A, B.Com على أساس الاختبار بعد تعلم فقه المعاملات كما نشاهد أن الجامعات الحكومية المتعددة قد تقبل دخول الطلاب لدراسة العربية أو الإسلامية ويستطيع الطلاب الحصول على الاختصاص متعلمين في الجامعات ويقدرّون على الحصول على الوظائف الحكومية على أساس شهادة الجامعات لأن الوظائف لا تعطى على أساس شهادة المدارس الشخصية فإن أمكن ذلك لكان نافعاً للطلاب في صنع مستقبلهم.

الشيخ مجاهد الإسلام:

علينا أولاً أن نقدم أمام الطلاب مصطلحات فقهية مصوغة بالمصطلحات الجديدة قبل وصولهم إلى العالمية أو الفضيلة، مثلاً لنخبر الطلاب قبل بدء كتاب البيوع، عن النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي الشيوعي، وفقاً للزمن الراهن، ينبغي للطلاب أن يتعرفوا عليها وعلينا أن نعرفهم بها ويقتضي هذا أساتذة بارعين في علم الاقتصاد، ولذا علينا أن نعقد ورشات للاقتصاد والماليات كما نعقد

ورشات لتربية القضاة، ونتوقع من المدارس والمعاهد التي أقامت
شعبة الاختصاص في القرآن والحديث والفقہ أن نقيم شعبة أيضاً
للاختصاص في الاقتصاد مسمية "بالاختصاص في الاقتصاد الإسلامي"
أو الاختصاص في الشؤون الإسلامية. هذا يفيدنا جداً إن شاء الله.

الشيخ عتيق أحمد البستوي: منظم الجلسة

نحن نعلم أن تعليم الاقتصاد الإسلامي الجاري في المدارس
في شكل تدريس أبواب المعاملات وكتاب البيوع يستخدم بعينه أو بعد
التغير الجديد في المعاهد الإسلامية المالية والبنوك الإسلامية، فهذا
من الضروري أن نعرف الطلاب بالمصطلحات المستخدمة في البنوك
الإسلامية هذه الأيام. ويجمع المصطلحات الجديدة التي استخدمت
الأعمال المصرفية الإسلامية والمعاهد الاقتصادية في كتاب كي
يعرف الأستاذ الطلاب بهذه المصطلحات أثناء التدريس.

ولاشك أن العمل لا يتحقق إلا بيد العلماء الذين لهم نظرة
عميقة وناقدة، وينبغي للبارعين في الاقتصاد الإسلامي أن يجمعوا
المصطلحات المتعلقة ويشرحوها لكي يتيسر لنا إدخالها في منهجنا
الدراسي بدون مشكلة والمسألة الأخرى في تدريب الأساتذة، وينبغي
أن تكون دراسة خاصة للأساتذة الذين يدرسون باب المعاملات لكي
يفهموا الموضوعات الجديدة ويعرفوا الطلاب بها.

وهذا يمكن أيضاً بالمطالعة التامة لأن الكتب في الاقتصاد
الإسلامي والماليات الإسلامية لا تعد ولا تحصى ولا يمكن التعرف
على الاقتصاد إلا بعد قراءة هذه الكتب.

الدكتور إحسان الحق:

لقد وجه سؤال إلى العلامة تقي العثماني بماليزيا إلى أي مدى حصلت البنوك الإسلامية التقدم في مجال الاقتصاد الإسلامي فأجاب أنه ارتقت كثيراً ولم ترتق شيئاً، فلم يفهم السائل وجعل ينظر يميناً وشمالاً، فبين العلامة الإجابة قائلًا: أما القضايا القديمة التي كانت مختفية عن الأنظار منذ خمسة قرون حول الاقتصاد دخلت الآن في نظام البنوك وقام بترويجها علمائنا وأصدروا قرارات بشأنها فمن هذه الناحية ارتقى البنك الإسلامي كثيراً، أما في جانب التطبيق العملي فيقال إن التعاملات تتم بنسبة ٨٥% على المرابحة والإجارة، ولا توجد المشاركة والمضاربة ولا يمكن وجودها لأن كتاب الله يحرم الربا ويحل البيع، ولكن قوانين البنوك تحل الربا وتحرم البيع، فكيف يمكن وجود المشاركة والمضاربة فالبنوك المعاصرة التي تجري على هذا القانون لا تتجر بل تتعامل بطرق أخرى، توجد نسبة ١٥% باسم المشاركة والمضاربة ولكنها لا تخلو من نقائص، فهناك شركة بإمكانها أن تأخذ القروض على الربا بنسبة ٣٣% وأن لا تأخذ، وأما الجمعيات في البيوت (In House Committees) فتوقع على كثير من أشياء المؤسسة الإسلامية ولكن هذه المؤسسات التي فتوقع على استثمارات مفتوحة (Open Forms) سواء مجمع الفقه الإسلامي بجدة أو أكانت مؤسسة البحث والتحقيق لـ IDB ، عقدت حفلة مشتركة لهما فلم تسمحاطعيا وعلى كل حال علينا أن نتناقش الأشياء التي تكون في هذه الأوراق ونضمها في المنهج الدراسي، وتكون سبباً رئيسياً لنشر التعليم، وأما بالنسبة لإعداد المتخصصين فلا بد أن نقوم بعملية التقسيم للمؤهلات الأساسية المطلوبة للمحاسب المالي، والمحلل الاقتصادي.

وأما البكالوريوس اليوم فلم يبق مستواها على ما كان في الماضي، إننا ندعو إلى التخفيف في المنهج الدراسي دائماً حتى يمكن إدخال شيء جديد وهذا العمل ليس خارجاً عن وسعنا لأننا ندرس اليوم مواد الثانوية التي كنا نتعلمها في مرحلة الماجستير في الأيام الماضية. وقد ازدادت فطنة وذكاء الأطفال أكثر من قبل، ووسع الله الأمر وهياً ذهن المجتمع البشري لقبوله. فضم هذه الأشياء في المنهج الدراسي صار سهلاً جداً.

الشيخ عتيق أحمد البستوي:

مما لاشك فيه أن الجهد الذي قام المجمع ببذله لإعداد تقرير على إمكانية الأعمال المصرفية الإسلامية بعد أن جمع البارعين والخبراء في الاقتصاد والعلماء الأفاضل، إنما هو جهد مشكور يستحق التقدير، لأنه لا يمكن قيام البنك الإسلامي بدون تعديل في قوانين الهند، وبفضل الله حكومتنا رضيت بإجراء تعديلات في هذه القوانين لأجل ماشهدته من أوضاع عالمية حول الأزمة الاقتصادية، ولذا علينا أن نكون مستعدين لمواجهة الأوضاع التي نمر بها في المستقبل بإعداد خبراء متخصصين في مجال الإقتصاد والتمويل.

الدكتور أوصاف أحمد:

عند ما نذكر قضية المدارس لا نتحدث بوجه عام حول القضايا المالية ولكن هذه الورشتر سوف تبحث هذه القضية أيضاً، إن إدخال الأشياء الجديدة في المنهج الدراسي يحتاج إلى توفير الوسائل المالية فلنفكر كيف نحصل عليها، وإذا بدأنا مقررراً خاصاً لتدريب الأساتذة والمتخرجين لمدة شهر أو شهرين نحتاج أيضاً إلى أموال

طائلة نعم هناك بعض المؤسسات المالية الإسلامية مستعدة للتمويل، وإذا أردنا أن نبدأ دراسة للتخصص فلا يستلزم كونها مشابهة للمناهج التي تجري في مدارسنا كمناهج التخصصات في القرآن العظيم والحديث النبوي الشريف وغيره، فإذا أردنا التخصص في الاقتصاد فعلياً أن نهياً أنفسنا ونكون نشيطين لذلك، ولا نقول إننا نجعل دراسة الاقتصاد وسيلة للحصول على الأموال أو حيلة من حيل الاكتساب، ولا نقول اجعلوها من المؤسسات التي تكسب الأموال، بل نقول حينما نوفر وسيلة هامة للحصول على الأموال والاقتصاد كيف يمكن أن تكون مجاناً، والآن لا يوجد أي شيء مجاناً في العالم فينبغي لنا أن نجعل نظاماً يوجب على من يستفيدون من ذلك أن ينفقون عليه، هذا ما ألتمس منكم وأدعو إلى التفكير في هذا المقترح، وسنبحث بعض النواحي المختلفة للموضوع فيما بعد إن شاء الله.

الشيخ عتيق أحمد البستوي (منظم الجلسة):

من الواضح إننا سوف نحتاج إلى وسائل مالية عندما يدخل مشروعنا في طور التنفيذ، وأما أخذ الأجر من المتخرجين في التخصص في الاقتصاد الإسلامي فهذا أمر يستدعي النظر، وذلك لأننا نرى كثيراً من الطلاب أن ظروفهم المادية والمالية لا تسمح بذلك، ولنتفكر أن الطالب الذي قضى ثمانية أعوام أو عشرة أعوام في رحاب المدارس دون أن يتحمل مصارفه الرئيسية خلال الدراسة فكيف يمكن له الإنفاق بعد التخرج أيضاً، أرى أنه يكون كلا على أهل بيته، وهم يقعون في حرج وضيق، فيستحسن أن نعين لهم منحة دراسية قدرها ألف روبية ماعدا الغداء والعشاء، لكي يعيش حياة

وسطية، ولا يكون كلا على المجتمع، فقيسوا الأمر على ذلك القلب
نعم هناك بعض الطلاب ليسوا في حاجة إلى تعاون مالي بل حالهم
أحسن اقتصادياً ومالياً، ولكن أكثرهم سيؤالأحوال، ولاشك أن هذا
ضرورة من ضرورات الأمة الإسلامية وأعتقد أن الأمة ستتعاون في
هذا المشروع المهم، أيضاً مثل الأمور الأخرى الاضطرارية تستحق
أجراً وافياً من الله عزوجل، وسيتحقق هذا المشروع بمشيئة الله
عزوجل وإن أوجبنا الأجرة على التعليم والأكل والشرب فأعتقد أننا لا
نجد أي طالب يصلح لهذا العمل فعلينا أن نختار أكثرهم كفاءة ورغبة
في هذا المجال وعلى كل حال هذا رأيي ولكم الخيار أيضاً.

الشيخ أرشد الفاروقي:

إن قضية اليوم الهامة هي قضية المال إذا أنه محبوب لدى
الجميع ولكن كيف يوفر المتخصصون في المدارس الدينية لدراسة
الاقتصاد فيها فهذه مشكلة عظيمة، وكيف يسهل الحصول على أسباب
مالية، فالإجابة عنها سهلة، وذلك أن المدارس كلها تجري على مبدأ
التوكل على الله وتبرعات المسلمين فلا حاجة إلى الحصول على
أموال طائلة على حدها بل تنجب هذه المدارس المتخصصين في
الاقتصاد أيضاً كما أنجبت ولم تنزل تنجب أصحاب الفتيا ووالمحدثين،
والآن قد فتحت الشبكة الإسلامية في البنوك المختلفة، ولكن ينشأ
سؤال في أذهان أصحاب الدين والشريعة هل يمكن أن تعمل هذه
الشبكة وفقاً للشريعة الإسلامية أم تحصل البنوك على الفوائد الهامة
مستغلة اسم "الإسلام" فالحاجة إلى تبديل طريقة التدريس وتوفير
الأساتذة الذين يقدر على التغيير والتبديل.

منظم الجلسة:

إن الله سبحانه وتعالى سوف يسهل الأمر في توفير الوسائل المالية، إن الجهود للحصول على الأسباب قد بذلت من قبل ستبذل إن شاء الله فيما بعد وأما إدخال هذا الموضوع في المنهج الدراسي فليس قضية هامة، نعم أن الشبابيك الإسلامية التي فتحت في البنوك المتخلفة ولعبت دوراً هاماً كما أشاد المتخصصون عليها واعترفوا أهميتها على المستوى العالمي وإن كانت حقيقتها خلاف ما يبدو في الظاهر، ولكن هذا النظام نال قبولاً عاماً مقارنة بالنظم التي كانت جارية في البنوك حتى صار هذا النظام موضوع البحث في المجتمعات التي لا يناسب لنا النطق فيها حول النظام الإسلامي. وتبذل الجهود هذه المجتمعات في ذلك ولكن علينا أن نستعرضها بشكل جيد.

الدكتور محمد منظور عالم:

لم ينل أي من العلوم الاجتماعية منذ ثلاثة عقود ماضية رواجاً وانتشاراً مثل ما نال الإقتصاد والمال في هذا العصر، خاصة الإقتصاد الذي يشمل البنكنة والمالية فلو قام العالم اليوم ليتكلم حول هذا الموضوع فهذا لا يعني أنه قضية جديدة أثرت جراء ضرب شديد فجأة بل إنها قضية قديمة ممتدة أعمالها منذ زمن طويل ولم يزل يجري العمل عليها، وإن أصيب شيء بضرب شديد فجأة فالناس بدأ وينظرون إلى بديل، فنظراً إلى الأوضاع الراهنة والإحصائيات نتأكد أن سائر البنوك الإسلامية تعمل على أساس التعامل الميكانيكي (Mechanical Transaction) بنسبة عشرة في المائة، ولم نسيطر حتى الآن على أكثر من خمسة في المائة وإن أردنا أن نصل إلى عشرة

في المائة فالواضح أن تعاملنا المالي، والفعالية والنشاطات تبعد كثيراً من التماشي والانجام نحتاج إلى الجهود الكثيرة والأعمال المتنوعة والجرائد الجيدة، ولم يعتن إلى ذلك المتخصصون في البنوك والالعلماء الكبار عناية تامة مع أن ذلك حاجة فورية للبنوك والأمر الآخر أن هناك ليس أي مركز خاص للبنوك الإسلامية، وبذلك نواجه بعض النقائص التخلف، وبصرف النظر عن ذلك لو تكلمنا حول إدخال ذلك في المنهج الدراسي في المدارس الدينية فنحتاج إلى الوسائل الهامة ولكن الأيام تتغير بسرعة عجيبة، وهذه القضية من أهم القضايا في العصر الراهن والناس حينما يتبرعون أموالهم في المدارس لتدريس القرآن العظيم والحديث الشريف فيريدون الأجر الجزيل من الله وهذه نفسياتهم وإذا سمعوا عن هذا الموضوع فلا يرغبون كثيراً، فأرى من المناسب أن نقيم سائر المدارس العظيمة في الهند التي لديها علاقات وثيقة بالتجار وأصحاب الثروة صندوقاً خاصاً لهذا المشروع وينفذ بلا أي ثمن ونفقة. والطلاب يتعلمون تحت على نفقة هذا الصندوق، فأثيقن أن هذا الأمر سيكون سهلاً ونقدر على الحصول ونيل القبول ولا يزل يرتقي تدريجياً ويرغب في ذلك بعض المؤسسات الحكومية ويحتاج إلى الأفراد الذين يتخصصون في البنك الإسلامي فنلتهم أيضاً للمساهمة ونرسل الطلاب لمدة شهر أو شهرين فنعمل عمليين في وقت واحد، وهكذا يرتقي الصندوق يوماً بعد يوم.

منظم الجلسة (الشيخ عتيق أحمد البستوي):

بالنسبة لكساد السوق وفشل النظام المالي الراهن فهذا ليس بمشكلة جديدة بل هو موضوع مستقل لبحث أسبابها وتداعيتها في

ضوء الأوضاع الراهنة ولا شك أن العمل بشأن البنكنة الإسلامية قد جرى منذ زمن طويل، ظهرت كثيرٌ من الكتب للدراسة حول البنك الإسلامي ولكن هذا العمل يطلب المزيد من جهود متواصلة، وإذا أردنا أن يكون هذا النظام نظاماً دولياً رائجاً في البنوك فعلياً أن نركز اهتمامنا حول ذلك، والعلماء والمتخصصون مسؤولون عن ذلك على وجه الخصوص حتى ينتشر هذا النظام بمشيئة الله عزو جل في سائر العالم، وأرى اقتراح إقامة الصندوق اقتراحاً ملائماً ولكن بشرط أن يكون ناجحاً وناجحاً في معنى الكلمة، ولا يكون كمثل كثير من الأوقاف التي لاتسمن ولا تغني من جوع والتي فقدت معنوياتها ومقاصدها لا بيد غير المسلمين فقط بل من أيدينا، وبذلك يمكن أن نحصل على الأموال الطائلة لمشاريعنا، وتاريخ المسلمين يدل على أنهم أقاموا أوقافاً متنوعة حينما احتاجوا إلى الأموال والأسباب وعلينا أن نفهم إخواننا المسلمين هذا النظام ونقتنعهم لأن أذهانهم صارت مستعدة للنظام الربوي ولا يعرفون المشاركة والمرابحة وغير ذلك من المصطلحات الشرعية ويلعب فيه علماءنا وخطباءنا في المساجد والمنابردوراهاما، ولابد لنا أن يكون مركزاً خاصاً يسيطر على البنوك الإسلامية المختلفة لكي يكون لها رجال أكفاء ويكونون متخصصين فيه، وأن نقنع الناس أن هذا النظام بني على العدل والحق لا على الربا والسرقعة.

الدكتور محمد منظور عالم:

إن الخوف الذي توقعه الشيخ عتيق أحمد بشأن إقامة الوقف يمكن وجوده ولكن نرى أن كثيراً من الأمور الجماعية لا تتم إلا

بالائتمانات التي تكون متحررة من سيطرة الحكومة فالمقترح لإقامة الأوقاف مقترح جيد وبذلك يمكن حفظ الأموال، نعم ربما تكون الأوقاف ملك من يقوم بها، فهذا خطر عظيم ولكن حينما نفكر في ضوء الأوضاع الراهنة فلا يبقى لنا أي خيار سوى هذا النظام.

المحامي مشتاق أحمد:

إن إقامة نظام البنكة الإسلامية أصبح اليوم أمراً مستطاعاً، وتزداد الرغبة في دراسته، فأرى من المناسب أن نؤسس مؤسسة صغيرة خاصة للبنكة الإسلامية، ونتعلم فيها أولاً ويكون لا على مستوى كبير بل على مستوى صغير، وبذلك يطلع من يريد العلم على نظامها في وقت قليل ويحصل على أشياء مختلفة تتعلق به والمدارس الإسلامية مجال واسع لتحقيق هذا الهدف المنشود إذ المتخرجون اليوم فيها يطلعون على الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ويطالعون الجرائد الإنكليزية ويحاولون رجالاً يتعلقون بالمدارس الحكومية والجامعات بجرأة، فالمرجو من أولياء أمور المدارس أن يدخلوا هذا الموضوع في منهجهم الدراسي والله ينصرنا في ذلك.

الشيخ المفتي صادق محي الدين:

أرى من المناسب أن الأجرة التعليمية واجبة للطلاب الذين يتخصصون في الاقتصاد في المدارس الدينية، ولا يصعب ذلك على الطلاب القادرين على تحمل النفقات ويستعد آباؤهم لذلك كما أرى، لكن كيف يتعلم الطالب والذكي الحريص على التقدم في العلم وهو لا يقدر على دفع الأجرة التعليمية؟ فالحل موجود، وذلك بأموال الزكاة والصدقات ونلفت انتباه أصحاب الخير أن يركزوا اهتمامهم بهذا

الجانب والناس اليوم مستعدون لهذا العمل الخيري، ويعلمون أن الأمة الإسلامية تحتاج إلى المتخصصين في الاقتصاد كما تحتاج إلى الأطباء والمهندسين ويرجون أجراً جزيلاً من الله سبحانه وتعالى، وكما تعلمون أنه قد سبق أن جرى نظام في الماضي في مدارسنا وهو أن الطلاب كانوا ينقسمون في البيوت المختلفة ليحصلوا على غذائهم وعشائهم، وهكذا كانوا يتعلمون، والأمر الثاني أن كثيراً من أفراد الملة صاروا راغبين في قبول النظام الربوي ونحن نعيش في الهند التي هي دولة غير إسلامية، والناس يجمعون أموالهم في البنوك لصيانة أموالهم ولكن لا يعلمون أين تنفق أموالهم وكيف يشغلوها في التجارة؟ فالحاجة إلى إقناعهم وحفظ أموالهم بالنظام الصالح، وإن أقمنا نظام بنكية إسلامية في البلاد غير المسلمة فنحتاج إلى شيئين عظيمين وهما أخذ موافقة الحكومة على وضع قوانين تحرس الأقال ممن يخون فيها. وتوفير أفراد أمناء متدينين في المدارس في قسم المحاسبة والمالية.

منظم الحفلة:

يجب أن يتم القضاء على رغبات الناس في النظام الربوي، ولكن ينشأ هنا سؤال كيف تنشأ هذه النفسية؟ فالجواب أن المؤسسات المالية التي تقام باسم الإسلام والشريعة تكون حرة من أي سيطرة شرعية، وبذلك تفقد ثققتها، فلا بد من وجود سيطرة دينية على تلك البنوك، ووجود ضمان الثقة بها. حتى لا تتعرض للإفلاس. فالحاجة ماسة إلى هذين الشيئين كي يثق الناس بالبنوك الإسلامية.

الدكتور عبد العظيم الإصلاحي:

قد رأينا مقترحاً للحصول على الأسباب المالية لتدريس الاقتصاد الإسلامي وهو بدء مقرر للمال الذاتي Self finance course، فهذا المقترح أنسب وأصلح للعمل به، وقد كان موجوداً في أي زمن، وقد أفتى بعض أهل الفتيا أن الحصول على أجره الفتوى يجوز فكيف لا يجوز أجره التدريس والتعليم، وقد ذكرت الآن أن في حول الخليج يوجد أكثر من مائة ألف موظف في الاقتصاد الإسلامي، ويتوقع أن يزداد هذا العدد إلى عام ٢٠٢٠م، ويمكن أن يكون هذا النظام جارياً في بلادنا بالنظر إلى الأوضاع الراهنة فنحتاج إلى المتخصصين من ناحية مختلفة منها أن يكون أولئك أكفاء لهذا العمل ويقدرّون على التدبر والتعقل فالبعض يقتنع بالعمل ويرضى به وأما البعض الآخر فيودون أن يتقدموا ويحصلوا على رتب عالية، فالممكن لهم أن يشاركوا في هذا العمل والبنوك تحتاج أيضاً إلى هؤلاء الرجال ليرشدوها إلى سواء السبيل وإن الفساد الذي نراه اليوم يرجع إلى غياب الموجهين توجيهها صحيحاً وعدم إشرافهم على البنوك.

الجلسة النهائية

رئيس الجلسة: الشيخ المفتي محمد صادق المفتي للجامعة النظامية
(حيدرآباد)
الداعي: الشيخ خالد سيف الله الرحماني

الدكتور إحسان الحق:

فلنتدبر فيما بيننا حول هذا الموضوع في مدارسنا الإسلامية،
وليطلع عليه طلابنا، أما التخصص فيطلب علماً عاماً أساسياً،
والمتخصصون في الاقتصاد والأموال أساسهم قوي متين حول المال
والاقتصاد فلا نتوقع هذا من علمائنا إلا بعد التطلع في هذا الفن
دراسة ومعرفة. وعلى كل حال هذا الأمر مهم جداً يحتاج إلى تخطيط
عظيم وتفكير بالغ.

الشيخ محمد يسين:

نسمع الآن أن دراسة الاقتصاد قد جرت في مدارسنا الدينية
من المنهج الابتدائي، فهذا صحيح من وجه إلا أنه لا يمثل الحق من
وجه آخر، ويود المفكرون في مجتمعاتنا أن يركز أصحاب العلم
والمعرفة اهتمامهم نحو المصطلحات الجديدة للاقتصاد وتفاصيلها
ووجهة نظر الإسلام نحوها، ونعترف أن المدارس الدينية لعبت دوراً
هاماً نحو دراسة الاقتصاد منذ زمن طويل على منهج خاص ولكن
توضيح النظام الاقتصادي المعاصر وتبيين مصطلحاته والتعريف عنه
يكاد أن ينعدم.

والمسؤول عنها هم أصحاب الفكر والرأي فيما بيننا لأنهم يقدرّون على نشر الصحف والجرائد والمجلات حول ذلك الموضوع، لكي يفهمها المتقنون وأرباب العلم بطريق سهل باللغة الأردية ويتعرفوا على مصطلحات الاقتصاد الجديدة ويخبرون طلابهم عن ذلك ولا بد أن يكون الأساتذة مطلعين عليها حق الإطلاع، وبما أن المدارس الإسلامية تقوم على ثلاثة عناصر: وهي الطلاب والمنهج الدراسي والأساتذة فالعنصر الأخير هو عنصر قويم يرتبط به العنصران الأخير، فينبغي أن يقام البرنامج حول الاقتصاد للأساتذة على وجه الخصوص ليقدرّوا على شرح الاقتصاد الجديد أمام طلابهم، فالطلاب عندما يطلعون على مواد حول الاقتصاد قبل كتاب "نور الإيضاح" يُصلون إلى مرحلة دراسة "الهداية" يحصلون على علم جم حول المال والاقتصاد ولكن لا يتم هذا الأمر إلا بشيئين وهما: القيام ببرامج تربوية لتربية الأساتذة وتنقيفهم والوصول إليهم بلغات سهلة صالحة للفهم لديهم. ونشر الجرائد والصحف بلغة سهلة جذابة ليطلع الطلاب على الاقتصاد في أقرب وقت ممكن، وهذا الأمر أمر لابدّي ويقتضي وقتاً طويلاً، ولكن سيتم هذا العمل فيما يأتي من سنوات عديدة إذا جرى المحادثة فيما بين المفكرين وأصحاب الرأي.

الشيخ محمد هاشم القاسمي:

أما النظام للاقتصاد الإسلامي فهو مبين بالتفصيل في الكتب الفقهية، ولكن المصطلحات الجديدة تأتي يوماً بعد يوم والحاجات تتغير فيحتاج إلى تعليم الطلاب الذين يأتون من أنحاء البلاد في

المدارس الإسلامية حتى يتعرفوا على الاقتصاد الجديد ومصطلحاته الجديدة حق المعرفة ولا نبقي متونها ونصوصها على تلك الحال التي كانت من أول اليوم بل نحتاج إلى شروح جيدة مع تنسجم للأوضاع الراهنة، فهدفنا واضح وقديم والحاجة إلى تغيير طراز التدريس والتوضيح، وحينما نركز الاهتمام به فسيكون تغيير عظيم في المستقبل إن شاء الله، ونستفيد نحن وطلابنا وأساتذتنا معاً.

الشيخ المفتي فضيل الرحمن هلال العثماني:

مما لاشك فيه أن القوة الاقتصادية قوة عظيمة، ونعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم حينما هاجر إلى المدينة المنورة من مكة المكرمة رأى أن اليهود سيطروا على الاقتصاد، فأقام سوقاً حرة بالإضافة إلى إجراء إصلاحات أخرى فيها، ويذكر في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرف على السوق بنفسه المباركة، وكانت الأسواق حرة يقدر أي رجل على التسوق والتجارة فيه نعم يكون التجارة بالعدل، والأمانة، وربما زارها النبي صلى الله عليه وسلم وخطب فيها، وأرشد إلى طريق صحيح إن شاهد أي نقص أو فساد، وقال للناس لا يكون في أسيانكم أي نقص، وفي الحديث قصة شهيرة حيث رأى النبي صلى الله عليه وسلم ركاباً للقمح كان جافاً من أعلاه ومبلاً من أسفله، فقال: هذا غش يجب أن يماثل أعلاه أسفله فكان أمره بذلك خطوة ايجابية لتسحين أوضاع المسلمين الاقتصادية دون أن يقيم سوقاً يزاحم بها اليهود، وأثار سبيل الهداية في الضلالات الهالكة ليشعر الناس، بما هو أجود وما هو ردي، فالإسلام يقوم على

الغناء لا على الفقر والبؤس ولكن لا يعني هذا أن يصبح التكاثر في الأموال هو غايتنا المنشودة بل هو سبب رئيسي للوصول إلى أهدافنا العليا، إن ما نشاهده اليوم من تغير الأحوال السياسية ترجع أسبابها إلى شركات دولية كبرى، فهي تتجر في العالم كله والناس يضطرون إلى اشتراء منتجاتها، فلنفهم القوة الاقتصادية وأما أصحاب الفتيا فيفتون حول القضايا القديمة بطريق سهل ولكنهم يعانون مشقة حينما يواجهون القضايا الجديدة فيعجزون عن فهمها وتفهمها فينبغي لنا أن نروج بعض المصطلحات في الرسائل الصغيرة لعامة الناس على الأقل، ولنؤسس قسماً جديداً للتخصص في الاقتصاد الإسلامي كما يكون قسم للتخصص في الفقه والإفتاء، نحن الآن في حاجة إلى الاطلاع على مختلف أقسام الاقتصاد وما هي مشكلاته ومعضلاته حتى لا نواجه خسارة فادحة في السياسة والاقتصاد معاً؟ فعلياً أن نتعلم الجمع بين القديم الصالح والجديد النافع.

الشيخ محمد ضياء الدين:

قبل أن ندخل مادة الاقتصاد في المنهج الدراسي للمدارس الإسلامية علينا أن نقارن بين المصادر القديمة والجديدة في هذا الفن وننقل المصطلحات القديمة إلى المصطلحات الجديدة ونجمع مواداً مفيدة في شكل كتاب خاص صالح للقبول في المدارس، وليكن الارتباط وثيقاً فيما بيننا وبين مستولي المدارس الإسلامية ليقم لجنة خاصة بالإشراف عليه، وتبدأ سلسلة البحث العلمي حول هذا الموضوع وكيف ينفذ هذا المنهج، أما التنفيذ في المنهج الابتدائي فلا

يكون مناسباً لأن المنهج الحالي هو ثقيل جداً منذ البداية لا يستطيع أن يتحمل منهجاً آخر، نعم! ينبغي أن يقام برنامج وورشنة تربوية للأساتذة الذين يعلمون "نور الإيضاح" و"الهداية" ليطلعوا على مصطلحات جديدة ويكون أصحاب المدارس مسؤولين عن بعثهم لمدة شهر أو شهرين وبعد ذلك يهياً أولئك الأساتذة أذهان الطلاب حول الاقتصاد الإسلامي، وفي يقام مركز كبير لجميع المدارس والمؤسسات المالية الإسلامية، ويوفر التبرعات للطلاب الذين يتعلمون الاقتصاد، وترسل المنح الدراسية إليهم من كافة البلاد وخارجها، ولكن هذا ليس هدفنا بل هدفنا أن يتعرف الناس كلهم على الاقتصاد الإسلامي ويكونوا مطمئنين تجاهه، فهذا الأمر يتطلب النظر إلى الأوضاع الراهنة بكل جدية واهتمام بالغ.

الدكتور محمد منظور عالم:

قد انعقدت حفلتان في سنة واحدة في هذه القاعة التي تجلسون فيها اليوم، قبل سنتين فقط، وتفضل فيها سماحة الشيخ أبو الحسن علي الحسيني الندوي -رحمه الله- وشرفنا برئاسته الميمونة، فقال: إنني بلغت الآن ستين من عمري، فانقصوا منها عشرين من سنواتي الدراسية ثم تبقى أربعين سنة ولم أشاهد خلالها أي اجتماع مثل اليوم جمع سائر العلماء الأفاضل في وقت واحد، وبعد ذلك انعقدت الحفلة الثانية واشترك فيه الشيخ سعيد البانفوري واشترك في الحفلة الثالثة والرابعة أيضاً وكان موضوع البحث في ذلك الوقت "النقود" (Money)، أذكر على وجه الخصوص أن الدكتور عبد الحسيب مدير

لبنك الهندي المدخر (Reserve Bank of India) بين كيف تتم عملية إيجاد النقود بغاية من الوضوح والتفصيل، ودعى بعد ذلك الشيخ سعيد بالنبوري، فجاء على المنصة، وقال ما كنت أعلم من قبل ما قال الدكتور عبد الحسيب تـوا. فتعجبت كثيراً وتحيرت ولا أقدر على أن أتكلم شيئاً حتى أبدأ الدراسة والمطالعة، فهاتان القستان لهما أهمية كبرى ولذلك ذكرتهما الآن، فلا بد لنا أن نتبادل العلم، ونعلم أننا لا نقدر على تدريسكم ولكن نقدر على الاستفادة منكم. فقلت مرة لفضيلة الشيخ القاضي مجاهد الإسلام القاسمي رحمه الله قبل أن يؤسس مجمع الفقه الإسلامي هل يجب أن تدخل العلوم العصرية في المدارس الدينية أم لا؟ فكان جوابه تعبيراً واقعياً لما نشاهده اليوم، فقال اصبر لمدة عشرين سنة فقط، حتى تدخل ويبدأ العمل كله، فأرى أن هذه المؤسسة تكاد أن تتم عشرين سنة من عمرها ونشعر الحاجة إلى ما قال رحمه الله.

منظم الجلسة:

قد انعقدت هذه الحفلة حول الموضوع "الاقتصاد الإسلامي ونظمه في المدارس الدينية" فنعلم أن قضية المنهج الدراسي قضية خطيرة، وفي مناهج مدارسنا أدخلت المتون كثيراً والفرق بين المتون والشروح كبير، فالمتون تقوم على أقوال قوية وثابتة وأما الشروح فنقوم على أقوال مختلفة سواء أكانت ثابتة أم غير ثابتة؟ فأصحاب الفتيا يعلمون أن فقهاءنا قالوا: ينبغي لنا أن نفتي وفق ما نجد في كتب المتون لا في الذي يدون في الشروح والحواشي، فكتب المقررات

والمناهج تعتبر متوناً، لا تدخل في المنهج إلا بعد التحقيق والتمحيص والتفريق بين الجيد الصالح والردئ الزائد، فلا بد لنا من النظر في جدول الحصص الدراسية والمواد الصالحة للإدخال عند عملية إعداد المقرر للاقتصاد تحت إشراف العلماء والمحققين فهذا العمل يطلب الجهود منا وسيتم في عدة سنوات بمشيئة الله إن عزمنا ويكون مفيداً جداً لنا.

الدكتور أوصاف أحمد:

رئيس الحفل الكريم والمستمعين الكرام! أمرت أن أشكركم على ما واجهتم من مشقة للوصول إلى هذا البرنامج وقد كتبت كلمة الشكر في البرنامج أيضاً، وأظن أن توجيه الشكر في ختام أي مؤتمر وبرنامج صار طقساً من الطقوس المعاصرة.

أما أنا فليس أي علاقة بمثل هذا الطقس، وقد طالعت أخيراً قول الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن كنت عضواً من أعضاء مجمع الفقه الإسلامي وذلك، "لم يشكر الله الذي لا يشكر الناس" فالأحسن من أن أكون ممن يشكر الله بشكر الناس لذا أو إليكم شكراً جزيلاً فأولاً أشكر الله العلي القدير وأحمده حمداً كثيراً الذي مهد لنا الوصول إلى وسائل هامة صالحة لهذا البرنامج الذي كان انعقاده حلماً ولكن بفضل العظم صار حقيقة وليس هذا فقط بل أنعم علينا بنعم كثيرة لا تعد ولا تحصى.

وبعد! أرى من المناسب أن أذكر أمامكم المؤسسات التي اشتركت في عقد هذه الورشة، فأولاً أشكر مجمع الفقه الإسلامي

بالهند وأصحابه الذين رحبوا بعقدتها بصدور مفتوحة وأرسلوا كل ما لديهم من وسائل ضرورية ووفروها ونخص بالذكر منهم فضيلة الشيخ أمين العثماني الندوي، وفضيلة الشيخ خالد سيف الله الرحماني، والشيخ عتيق أحمد البستوي وغيرهم. وكذلك رئيس مؤسسة الدراسة الموضوعية الدكتور محمد منظور عالم الذي تفضل هنا فاشترك بما معه من وسائل قليلة ولكن ذات أهمية كبرى وأشكر مؤسسة التحقيق والتدريب حول الإسلام بجدة (Islamic Research and Training Institute Jeddah) التي هي عضو من أعضاء البنك الإسلامي المتطور فالفضل في عقد هذه الورشة يرجع أولاً إلى هذه المؤسسة التي قامت بدعم وسائل مالية والآن أرجع إلى بعض الأصحاب الكرام الذين بذلوا جهودهم شاركوا في هذه الورشة بأنفسهم وبمؤهلاتهم العلمية وبأموالهم الطيبة، فأولاً أشكر العلماء الذين ترأسوا هذه الورشة فهم الشيخ محمد سالم القاسمي مدير دار العلوم (وقف) بديوبند الذي تحمل كثيراً من المشاق في هذه الحرارة الشديدة وسافر من ديوبند إلى دلهي للحضور في هذه الورشة، وكذلك سعادة فضيلة نجاته الله الصديقي الذي سافر موجهاً المشقة من مدينة علي جراه إلى دلهي وقدم خطبة قيمة، ثم أشكر الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي الندوي حفظه الله مدير دار العلوم لندوة العلماء بلكنائو، والمفتي نعمة الله الأعظمي، والشيخ كاكاسعيد العمري، والشيخ المفتي صادق محي الدين وفضيلة الشيخ السيد نظام الدين المدير العام لهيئة قانون الأحوال الشخصية بالهند، فأشكرهم شكراً جزيلاً من أعماق قلبي، وأشكر غير أولئك الذين

كتبوا مقالاتهم حول العناوين المتنوعة تحليلاً ونقداً، وقدموا أماننا
مقالا تهم القيمة، وأشكر صديقي الدكتور عبد العظيم الإصلاحي
الذي شرفنا بزيارته الميمونة من جدة، وصديقي سراج الحق
المؤظف في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وأشكر أصحاب
المدارس الدينية المنتشرة في طول الهند وعرضها الذين تجشموا
متاعب السفر وحضور هذه الورشة و كما تفضل بعض الأعلام
بحضور الورشة من دار الأمور بكرناتك، ويتفضل هناك الدكتور
باغ سراج وكذلك يتفضل الدكتور محمد بلاتهُ من الجامعة
الإسلامية بشان تافورم من كيرالا، وعلى كل فلم تبق أية ناحية من
نواحي الهند حتى وفد الناس منها، وأخيراً لا يتم شكري وامتناني
إياكم إن لم أشكر أعمال مؤسسة الدراسة الموضوعية ومجمع الفقه
الإسلامي الذين بذلوا جهودهما المتواصلة وجعلوا عقد هذه الورشة
ممكناً لنا، فأشكرهم ألف مرة.

منظم الجلسة:

جزاكم الله جميعاً مشاركين ومستمعين، وقد رأيتم الآن
الدكتور أوصاف أحمد كيف شكركم بغاية من الدقة والجمال وإن كنت
مكانه فما كان ممكناً لي أن أودي كلمة أو كلمتين، فذلك يدل على
محبه وإخلاصه منا، كما يقول شاعر:
"الحب" لفظ يمكن أن يحويه قلب عاشق إذا انكمش، وهو دهر
إذا خرج منه واتسع.

فكلمة الدكتور تعبير صادق عن المحبة والإخلاص فيما بيننا، جزاه الله أحسن الجزاء، وأشكر بهذه المناسبة السارة العالم الكبير فضيلة الأستاذ الشيخ عبد القادر العارفي الذي تفضل من إيران والتحق هناك بالمؤسسات التعليمية والتحقيقية فنستفيد منه في مؤتمرات المجمع وسنستفيد إن شاء الله. وأشكره من قبل الدكتور أيضاً، ومن الممكن أن يبقى هناك بعض الأسماء دون ذكرها فالعفو عند الكرام فحبيب، وكانت هذه الحفلة حفلة عظيمة قل نظيرها بل كانت أكثر مما نتوقع، وذلك يدل على أن أصحاب المدارس الدينية يشعرون بأهميتها نفعها، وأدعو الله أن يجعلنا يحب بعضنا بعضاً بإخلاص وود، وأرجو منكم في المستقبل الحضور في مثل هذه البرامج ونكتب مراراً رسائل إلى أصحاب المدارس ونلتمس منهم أن يعقدوا برنامجاً خاصاً، وربما لا نجد أي رد ربما يكون ذلك بسبب نظام إداري ولا نسي الظن، ولكن بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع نتوقع منكم أنكم ستقدمون مجهوداتكم، وأخيراً أدعو بغاية من الإجلال والتكريم رئيس هذه الحفلة المباركة الشيخ المفتي صادق محي الدين لإلقاء خطبته الرئاسية لنستفيد منها استفادة كاملة.

الشيخ المفتي الدكتور صادق محي الدين:

أيها المستمعون الكرام! نعلم جميعاً أن بلادنا ليست من البلدان الإسلامية، وانتشر الإسلام فيها بفضل بعض عباد الله المخلصين، وكلما ازدهر الإسلام وتوسع نطاقه نشأت القضايا والتحديات فخلق الله سبحانه وتعالى عباده المخلصين والمجاهدين في سبيل الله كما

ولدا ليتخ أحمد السرهندي رحمه الله المجدد للألفية الثانية وغيره من العلماء الكرام وبعد أيام قلائل شاهدنا أن الله فوض هذا المهام إلى المؤسسات الدينية ومراكزها، ولم يزل ينتشر ويتوسع ولعبت مراكزنا الدينية خارج الهند دوراً هاماً لصيانة الدين الحنيف من التشوية وتوعية وشعور المسلمين بالإسلام حتى يستحق يكتب هذا العمل بمداد من نور، وليس هذا فقط بل أثر إخلاصهم ومحبتهم للأمة الإسلامية تأثيراً بالغاً، وأما المتخرجون في مدارسنا الدينية فيقومون بواجب الدعوة والإرشاد تجاه الأمة الإسلامية في مختلف نواحي الحياة، ومن الواضح أن قسم الاقتصاد والمال لا يخلو من خدماتهم العالية، ولذلك اجتمعنا هناك، فنشكر مجمع الفقه الإسلامي جزيلاً وكل من عاونه وساعده من الأفراد المخلصين ومن واجه المشقات في السفر في هذا الحر الشديد وحضروا البرنامج، وأرجو من الله العليّ القدير أن يكتب لنا النجاح والسداد.

إن هذا الاجتماع الذي جمع علماءنا الكرام والمتخصصين الكبار ليكون له أثر عميق ويستفد علماءنا حاملين لواء الاقتصاد الإسلامي ويتخصصون فيه، ويهدون الأمة الإسلامية، وأوجه شكراً جزيلاً إلى فضيلة الأستاذ خالد سيف الله الرحماني ومن معه من أصحابه المخلصين على ما ذكروا هذا العبد الحقير بهذه المناسبة السارة، وفي الواقع أن مثل هذه الحفلات تكون غذاءً روحياً لنا. والحقيقة أن من تذوق العلم لا يشتهي أي شيء إلا العلم ومصاحبة أهل العلم، وإذا ظهرت قضية فقهية ذات جهد كبير فيحلها العالم بعد إمعان النظر والتفكير البالغ يجد في نفسه بالغ السرور حتى لا يكاد

يعبر عن ذلك الفرح بكلماته، فهناك غذاء بدني وغذاء روحي،
فارتباطنا بالكتاب والسنة والقوانين الفقهية المدونة في الكتب ارتباط
وثيق وغذاء روحي فاستفدت كثيراً من هذا البرنامج المبارك، ونعلم
أن العلم والحصول عليه لا ينتهي حتى الموت أرى وجوهاً مرموقة
من العلماء الكبار والمتخصصين في الاقتصاد فاستفدت منهم استفادة
كاملة.

وأخيراً أود أن أشكر الدكتور أوصاف أحمد الذي ألقى كلمة
الشكر بغاية من الحسن والجمال.

الوثائق

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة ترشيحية

سماحة الشيخ السيد محمد الرابع الحسني الندوي^١

فضيلة الشيخ خالد سيف الله الرحماني / المحترم

أمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الهند

قد تلقيت دعوة المشاركة والحضور في الورشة التي يعقدها مجمع الفقه الإسلامي (الهند) ويسرني ويسعدني حضورها وأحتسب بذلك عندالله.

إلا أنني بالأسف الشديد لا أتمكن من الحضور في الجلسة المحددة بسبب سوء صحتي ووقوع الحر الشديد في هذه الأيام، ولكن مندوبنا سينوب عني ويكون شافياً وكافياً وأما بالنسبة لآرائي ومقترحاتي فقد قمت بالإشارة إلى بعض الأشياء في رسالتي إليك التي أعجبك ونوهت بذكرها.

إنني قدمت هذه الكلمات لأن هناك بوناً شاسعاً بين الأفكار الإسلامية والغربية حول الاقتصاد ومما لا شك فيه أن الإسلام أكد على التفكير في قضاء حوائج الحياة كما يظهر من هذين المثالين:

^١ . أمين عام دار العلوم التابعة لندوة العلماء.

أولهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب كأساً من رجل محتاج وباعها بالمزايدة وأعطاه درهماً لسد حاجاته واشترى فأساً بالآخر، وقال: اقطع الحطب وبعه وأقض به حاجتك، وبأينهما أن رجلاً من أصحابه في موسم الحج أراد أن يهب كل ما يمتلك من الأموال في سبيل الله فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال: وشطره؟ فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أيضاً وقال: التلث؟ فقال: التلث كثير ولكن أجازه بذلك ثم قال أن تذر عيالك أغنياء خير لهم من أن تذرهم عائلة يتكفون الناس.

يرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم بهذين المثالين إلى أصل مهم وضوابط بأن فكرة الاقتصاد عند الحاجة فكرة صحيحة ولكن النظام الغربي يختلف عن النظام الإسلامي اختلافاً كثيراً وهو أن يبذل الرجل قصارى الجهد على الحصول على الأموال الضخمة حسب المستطاع ولو على حساب الآخرين، إن بطن الإنسان له حد معين والناس كلهم سواء، "قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم وادي من الذهب لابتغى أن يكون له وادي آخر مثله ولو حصل له ذلك لابتغى ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب".

إن نظام الاقتصاد الغربي يتمثل في صورة هذا الإنسان وبهذا السبب يصير بعض الناس ذا ثروة عظيمة، وبعضهم في حاجة ماسة إلى لقمة العيش لوقت أو وقتين وهذا يتمثل في النظام الرأسمالي. واخترع الاقتصاد الشيوعي نظاماً للحصول على الاقتصاد لا خيار فيه للعمال وحرمان العمال من الترتيبات والمحفزات في الأعمال أعمالهم، والإسلام وضع نظاماً رائعاً للوقاية من هذين النقصين، ولذا

يجب علينا أن نرسم خططا ومشاريع تقوم على أحكام الإسلام الغراء التي تختلف عن هذين النظامين الغربيين.

إن الله وضع نظام الزكاة بالأخص لحل مشاكل الإنسان المالية والاقتصادية بشرط أن يستخدم هذا النظام استخداما صحيحا، كما قال سبحانه وتعالى: "وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون" (الروم: ٣٩)، ثم بين مفسد الربا وكراهيته ووصفه بالحرب ضد الله، ولا شك أن الربا يحل محل الأفعى يخاف الإنسان منه ويفر ولا يستطيع أن يقترب منه ويلمس جسمه.

إن الإسلام دين جامع وشامل لجميع حياة الإنسان لا يتوقف عند حد العقائد والعبادات بل يشتمل على جميع نواحي الحياة الإنسانية وفيها احتياجات الإنسان الطبيعية السليمة واقتصادياته الصحيحة، إن الإسلام لا يحث الناس على كسب الرزق فقط بل أوجبه في بعض الأحيان ولكنه مع ذلك وضع حداً ملحوظاً نظراً إلى احتياجات الإنسان كما يفهم من هذا المثال بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبة الجمعة يوماً من الأيام إذ جاءت قافلة تجارية كبيرة والتفت الناس إليها رغبة فيها فنبههم الله تعالى بأنهم يدعون إلى عبادة الله ولكنهم تركوا عبادته وسعوا إلى منافع الدنيا ثم قيل لهم أن تؤدوا الصلاة وابتغوا من فضل الله بعد قضاء الصلاة لسد حاجاتكم ذلك خير لكم لحصول على الدنيا والآخرة معا: "يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع، ذلكم خير

لكم إن كنتم تعلمون، فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" (الجمعة: ١٠).

والمثال الآخر كأن أبوبكر رضي الله عنه تاجراً كبيراً وعند توليه منصب الخلافة سافر لتجارته فسأل عمر رضي الله عنه كيف يمكن القيام بتنظيم أمور الأمة وشؤونها إن كنت على سفر، فأجاب من أين أفضي حاجاتي؟ فقال عمر رضي الله عنه خذها من الحكومة على سبيل المكافاة، فرضي بذلك نظراً إلى أهمية القيام بأمر الخلافة، ولو أراد أن يحصل على مكافأة حسب منصبه العالی لأمكن له بذلك لأنه كان خليفة ولكنه تقبل منها قدر ما يقضي حاجاته وتمسك بهذا العمل إلى أن لقي الله وهذه حقيقة ملموسة توجد في كتب التاريخ.

إنها قضية الإعداد فتقتضي الضرورة إحاطة جميع النواحي ومع مراعاة الأولوية والثانوية فيه، إن هناك تناقضاً كبيراً بين الأفكار الإسلامية والغربية، ويجب علينا أن نفكر فيها من ناحية إسلامية، إن الغرب يهتم بألوية تكثير الأموال وجعل الحرص والطمع أساساً فيها والإسلام يعطى الأولوية في سد الحاجات والمؤاساة الإنسانية والصلاح لجميع الإنسان فلماذا وضع نظاماً للزكاة، والنظام الغربي اهتم بالبنوك الربوية اهتماماً كبيراً إلى درجة لا يمكن وصفها ولا تظهر نتائجها السيئة بالفور إلا بعد خسارة فادحة كما نشاهد اليوم ما وقع فجأة على العالم بأجمعه من أزمات وتوارث، فلماذا علينا أن نبحث عن طريق يؤدي إلى الهدف السامي الصالح وقاية عن النواحي

السيئة، إن المدارس الإسلامية لها أهمية دينية ويجب علينا مراعاتها ولنا أن نأخذ مبادئ النبي التي صلى الله عليه وسلم جعلها في صلاة الجمعة أسوة لنا.

علينا أن نضع أمام أعيننا الأصول الإسلامية ونفكر في هذا الصدد كيف يمكن القيام بإعداد النظام الاقتصادي الإسلامي وتنسيقه وفقاً للأوضاع الجديدة والحوائج الإنسانية، إن الاقتصاد من أهم حاجات الحياة لا يمكن إهمالها في الحياة الإنسانية. ولذا نبحت عن حل المشاكل الاقتصادية في ضوء الأصول الإسلامية ونحمي أنفسنا عن آثار النظم الأخرى.

إن الجامعات الإسلامية فيها نظام رائع للدراسة والبحث أيضا ولكنها تحتاج إلى المزيد من تفعيل دور البحث والدراسة للوقاية من النظام الاقتصادي الغربي ولكن للأسف لم يتم هذا النظام فيها إلى الآن. إنني أعرف أهمية الاقتصاد وأرى ضرورة الخوض في قضاياها وطرقها وخططها بمزيد من الدقة والجودة وأكد على أن التفكير فيها لازم في ضوء الأفكار الإسلامية لا في ضوء الأفكار الأخرى تختلط فيها التجارة مع الربا.

وأرجو من السادة المتخصصين وخبراء الاقتصاد أنكم لا تدخرون وسعا في إثبات حبكم وورائكم للإسلام وإيراز أهميته وأحكامه القرآنية.

وهذه بعض كلماتي وأدعو الله أن يكتب لهذه الورشة التوفيق والنجاح وأعتذر إليكم بعدم حضوري في مجالسكم العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير حول ورشة "تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الإسلامية بالهند"

صار موضوع الاقتصاد الإسلامي اليوم على جانب عظيم من الخطورة والأهمية قبل بضعة أعوام، فالمصرفية الإسلامية انتشرت في كثير من الدول الكبيرة ويرى الاقتصاديون بعد الأزمة المالية الحالية الاقتصاد الإسلامي كنظام اقتصادي بديل. واتضح بعد التجارب في كثير من الدول أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام وحيد تعلق به أمان كبير للإنسانية التي تواجه ما تواجه من تفكك وفوضى واضطراب.

وهذه المساعي والممارسات تقتضي من علماء الأمة أن يبذلوا جهودهم ويطلقوا محاولاتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي ويقدموه كنظام بديل أفضل، وهذه حقيقة أن من أجل مساعي العلماء والمفكرين المتخصصين نال هذا الموضوع أهمية بالغة على المستوى العالمي، في مدة قصيرة. ولكن نأخذنا الحيرة حينما نرى أن علماء الهند الذين لهم دور كبير في تقديم الحلول الشرعية لكثير من القضايا العالمية حرموا من أي مبادرة في هذا المجال. ولعل عدم تدريس الاقتصاد الإسلامي الجديد في المدارس الدينية بالهند سبب رئيسي لهذا الحرمان.

في هذه الخلفية عقد مجمع الفقه الإسلامي بالهند ورشة حول موضوع "تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الإسلامية بالهند" بالتعاون مع مركز الدراسات الموضوعية بالهند ومركز البحث والتدريب الإسلامي التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، على مدى يومين (٢٩-٣٠ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ) الموافق ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠٠٩م. وعقدت هذه الورشة في قاعة جامعة همدرن بنبو دلهي التي شارك فيها جمع كبير من العلماء والمتخصصين والخبراء والمعنيين والسلطات المسؤولة عن المدارس الدينية. وقد مثل البنك الإسلامي للتنمية الدكتور عبد العظيم الإصلاحي (أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة) والدكتور سراج الحق (زميل في مركز البحث والتدريب الإسلامي التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة). وقد تحدث في الورشة كل من الأستاذ محمد سالم القاسمي (مدير دار العلوم وقف ديبوبند)، والدكتور نجات الله الصديقي (جامعة عليجراه الإسلامية)، والدكتور سعيد الرحمن الأعظمي الندوي (مدير دار العلوم ندوة العلماء لكاناؤ)، والأستاذ المفتي نعمة الله الأعظمي (أستاذ الحديث بدار العلوم ديبوبند)، والأستاذ السيد نظام الدين (أمير الشريعة ببيهار وأريسة وجهاركهند)، والأستاذ المفتي صادق محي الدين (مفتي بجامعة نظامية)، والأستاذ عبد القادر العارفي (إيران)، والأستاذ كاكاسعيد العمري (جامعة دار السلام، عمر آباد)، والأستاذ السيد محمد ولي الرحمان (جامعة رحمانية بمونغير)، والدكتور ايم وائي باغ سراج (كرناتك)، والدكتور رحمة الله (مومباي).

قد انطلقت أعمال الورشة بجلسة افتتاحية يوم السبت ٢٥/أبريل ٢٠٠٩م برئاسة فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي (مدير دار العلوم وقف بديوبند) استهلّت بتلاوة من القرآن الكريم. ورحب بهذا الجمع المبارك المتمثل في علماء الأمة الإسلامية وخبرائها الأستاذ عتيق أحمد البستوي القاسمي (سكرتير الشؤون العلمية بمجمع الفقه الإسلامي بالهند)، والدكتور محمد سراج الحق (زميل في مركز البحث والتدريب الإسلامي بجدة)، والدكتور اشتياق دانش (مركز الدراسات الموضوعية بالهند)، إثر ذلك ألقى فضيلة الشيخ خالد سيف الله الرحماني (الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي بالهند) كلمته الافتتاحية، رحب فيها بالحضور وألقى الضوء على أهمية المدارس الدينية وخدماتها، وقال فضيلته: إن لعلماء الأمة الإسلامية دور كبير في صالح المجتمع وفلاحها، وذكر ميزات الاقتصاد الإسلامي ودور العلماء في نشره وتوزيعه. وأكد أن علماء الهند بذلوا عنايتهم لهذا الموضوع في الأيام الماضية منهم فضيلة الشيخ السيد مناظر أحسن غيلاني الذي رشّح عنايته للاقتصاد الإسلامي وصنّف فيه كتاباً قيماً، ولكن انصرف نظر العلماء والمدارس الدينية عن هذا الموضوع في العصر الراهن لأسباب عديدة. وطالب فضيلته المشاركين في الورشة والعلماء أن يتقدموا إلى الأمام ويؤدوا مسؤولياتهم وينشروا تعاليم الإسلام السمحة ويرشدوا الناس إلى طريق الرشيد والهداية.

أعقبت هذا الخطاب الكلمة الأساسية للدكتور نجاة الله الصديقي أوضح فيها أهمية الاقتصاد الإسلامي وأشار إلى أمور مهمة

التي تجب مراعاتها في إعداد المقررات الدراسية للمدارس الدينية،
وهذه الأمور كما يلي:

١. تفهيم الحدود والمقاصد التي راعته الشريعة الإسلامية في
باب المالية الإسلامية.

٢. ينبغي أن ينال موضوع تاريخ الاقتصاد مكانة رئيسية في
المقررات الدراسية.

٣. إن تدوين المالية الإسلامية في ضوء نصوص القرآن
والسنة والتاريخ الإسلامي وأرض الواقع في مرحلة ابتدائية
الآن ويحتاج إلى عمل كبير من البحث والتحقيق. فينبغي
للمدارس الدينية أن تنجز عندها البحث الأساسي في هذا
الموضوع.

٤. تدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية يقتضي من
الطلاب نظرة عميقة في نشأة المالية الإسلامية الجديدة
وتطورها. فيجب أن يتصدر هذا الموضوع بين قائمة
المواد في المقررات.

٥. تجب مراعاة كل من النصوص والمقاصد والمصالح في
تدوين المالية الإسلامية. فيجب للمدارس الدينية إدخال
موضوع مقاصد الشريعة وخاصة المقاصد المالية في
مقرراتها.

وجذب فضيلته الانتباه إلى تقليل المقررات وإعدادها من جديد
للمدارس الدينية وأكد في هذا الصدد على الحصول على التعاون من
الجهات المختلفة.

وخاطب الجلسة كذلك الأستاذ عتيق أحمد البستوي معدداً أهداف المؤتمر وأسباب انعقاده في هذا الوقت وقال: إن المصرفية الإسلامية شاعت في ٢٣ دولة شدد إعجاب الناس في العالم كله، فهناك أكثر من ثلاث مائة مؤسسات مالية تعمل على أسس لا ربوية وعلى العلماء مسؤولية توجيههم، وأكد فضيلته أن توفير المعلومات حول النظريات في أبواب المالية الإسلامية أمر ضروري للمدارس الدينية.

وعقب ذلك ألقى الدكتور محمد منظور عالم (رئيس معهد الدراسات الموضوعية بنيودلهي) كلمة أوضح فيها خطورة هذا الموضوع، وقال: إن الهند ستكون قوة عالمية كبيرة في المستقبل وليس هناك أي خيار للحكومة الهندية لعدم قبول المصرفية الإسلامية، مشيراً إلى لجنة حكومية شكلت البحث هذا الموضوع أن تقريرها يكون إيجابياً، وأضاف فضيلته قائلاً إنه يجوز إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة في الهند ولا شك أن هناك عقبات في هذا الطريق ولكن يمكن تذليلها بالجهود الثابتة.

وخاطب الجلسة بهذه المناسبة الأستاذ سلمان حسيني الندوي (أستاذ بدار العلوم ندوة العلماء) وقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم - قد أخرج قضية الاقتصاد على كثير من القضايا الاجتماعية، فما جاءت الأحكام الاقتصادية إلا بعد السيطرة السياسية لأن إصلاح القضايا الاقتصادية لا يمكن بدونها. وركز فضيلته الانتباه إلى تجديد المصطلحات واللغة في المقررات الدراسية وأهمية التدريب العملي مع تفهيم النظريات.

وقدم الأستاذ زبير أحمد القاسمي كلمة الشكر لكل من أسهم
بجهد بناء في أعمال الورشة وخاصة للحضور. وسأل الله للجميع
حسن المثوبة وخير الجزاء.

وأخيراً ألقى فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي خطابه
الرئيسي أوضح فيه خطورة الموضوع وأهمية تدريس الاقتصاد
الإسلامي في المدارس الدينية. وأشاد فضيلة الشيخ باهتمام مجمع
الفقه الإسلامي والمؤسسات المساعدة بالقضايا المعاصرة التي تتعلق
بالأمة الإسلامية، وقال: إن هذه مبادرة طيبة أن العلماء جلسوا اليوم
لأداء فريضة دينية مهمة وهذا يبعث السرور أننا نحصل على مساعدة
المفكرين المتخصصين في هذا الأمر. وختمت الجلسة بدعاء فضيلته.
وناقشت الورشة في جلستها الأولى موضوع "تدريس
الاقتصاد والمالية الإسلامية في المدارس الدينية - الواقع
والاحتمالات" حيث ترأس الجلسة فضيلة الشيخ الدكتور سعيد الرحمن
الأعظمي الندوي (مدير دار العلوم ندوة العلماء)، وتحدث في الجلسة
أصحاب الفضيلة ومعالي العلماء والخبراء. فألقى فضيلة الشيخ خالد
سيف الله الرحماني كلمته بعنوان "الاقتصاد في مقررات المدارس
الدينية"، وتحدث فيه حول توفر موضوع الاقتصاد في القرآن،
والحديث والفقه والكتب الأخرى التي تتضمن مقررات المدارس
وركز على منهج التدريس لهذا الموضوع، وأشار فضيلته إلى أننا لا
نجد التفاصيل الجزئية في باب المعاملات بل نجد فيه الكليات
والمبادئ ولذلك مجال الاجتهاد واسع للفقهاء، ويمكن لهم مراعاة
المصالح ودرء المفسد باعتبار الزمان والأحوال، وأضاف قائلاً: إن

في موضوع التفسير لا يراعى الطلاب الأصول والمقاصد التي راعته الشريعة في أحكام المعاملات، والحقيقة أن الأصول في أحكام المعاملات توجد في كثير من الآيات القرآنية. وهكذا الحال في تدريس الحديث النبوي، حيث لا يجد الأستاذ وقتاً مناسباً لتدريس كتاب المعاملات بدقة وإمعان وبالخوض في المسائل الجزئية في أبواب العبادات، فلا يولي الاهتمام بالمقاصد الملحوظة فيها. وأكد فضيلته على التطور في منهج تدريس الفقه في المدارس الدينية حيث يطبق الأستاذ القضايا المالية الراهنة على تصريحات الفقهاء ويصف المصطلحات الجديدة للطلاب حسب الأبواب الفقهية. يساعد هذا المنهج على إقناع الطلاب أن هذه الأحكام ليست نظرية فقط بل هي عملية تطبيقية ويجدوا فيها حيوية. وأوضح فضيلته أهمية القواعد الفقهية في فقه المعاملات، وقال: إن القواعد نالت أهمية قليلة في مقررات المدارس وطالب من المدارس أن تدخل في مقرراتها كتاباً موجزاً في القواعد في مرحلة العالمية وكتاباً خاصاً في القواعد المالية لطلاب تدريب الإفتاء.

تلت هذا الخطاب كلمة الدكتور أوصاف أحمد بعنوان "تدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية وقفاً للمقتضيات الراهنة - المتطلبات والمخاطر" تحدث فيها عن خلفية المالية الإسلامية ووضعها الراهن. وعبر فضيلته عن رأيه أن عدد كبير من أفراد الأمة الإسلامية لا يعرفون مبادئ المصرفية الإسلامية ويستوي فيه خريجو المدارس والجامعات العصرية. فلو بدأت المدارس الدينية تدريس الاقتصاد الإسلامي لساعد على توفير الاطلاع للطلاب كما

يكون مساعداً على توعية عامة الناس بهذا الموضوع. وذكر الدكتور المدارس الدينية التي تدرس مادة الاقتصاد الإسلامي وتحدث عن مشكلات هذا الطريق. إشارة إلى المشكلات الإدارية والمالية والتعليمية بين أهمية الأساتذة البارعين وإعداد الكتب الدراسية. وأضاف قائلاً: إن ظهور المالية الإسلامية في العصر الراهن قد فتحت أبواباً كثيرة للمدارس الدينية فعلى المدارس الآن متابعة الأحوال والسعي للاستفادة منها.

وخاطب الجلسة الدكتور عبد العظيم الإصلاحي (أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز) وقال: إن موضوع المعاملات المالية الحديثة موضوع العلماء والفقهاء لأنهم درسوه من زمان قديم، وأكد فضيلته أن هيئة الرقابة الشرعية لا يمكن وجودها بدون علماء الشريعة الإسلامية، لأن العلماء هم الذين لهم حق إصدار الأحكام في المعاملات الجديدة هل تطابق مع أصول الشريعة الإسلامية أم لا؟ مؤملاً أن المدارس لو بدأت تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في مقرراتها ليكون أفضل وأكثر نجاحاً من الجامعات العصرية لأنها مادة المدارس الدينية من قديم، وتحدث فضيلته عن إمكانية تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس وذكر مرحلتين لتدريس هذا الموضوع، الأول: مرحلة توفير المعلومات حول مبادئ الاقتصاد وصوره الحديثة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، والثاني مرحلة الاختصاص، وتقضي هذه المرحلة دراسة بسيطة في موضوع المالية الإسلامية والموضوعات ذات الصلة. وذكر الدكتور عديداً من مشكلات هذا الطريق وقدّم لها حلاً مناسباً.

ويلى هذا الخطاب نقاش، ناقش فيه أصحاب الساحة والفضيلة المشاركون في الورشة وأعرب كثير منهم أن المدارس الدينية لم تركز عناية وافية على موضوع الاقتصاد الإسلامي ولو درّسته من قديم، وقالوا: إن فقه المعاملات في مقررات المدارس تقتضي التجديد حسب التغيرات الراهنة، وعبر كثير من المشاركين عن رجائهم أن المشكلة يمكن التغلب عليها بالتضامن والمسعى المشتركة.

وقال فضيلة الشيخ الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي في خطابه الرئيسي: إن القرآن مصدر التعاليم الاقتصادية ومنبع أصولها، فأساساً على هذا الكتاب يمكن إصلاح النظام الاقتصادي. وأضاف فضيلته أن طلاب المدارس الدينية يجهل عن تعاليم القرآن الاقتصادية رغم أن القرآن جزء مهم من مقررات المدارس. وقال فضيلته: إن المدارس لا تعطى هذا الموضوع عناية بالغة كما يدرّس فقه المعاملات فيها كموضوع ميّت، وعبر فضيلته عن سروره على انعقاد هذه الورشة ووصفها مبادرة طيبة وتكميلاً لحاجة العصر.

وتناولت الجلسة الثانية للورشة موضوع "تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية - الخطورة والمنفعة"، والتي ترأسها فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي (شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند)، قد بين الشيخ ايج عبد الرقيب أهمية تدريس الاقتصاد في المدارس الدينية وفوائده نيابة عن الدكتور محمد بلاتيه (أستاذ الاقتصاد بالجامعة الإسلامية شانتافورم)، وأخبر الدكتور تجارية في دراسة المالية الإسلامية بالجامعة الإسلامية شانتافورم بكيراله. وتحدث

الدكتور إيم وائي باغ سراج بهذه المناسبة حول أهمية التحقيق والتطور في هذا الموضوع وطالب من المدارس أن تربط النظرية بالمؤسسات المالية في مثل هذه الدراسات ليكون التدريس تجريبياً، وطالب بإنشاء الجمعيات التعاونية في المدارس الدينية لتكون هذه الجمعيات محطات التجربة للأساتذة والطلاب في مجال الاقتصاد الإسلامي. وخاطب الدكتور رحمة الله هذه الجلسة وبين مقاصد المدارس الإسلامية وقال: إنه ينبغي للمدارس أن تخرج من نفسية رد فعل وتساهم في المبادرات الإيجابية. وأضاف أننا في حاجة إلى بحث موضوع الاقتصاد الإسلامي بدلاً من موضوع المالية الإسلامية.

وإثر ذلك ناقش المشاركون نقاشاً مستفيضاً جاء في غرضه عدة مباحث قيمة. فأشار الدكتور عبد الرقيب إلى عناية المالية الإسلامية في المدارس الدينية وقدم نقاطاً مهمة ذات صلة، وهي كما يلي:

١. يجب أن تركز المدارس الدينية عنايتها على النظام الاجتماعي للزكاة أنها كيف تكون مثمرة للمجتمع وكيف يمكن وضع الحد من الفقر والشقاء.
٢. يمكن أن نجعل المساجد مراكز جمعيات القروض الحسنة لتكون محطات تجربة لطلاب المدارس ومدرسيها.
٣. ينبغي للمدارس أن تبذل عنايتها على مادة مائيكرو فينانس التي لا توفر فيها القروض الحسنة فحسب بل يستلهم الصارف من الدائن.
٤. تبيين الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي الجديد لطلاب المدارس الدينية ليوضحوها للناس.

٥. علينا أن نطلق حملة على النطاق الجماهيري لنمهد السبيل إلى المصرفية الإسلامية ونفهم الناس أن الاقتصاد الإسلامي هو النظام الوحيد الذي يقدر على إيقاد العالم من الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي يواجهها اليوم. وقال فضيلته: إن هذه الأمور لا يمكن إنجازها بدون مساعدة فعالة من العلماء.

عقب ذلك عبّر فضيلة الشيخ خالد سيف الله الرحماني عن رأيه وذكر هدفين لتدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية، فالأول: توفير الرجال البارعين للمؤسسات والشركات المالية الإسلامية، وتحقيقاً لهذا الغرض نحتاج إلى دراسة بسيطة في مرحلة التخصص، والثاني: الإرشاد الشرعي في القضايا التي تواجهها هذه المؤسسات، ويمكن إنجازها بعناية وجهد قليل وإجراء تعديلات في المقررات الدراسية الموجودة.

وتحدث فضيلة الشيخ المفتي نعمة الله الأعظمي حول تعريف علم الاقتصاد وأهميته في خطابه الرئيسي، فقال فضيلته: إن علم الاقتصاد ليس شيئاً جديداً للمدارس الإسلامية. فالرفاهية والأمن هما من أهم مقاصد علم الاقتصاد. وقد وضح القرآن هذه المقاصد مفصلاً. وأضاف أن النماذج القيمة للاقتصاد التي توجد في مصادر العلوم الإسلامية هي وسيلة وحيدة لإرشاد الإنسانية إلى سبيل الفلاح والنجاح. فنحن في حاجة إلى أخذ هذه النماذج الرائعة والعمل عليها في حياتنا اليومية. ونختار كل الوسائل التي نحتاج لتطبيق المعاملات الجديدة على مبادئ الشريعة وندخل أي مادة في مقرراتنا التي

تفتضيها الحاجة. وذكر فضيلته أن دار العلوم ديوبند قد أدخل مادة الرياضي في مقرراتها في الماضي فكذاك نفعل اليوم. وعبر فضيلته عن بالغ سروره في بعقد هذه الورشة وقال: إننا في حاجة إلى جهد متواصل لتعم تعاليم الإسلام ويمطر سحابه في كل أرض.

وناقش أصحاب الفضيلة والسماحة المشاركون في الجلسة الثالثة موضوع "تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية - المشاكل التعليمية" برئاسة فضيلة الشيخ كاكسا سعيد العمري (مدير جامعة السلام، عمرآباد). خاطب الدكتور أوصاف أحمد في بداية الجلسة وتحدث عن أهمية تدريس مبادئ العلوم الاجتماعية في المدارس وقال: إن في مادة الاقتصاد يكفي تدريس مبادئ الاقتصاد والنظام الاقتصادي في المرحلة الابتدائية. ويمكن تعيين المدة للأستاذ حسب الأحوال والظروف. وتحدث عن إعداد الكتب الدراسية وقال: إن تعيين اللغة التي تكون وسيلة التدريس أمر مهم قبل مرحلة إعداد الكتب لأن القضية تتعلق بها. وأشار فضيلته إلى الكتب البديلة لفترة الانتقال حتى تعد الكتب الدراسية. وتحدث أيضاً عن توفير المدرسين المتخصصين وأكد على وضع منهج للمدرسين لمدة ثلاثة أشهر لتدريبهم. وأضاف أن مرحلة التخصص في الاقتصاد للدراسة البسيطة لا يمكن للمدارس كلها بل يكفي للمدارس التي تتوفر لديها الوسائل.

وبين الدكتور عبد العظيم الإصلاحي في كلمته مرحلتين لدراسة الاقتصاد الإسلامي، فالأول، مرحلة ابتدائية وهي قصير المدة، وهدفها الإرشاد الشرعي في القضايا الاقتصادية. وأوضح فضيلته دور المدرسين في هذه المرحلة خاصة حيث يمكن لهم تقديم المصطلحات الجديدة والأمثلة المعاصرة في تدريس الأبواب ذات

الصلة في كتب الفقه والحديث، وقد أوضح الدكتور هذا الأمر بأمثلة عديدة. والمرحلة الثانية هي مرحلة الاختصاص للطلاب الذين يريدون الدراسة العميقة في هذا الفن. تكون مدة هذه المرحلة عاماً أو عامين ويشتمل هذه المرحلة على موضوعات القواعد المالية، والاقتصاد، والصرفية، وفقه المعاملات، ومقاصد الشريعة والتدريب العملي. وقال: إن التدريب العملي للطلاب لازم في المؤسسات المالية لكي لا يبقوا في حدود النظريات والمبادئ.

وبعد ذلك ناقش أصحاب الفضيلة والسماحة المشاركون نقاشاً سلط الضوء على الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع. فذكر فضيلة الشيخ شعيب أحمد الإصلاحي مشكلتين أولاً توفير الكتب باللغة الأردنية في هذا الفن وثانياً توفير المدرسين المتخصصين. وعبر فضيلة الشيخ عبد الله المعروف عن رأيه وطالب من المؤسسات الإسلامية لوضع وتدوين المصطلحات الاقتصادية الجديدة في كتاب يستفيد منه المدرسون ويوضحوا هذه المباحث للطلاب خلال التدريس. وقال فضيلة الشيخ المفتي صادق محي الدين أنه يجب أن يكون الدرس حسب مقتضيات العصر وأكد على إنشاء شعبة التخصص في المالية الإسلامية مثل التخصصات الأخرى في المدارس الإسلامية. وقال: إن أساس المدارس الإسلامية على التوكل على الله فلا حاجة إلى إبداء القلق والاضطراب تجاه المشاكل المالية والإدارية. وطالب فضيلته بإنشاء المؤسسات المختصة لتدريس الاقتصاد الإسلامي التي يدرس فيها العلماء والخبراء. وقال فضيلة الشيخ عبد القادر العارفي (إيران) بهذه المناسبة إنه لا يمكن لطلاب المدارس كلهم أن يكونوا

خبراء في الاقتصاد الإسلامي، بل إنه يكفي إدخال كتاب يشتمل على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتعريف الموجز بالمصطلحات الجديدة. وقال فضيلته: إن كتاب الأستاذ المفتي محمد تقي العثماني "الاقتصاد المعاصر" رائع لهذا الغرض وقد أدخلناه في مدارس كثيرة عندنا في إيران وباكستان. وذكر أيضاً المرحلة الثانية للطلاب الذين يريدون الاختصاص في الاقتصاد الإسلامي فيمكن بدأ شعبة الاختصاص كما فعلنا في باكستان. وأضاف أن هناك كتبا قيمة في هذا الموضوع في اللغة العربية وتغني هذه الكتب من تعلم أي لغة أخرى لدراسة هذا الموضوع. وأكد فضيلته أهمية إعداد دليل في هذا الموضوع يستفيد منه المدرسون والطلاب.

وقال فضيلة الشيخ جنيد عالم القاسمي (مفتي الإمارة الشرعية فلواري شريف بتة) إنه ليس هناك نموذج رائع للمدارس فطبعاً تتأمل في أخذ هذا البرنامج فينبغي لنا أن نحمل المدارس الكبرى مسؤولية بدءه فيقلده المدارس الأخرى بدون سعي وجهد. وتحدث عن إعداد الكتب الدراسية وقال: إنه يجب أن يكون الكتب في لغة يفهما أهل المدارس جيداً، وكذلك يجب أن يكون هناك حوافز للطلاب ليرغبوا في دراسة هذا الموضوع. وقال الأستاذ صفدر زبير الندوي بهذه المناسبة إنه يجب أن تعادل شهادة الاختصاص في الاقتصاد الإسلامي مقررات الدراسة في الجامعات العصرية لكي لا يضيع وقت الطلاب في دراسته.

وقال فضيلة الشيخ كاكاسعيد العمري في خطابه الرئيسي: إنه مبادرة طيبة، ويمكن أن تكون في طريقها مشاكل، ولكن أتيقن أننا

سنذلل هذه العقبات، وأضاف أنه لا يكفي تدريس المصطلحات الجديدة فحسب بل يلزم تدريس النظام الاقتصادي الشائع بكل بسط وتفصيل. وفيه دور كبير لمدرسي المدارس الدينية. وقال: إنه يجب للمدرسين التمكن من اللغة الإنجليزية ليكون مأخذ علمهم مأخذاً أصلياً. ويلزم لهم أن يدرسوا حول الموضوعات المعينة ليوسع فهمهم. وذكر فضيلته مقاصد تدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية وقال: إنه يلزم أن نراعي المقاصد الكلية والأصلية ولا نراعي فقط المقاصد الجزئية في الأبواب المختلفة. فعلياً أن نسعى ونبذل جهودنا لإنقاذ الإنسانية من النظام الاقتصادي الراهن الجائر ونعمّ تعاليم الإسلام العادلة. وعبر فضيلته عن أسفه على غفلة العلماء عن قضايا العصر وقال: إنهم ليسوا متفكرين في إنقاذ الإنسانية من لعنة الربا والحقيقة أن الخبراء والمتخصصين هم أكبر عناية في هذا الموضوع. وطالب فضيلته من العلماء المشاركين أن يساعدهم مساعدة كاملة وبيذلوا جهودهم لاستنقاذ الناس من هذا الجور والتعسف.

وتناولت الجلسة الرابعة موضوع "تدريس الاقتصاد الإسلامي - المشاكل المالية والإدارية"، حيث ترأسها فضيلة الشيخ السيد نظام الدين. وخاطب الجلسة الدكتور إحسان الحق وقال: إن العلماء عندهم مقياس القرآن والقواعد، فيقيسون القضايا عليه ويقضون فيها بسهولة. وتحدث الدكتور أوصاف أحمد عن المشاكل المالية التي تواجهها المدارس الدينية في حالة بدء مقرر الاقتصاد الإسلامي عندها. وقال فضيلته إن إجراء هذا البرنامج على أساس التمويل الذاتي يكون أفضل وأسهل للمدارس الدينية كما جربها الجامعة الإسلامية

شانتافورم. وهذا مبني على حقيقة حيث يفتح هذا البرنامج أبواباً كثيرة أمام الطلاب للكسب والمعيشة بعد التخرج فيه.

وعبر الدكتور محمد منظور عالم عن رأيه بهذه المناسبة وقال: إن مشكلة توفير المالية لهذا الأمر مهمة ويقتضي التفكير والتخطيط، وأكد فضيلته على ضرورة إقناع المتبرعين وأولى الفضل أن الإنفاق في مثل هذه المشاريع ليس كالإنفاق في بناء المدارس الدينية والمكاتب لتحفيظ القرآن. وطالب من العلماء أن يبذلوا عنايتهم في هذا الأمر. وقال: إنه ينبغي للمدارس الدينية أن يشكلوا لجنة لهذا الغرض تزور وتلاقى التجار وأصحاب الخير والعطاء وتسعى في إنشاء وقف لحل هذه المشكلة المالية. وعبر الدكتور عبد العظيم الإصلاحي عن رأيه وقال: إن إجراء هذا البرنامج على أساس التمويل الذاتي يكون أفضل ويمكن أن تعطي المنح الدراسية لمن لا يستطيع من الطلاب تحمل الرسوم التعليمية. وأكد أيضاً أن يكون عاماً لكل من المسلمين وغيرهم.

وفي خطابه الرئيسي وصف فضيلة الشيخ السيد نظام الدين هذه الورشة مبادرة مهمة. وقال: إن المدارس اليوم في حاجة إلى الرجوع إلى أصلها. لأن هذا الرجوع يرشدهم إلى النجاح والسعادة. وذكر فضيلته دور المدارس الإسلامية في بناء المجتمع وعبر عن أسفه إن الأعداء يفهمون أهمية المدارس أكثر من أصدقائها. وأضاف قائلاً أن المدارس يؤدي دورها المهم في بناء المجتمع إذ يكون أهل المدارس مخلصين ويكون فيهم حمية دينية. والمشاكل المالية

والإدارية لا تهم كثيراً لأن المدارس قد أدت دورها العظيم في حالة الفقر والإفلاس.

وعقدت الجلسة الختامية لهذه الورشة برئاسة فضيلة الشيخ المفتي صادق محي الدين. عبر الدكتور إحسان الحق في بدء هذه الجلسة عن رأيه وقال: إن الاختصاص في الاقتصاد يقتضي التعمق والدراسة البسيطة في الموضوع ونحن لا نتوخى هذا من طلاب المدارس الإسلامية بل نطالبهم بتوجيه الأمة في القضايا الاقتصادية المعاصرة. وخطب الجلسة فضيلة الشيخ ياسين وقال: إن هذا الجمع الكريم من العلماء والخبراء يمثل أحسن الاجتماعات إن شاء الله يكون هذا اللقاء مثمراً للأمة الإسلامية وللعالم كله. وأكد فضيلته على أهمية تدريب المدرسين وطالب من المؤسسات الخيرية أن تدون كتباً في هذا الموضوع خاصة لطلاب المدارس الدينية ومدرسيها ليستفيدوا منها.

وكذلك خاطب الجلسة فضيلة الشيخ المفتي فضيل الرحمن هلال العثماني وأوضح في خطابه خطورة الموضوع ووصف هذه الورشة بمبادرة طيبة. وأكد فضيلته أننا في حاجة إلى فهم القوة الاقتصادية. فنحن نرى في حياة النبي صلى الله عليه وسلم - المباركة أنه بذل أقصى جهوده وعنايته في هذا الأمر وبعد الهجرة أنشأ سوقاً حرة في المدينة. فنرى أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يزور السوق ويرشد الناس في معاملاتهم. وأضاف فضيلته أنه ينبغي لنا أن نرى العلوم كنافع وغير نافع ولا نقسمها في العلوم الجديدة والقديمة.

وإثر ذلك تم تقديم التوصيات والقرارات لدى المشاركين فوافق الجميع على تلك التوصيات. وقدم الدكتور أوصاف أحمد كلمات التشكر والامتنان تقدم فيها بخالص الشكر والتقدير للمؤسسات التي أسهمت في عقد هذه الورشة، وللباحثين الذين أغنوا هذه الورشة ببحوثهم القيمة، ولرؤساء الجلسات المختلفة وخاصة للحضور.

وقال فضيلة الشيخ المفتي صادق محي الدين في خطابه الرئيسي: إن العلماء قد أدوا دوراً كبيراً في كل عصر ومصر لحل القضايا التي واجهها العالم. واليوم جمعوا لأداء هذه الفريضة المهمة وأعرب عن رجائه أن الجهود الصادقة لعلماء الأمة تكون مثمرة ويخرج من المدارس العلماء والخبراء الذين يؤدون دوراً كبيراً في إنقاذ العالم من النظام الجائر وإنشاء النظام الإسلامي والمؤسسات الإسلامية المالية.

* * *

كلمة ترحيب

• فضيلة الشيخ عتيق أحمد البستوي

الحمد لله الذي أحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث،
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله الأمين الذي بين
لنا الحلال والحرام، وأوضح علينا طرق الكسب بقوله وعمله وعلى
آله وصحبه الذين فازوا بالدرجات العلى بالاهتداء بهديه والتمسك
بشريعته، أما بعد!

رئيس الحفل الكريم فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي حفظه
الله، رئيس دار العلوم للوقف بديوبند، والعلماء الكبار والمفكرين من
الجامعات والمعاهد والمدارس المختلفة!

أولاً أشكركم شكراً جزيلاً في هذا البرنامج المتفرد، ويشكر
المسؤولون عن مجمع الفقه الإسلامي أيضاً من أعماق قلوبهم على ما
واجهتم من المشاق والصعوبات في السفر، وشرفتمونا بلقائكم
الميمون، وجعلتم البرنامج منوراً، بالنظر إلى أهمية هذا البرنامج الذي
لديه هدف عظيم، إن حضوركم فيها ومشاركتم تدل على رغباتكم
في الموضوع المحدد لهذا البرنامج في جانب كما تدل على أنكم
تعتبرون مجمع الفقه الإسلامي مؤسستكم، وتعاونون كل أنواع المشقة
للحضور في برامجها المتواضعة.

• سكرتير الشؤون العلمية لمجمع الفقه الإسلامي الهند.

أيها السادة!

إن هذه الورشة التي تستغرق يومين تتعقد حول الموضوع، "دراسة الاقتصاد الإسلامي في المدارس الهندية" بتعاون مشترك من مجمع الفقه الإسلامي بالهند، ومركز الدراسات الموضوعية بدلهي (IOS) والبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

إن أهمية الموضوع بالنظر إلى أوضاع الاقتصاد العالمي الراهن يجلب عن التعريف، والنظام الاقتصادي الذي راج منذ قرنين أو ثلاثة قرون، وقام على الربا والاستغلال صار يلفظ نفسه الأخير، والمباني الشامخة والشركات الدولية للاقتصاد العالمي لم تنزل تتدهور يوماً بعد يوم، وكساد الاقتصاد قد أذهب لب البلدان الراقية، والسلطات الدولية، والمتخصصون في الاقتصاد في العالم كله أصبحوا في حيرة ودهشة حول معالجة هذا الكساد المهلك، ويتفكرون في تقوية بنیان الاقتصاد العالمي من جديد.

ويتمثل لنا اليوم المشهد الذي صورته القرآن الكريم في آية "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" ونظام الاقتصاد المبني على الربا يتفرد ويتطير كأوراق اللعبة، فنظام الاقتصاد الرأسمالي يكاد يلقي مصرعه بعد ما قضى على نظام الاقتصاد الشيوعي، فالمتخصصون في حيرة واضطراب ماذا يقدمون للبشرية من نظام اقتصادي لينقذوها من هذا المهوي الاقتصادي ويقودوها نحو العدل الاقتصادي واستقراره وأما نظام الاقتصاد الإسلامي فكان يتقوى إلى حد ما منذ آخر النصف الأخير من القرن العشرين ولكنه لم ينل أي قبول لدى المتخصصين، فإنهم كانوا يتفكرون كيف يقوم هذا النظام بلا أي ربا، بل كانوا

ينظرون إليه بعيون التهكم والاستهزاء إذا سمعوا لفظ المصرفية الإسلامية أو نظام الاقتصاد الإسلامي، ويعتبرون من كل يتكلم عنه أنهم أصيبوا بالجنون، ولكن تغيرت الأوضاع وأدى فشل النظام المعاصر إلى تجربة هذه النسخة التي كانوا يستكفون عن سماعها. فنظام الاقتصاد الإسلامي هو الذي يقدر على إنقاذ البشرية جمعاء من الهلاك والدمار وتحقيق يضمن استقرارا اقتصاديا تبنى على العدل والبقاء، ولكن نقول بالأسف الشديد إننا نقف اليوم موقفا لايسمح أن يوفر نظام الاقتصاد الإسلامي بصورة أفضل تقوم على تعاليم الإسلام وأصولها، فنحن مسؤولون عن القيام بهذه الفريضة ببذل الجهود المتواصلة والسعي الدؤوب.

والبنك الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية صارت حقيقة، وإن كانت نسبتها قليلة بالنظر إلى نظام الاقتصاد العالمي، ولكن بحمد الله تزداد وترتقي يوماً فيوماً، كما كتب الدكتور أوصاف أحمد قائلاً:

"إن المتخصصين يقدرّون اليوم أن أعمال المصرفية الإسلامية قد راجت على الأقل في ٢٣ بلداً بشكل أو بآخر، ولديها ممتلكات خمس مائة مليار دولار، ومع أن هذا المبلغ يبدو في ظاهره كثيراً ولكنه كقطرة من البحر. ولكن الذي يجذب المتخصصين إليه هو ارتفاعه بسرعة عجيبة، ووفق تقديرات شركة المعيار والفقير (Standard & poor company) إن البنكة الإسلامية ترتقي بنسبة عشر في المائة سنوياً ويرى أن اليوم تعمل أكثر من ثلاث مائة مؤسسة مالية على نظام غير "ربوي" (رقم الصفحة ٤-٥).

فالحاجة ماسة في الأوضاع الراهنة إلى إعداد وتأهيل عدد كبير من العلماء الذين تخصصوا في علوم الاقتصاد في ضوء الكتاب والسنة والفقہ الإسلامي، وتفقهوا في فقه المعاملات بوجه خاص بالإضافة إلى التطلع القوي في نظام الاقتصاد المعاصر والمؤسسات المالية، وأرى أن بدء مقرر دراسي لغاية شهر أو شهرين فقط لهذا الغرض لا يكفي أبداً، أرى من المناسب انعقاد الدراسة بعد شهر أو شهرين.

ولتكن هذه الدورة لمدة سنتين للمتخرجين الأذكياء من المدارس الدينية، ولمدة سنة فقط للأساتذة الذين لا يحتاجون إلى المزيد من دراسة الاقتصاد الإسلامي ويمكن الاستفادة من مقررات مختصرة في مرحلة اشقالية ولكنها لاتسمن ولا تغني من جوع. ونلتمس من مسؤولي عن المدارس الدينية، والأساتذة المتخصصين بوجه خاص أن يعبروا عما في ضمائرهم حول الاقتصاد العام والاقتصاد الإسلامي وأهيمتهما، هل يحتاج إلى إدخاله في المنهج الدراسي للمدارس الدينية أو لا؟ وإن احتاج فبأي مقدار وفي أي مرحلة وكيف يوفر لذلك الفراغ في المنهج؟ وهل يحتاج إلى إدخاله في المنهج التعليمي أو الدراسة فحسب، أو يلقي بعض المحاضرات أمام الطلاب توضيحاً لأهميته وأصوله. أرى من المناسب أن يناقش العلماء والمسؤولون عن المدارس المتخصصين في الاقتصاد للتوصل إلى نتيجة حسنة. وأما تدريب المتخرجين للأذكياء من المدارس الدينية حول الاقتصاد الإسلامي ونظام المال الإسلامي في مراحل التخصصية فلا

ينكر أحد احتياجاته، فالحاجة ماسة إلى العلماء المتخصصين في نظام الاقتصاد الإسلامي، وفقه المعاملات بالإضافة إلى التطلع في نظام الاقتصاد المعاصر، ومصطلحاته ومؤسساته المهمة لقيادة البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية قيادة شرعية، وتحقيقاً لهذا الهدف يجب إعداد وإطلاق منهج لمدة سنتين بالاستفادة من خدمات المتخصصين، ولا بد أن يتم كفالة هؤلاء الطلبة المتخرجين ماليًا والطمأنينة ليقوموا بأداء واجباتهم بغاية من الراحة، ويكونوا مؤهلين لهذا الهدف المنشود الذي تبذل كل هذه الجهود لتحقيقه.

وأخيراً أشكركم شكراً جزيلاً من قبل مجمع الفقه الإسلامي بالهند، ومركز الدراسات الموضوعية (IOS) وأكون متفائلاً بحضوركم ومشاركتكم، وإني على يقين تام أن هذه الورشة تجلب نفعاً كثيراً في صورة مقترحات وآراء مفيدة وقرارات جيدة تترك أثراً بعيداً المدى في المستقبل بفضل إخلاصكم، وعواطفكم الطيبة، ونقاشكم المثمر بإذن الله تعالى!

كلمة ترحيب

• الدكتور بمبانك بي بروجون كورو

رئيس الحفل الكريم وعلماء الإسلام والمتخرجين في المدارس الدينية!

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أولاً أشكر مركز الدراسات الموضوعية (بنيو دلهي) ومجمع الفقه الإسلامي بالهند شكراً جزيلاً على ما قاما بعقد هذه الورشة القومية حول الموضوع "المالية الإسلامية" في المدارس الهندية بالتعاون مع معهد البحث والتدريب الإسلامي للمجموعة الإسلامية للتنمية ببالغ الإخلاص والود، وأنا معترف بالجميل لكل من تفضل من أساتذة المدارس الإسلامية، وعلماء الكبار، وخبراء الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية على أنهم شرفونا بلقائهم وبقبولهم رئاسة هذه الورشة.

أيها الضيوف الكرام!

إنكم تعرفون معرفة جيدة أن المسلمين اليوم في العالم كله يرغبون بشدة في تطبيق حياتهم في ضوء تعاليم الإسلام الغراء وأن

• المدير العام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع البنك الإسلامي للتنمية (بجدة).

يشكلوا إداراتهم الاجتماعية وفقاً لما جاء في القيم الإسلامية، ولإكمال هذه الرغبات لا بد لنا أن نستعرض جيداً هذه الآمال والمخاوف التي تتعلق بها، قد انتشرت المدارس الإسلامية اليوم في العالم الإسلامي كله، وتوجد في سائر المجتمعات سواء أكانت فيه أغلبية المسلمين أو أقليتهم، والهند أيضاً من تلك البلاد العظمى، وحقاً أن هذه المدارس لعبت دوراً هاماً تاريخياً في تحلية أجيال المسلمين المختلفة بتعليم الكتاب والسنة إلى قرون طوال. وقد قام نظام التعليم الإسلامي بتكميل حوائج المسلمين في العصر كله، وانسجم هذا النظام مع تطوير اجتماع المسلمين وأمنياتهم. والفضل في ذلك يرجع إلى علمائنا الكبار وإلى أساتذة هذه المدارس على وجه الخصوص.

أهنئهم بهذه المناسبة السارة من قبل جميع أفراد الأمة لدورهم العظيم في خدمة العلوم الإسلامية، وترويج القراءة والكتابة، ولبذل جهودهم المتواصلة لمنح المسلمين العزة والكرامة والفخار، وأرى من المناسب أن أذكر بعض ما قام هؤلاء العلماء الكبار بنفخ روح الحماسة والعلوم الدينية في المسلمين في مختلف أنحاء العالم بهذه المدارس، وأود أن أذكر بعض التضحيات التي قام بها أساتذتنا في نشر تعاليم الإسلام إلى طبقات المسلمين المحرومين.

والجدير بالذكر أن هذه المدارس لم تستند قط في تاريخها الطويل من مراعات الحكومة، بل كانت حرة دائماً، وهذا سبب عظمتها وافتخارها، ولها سيادة تامة في نظم تعاليمها وتربيتها، وفي وضع برامجها، وإعداد المقررات واختيار كتبها الدراسية، ولم يرئسها الحكومات الإسلامية بل رئسها عامة المسلمين الذين قدموا

حلولاً لمشكلة المدارس المالية بتقديم مساعداتهم من قبل أوقافهم وأموال زكاتهم ومن اكتسابهم الذاتي الذين حصلوا عليه من كد اليمين وعرق الجبين، واستجابوا في كل مرة لعلمائهم الكبار من أجل التعليم الديني، ولم يظل التعليم الإسلامي سبباً مؤثراً في تكوين أطفال المسلمين مؤهلين لمستقبلهم، ومضى في تاريخنا الطويل رجال من المجتهدين والفقهاء الذين أيقنوا أن هداية المسلمين إلى الصراط المستقيم لا تتم إلا بالكتاب والسنة، ولتشكر هذه المدارس أيضاً لأنها قضت حاجة التعليم لطبقات المسلمين المحرومة التي لا يمكن لها الوصول إلى قصور التعليم الجديد اللامعة، ولنشعر أن المجتمع الإنساني العالمي قد مر بتغييرات عظيمة ومنا زال يمر، فينبغي لعلمائنا ومخرجينا أن يطالعوا هذه التغييرات بإمعان النظر لينسجموا مع تعاليم الإسلام من المستقبل.

والشعور الإسلامي يظهر في حياتنا من طرق مختلفة، والمجتمع الإسلامي يرغب في تكوين مؤسسات الأوقاف وأموال الزكاة من جديد، وفي جعلها أكثر تأثيراً وفعالية، وتجارنتا تنتظر إلى إجراءات جديدة مؤثرة لتعيش في ضوء قيم الإسلام وتتحرر من لعنات الربا وتبحث عن متبادل غير ربوي، فكون ونحن نستريح مطمئنين إلى أن بعض الجهود تبذل في شكل المؤسسات المالية الإسلامية، وتسعى إلى رقى وازدهار خطوة بعد خطوة، فالاعتماد الإسلامي (Islamic Audit) والمحاسبة الإسلامية (Islamic Accounting) والإشراف الشرعي وغيرها (Shariah Supervision) برزت كخصائص التجارة الإسلامية، فنحن في حاجة في العصر

الراهن إلى مؤسسات مختصة بهذه الشؤون، ونحتاج إلى المتخصصين الذين يقومون بتولي هذه المؤسسات، ونرجو من أساتذة المدارس أنهم يرشدوننا إلى هؤلاء المهرة، ونحتاج أيضاً إلى إرشاد العلماء والفقهاء في الأمور التالية:

١. إنشاء مؤسسات الأوقاف وأموال الزكاة من جديد في العصر الراهن.
٢. كيف تكون الهيئات الشرعية مؤثرة في الإشراف الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية.
٣. نظم التجارات التي تطابق الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية.
٤. توافق سياسات الشعب مع أصول الإسلام وهدايتهم في ضوءها.
٥. إنشاء المؤسسات المتعلقة بالمحاسبة الإسلامية واعتمادها وفعاليتها. فالمرجو منكم أيها العلماء الكبار أن ترشدونا إلى سواء السبيل في الأمور المذكورة أعدها.

أيها السادة الفضلاء!

أرجو منكم أن توافقونا على أن المدارس الإسلامية المنتشرة في العالم كله هي المكان الوحيد الذي نجد في رحابه مثل هؤلاء المهرة، وهي تقودنا إلى القيام بخطط جيدة، ننتيقن أنكم تقبلون هذا التحدي، وتوصلون التعليم الديني إلى مكان عال بالعمل لا بالقول فقط، الذي يقود المسلمين إلى المزيد من الرقى والازدهار علماً

ومعرفة في المستقبل، أرى أن المتخصصين في العلوم الدينية والعلماء الكبار قد علموا أن الوقت قد حان لتكوين نظام تعليمي جديد للمسلمين، لكي لا يعيش المسلمون فقط بل البشرية كلها حياة مباركة في عصر جديد، أتيقن أنكم شرفتموني بلقائكم حاملين عاطفة دينية ومشاعر حسنة، لكي نجلس معا ونتدبر كيف ينسجم حياتنا الحالية مع قيم الإسلام وتعاليمه، وينبغي أن يكون نظام التعليم الديني محيطاً لحياتنا من كل جانب، وحتى حوائجنا الدينية، ولا يكون جانب التجارة والمال منعزلاً عنه، لكي نرتقي إلى نظام عالمي جديد في ضوء الكتاب والسنة.

أرجو من الله رجاء قوياً أن يوفقكم في وضع برنامج ابتدائي يكون جامعاً لمختلف جوانب حياتنا بالإضافة إلى إعداد الكتب الدراسية، وتوفير الرجال، وعليكم أن تلقوا ضوءاً على ما تواجهون من المشاكل في إعداد المقررات الدراسية لكي نفهم كيف نتجنب منها، وأعلم جيداً أن هذا الأمر ليس ليوم واحد بل هذا عمل متواصل، فيه حاجة إلى تغييرات طبقاً لما يتقاضى العصر. إن تقديم تعاليم الإسلامية في قوالب جديدة أمر عظيم له حاجة شديدة إلى وسائل كبرى، وأيقنت أن هذا الأمر إذا أحرز التقدم في الدول الأعضاء لمنظمة التنظيم الإسلامي (OIC) للتعليم الديني، وتم إعداد المقررات والكتب الدراسية التي تسد حاجة العصر الراهن ينال ذلك تقديراً حسناً، ويضطرون إلى قبول هذا النظام، فهذه هي تحديات يواجهها اليوم علماءنا الكبار.

وأيقنت أن هذه الورشة تكون ناجحة في رسم خطة بدائية في
النهاية تحرك بنك التطوير الإسلامي لتنظيم مثل هذه الورشات في
الدول الأخرى والمجتمعات المسلمة على وجه الخصوص.
وأخيراً أرجو أن ضيوف هذه الورشة الكرام يوفقون في
إعداد خطة تكون سبباً لإنشاء معهد للتعليم العالي في الهند يضع
المقررات والكتب الدراسية التي تتوافق مع حوائج المسلمين والعصر
الراهن كليهما.
وأخيراً أقدم خالص أميناتي ودعواتي لنجاح هذه الورشة التي
قل نظيرها في العالم.

كلمة افتتاحية

الشيخ خالد سيف الله الرحماني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد!

سماحة رئيس الجلسة، فضيلة المشاركين والإخوة الكرام!

هذه حقيقة يشهد عليها التاريخ القديم والحديث أن المدارس الدينية هي المراكز الكبرى لإعداد الأشخاص والكفاءات المطلوبة للأمة الإسلامية والآن تعترف بأهمية هذه المدارس من الشرق إلى الغرب ويحسها الأقارب والأجانب، وخاصة في الهند قد لعبت حركة المدارس الدينية دوراً بارزاً في تحرير الدولة من احتلال الفرنج وتحملت لأجلها جميع المتاعب، وهذه حقيقة ملموسة إلا أنه تبذل الجهود الآن لحجبها ومحوها.

وما نشأت أي حركة باطلة في الهند وخارجها خلال مائة وخمسين سنة ماضية، إلا وقد وقف دون هذه الحركات أهل المدارس وقد أدوا دوراً بارزاً في هذا الصدد، وقد ردوا الإلحاد والتأويلات الغربية للأحكام الشرعية والتحريرات في تفسير القرآن، وواجهوا تحديات الحركات التي نشأت خلاف حجة الحديث، وأهميته في الدين وقاوموا المنظمات التي امتدت من الهند إلى مصر وحصلت تأييد

الحكام بكل قوة وتأثير، وقد حافظوا على الكرامة النبوية وعقيدة ختم النبوة وردوا كل من افترى على هذه العقائد الثابتة، وقد حافظوا على عظمة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته وقدسيته، وحينما واجه المسلمون تحدى الردة من قبل آرية سماجيين أو المسيحيين فبادر علماء الإسلام وحافظوا على عقائد المسلمين ومن فتنة الردة ودافعوا عن الإسلام والمسلمين وقد قتلوا وضحوا بنفوسهم في هذا السبيل، وحينما حاولت الفرق الباطلة لإبعاد المسلمين عن أحكام الشريعة وللتحريف في الدين فواجهوا هذا التحدي وجمعوا الأمة الإسلامية للدفاع عن الدين وقد أدوا دوراً بارزاً في تحرير الدولة من الاحتلال وبذلوا كل جهودهم لنفاذ شريعة الله في أرضه.

هذه بعض أطراف من الخدمات الدفاعية لعلماء المسلمين، إضافة إلى تلك المساعي الإيجابية التي قد بذلوها لربط المسلمين بالإسلام وهو باب مشرق في التاريخ لا يوجد له نظير في القرون الأخيرة، يتشوق كثير من الناس بنشر العلم والمعرفة على منصات الخطابة ولكنهم بأنفسهم لم يفتحوا أبواب التعليم إلا للأغنياء فقط، والذين يوفرون التعليم للفقراء ويدرسون في القرى بعيداً عن المدينة هم أهل المدارس الدينية، فهذه المدارس لا تزين المسلمين بالثقافة والعلم فقط بل تحميهم من الردة في الدين، وما يوجد في العصر الراهن من التمييز بين الحلال والحرام، وعناصر الحمية الدينية، وما يتم إنجازه من الأعمال الاجتماعية والإصلاحية بين المسلمين إنما هو بفضل تلك الجهود والمساعي لعلماء المدارس الدينية.

وكلما تمر الأيام، تتدهور الأوضاع، تبذل اليوم المساعي لإساءة سمعة الإسلام والمسلمين، وبعد اندحار الشيوعية أدرك الغرب أن الإسلام هو العدو الوحيد لنظامه، والنظام الرأسمالي لا يتحداه إلا النظام الإسلامي، ويعرفون جيداً أن نظاماً للحياة لا ينافسه إلا النظام الآخر للحياة، ويمكن التغلب على الأراضي بالقوة، ويمكن تغيير خرائط الدول ولكن لا يمكن التغلب على قلوب الناس، وأفكارهم وعقائدهم، ويعلمون أن هذه الأمة لا تترك سنة نبيه رغم آلاف البلاءات والتحديات وهم يحسون بالقوة الجاذبة للإسلام فلذلك قد شنوا الحروب من كل جانب وفتحوا أبواب التحريف والتشوية في كافة الأطراف، وفي هذه الخلفية قد ازدادت مسؤولية العلماء في هذا العصر على وجه الخصوص.

لا يحتاج هذا الأمر إلى بيان وتوضيح، أن من أهم ميزات الشريعة الإسلامية الاعتدال والوسطية والتناسق مع فطرة الإنسان، ومن الواقع أيضاً أن الإنسان يحتاج إلى الكسب، ولا يمكن له التقدم في مجال الحياة بدونه، فلذلك أجاز الإسلام الكسب بل حث عليه، فيعبر القرآن عن المال بالخير (العاديات: ١٨) وفضل الله (الجمعة: ١٠)، ويرشد إلى ابتغاء الكسب بعد عبادة الله، "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" (الجمعة: ١٠)، فالمال ليس مذموماً في الإسلام إذا اكتسب بشرط مراعاة حقوق الآخرين، ولذلك نقرأ عن الأنبياء الأغنياء في القرآن وعن الصحابة الأثرياء في الحديث الشريف وقد جاء ذكر أخذ الزكاة مرة واحدة فقط

ولكن جاء ذكر إعطاء الزكاة ٦٥ مرات ونعرف أن الزكاة واجبة على الأغنياء.

ولكن ما أجاز الإسلام الكسب مطلقاً حتى يخرج الإنسان عن القيم الإنسانية والأخلاقية، ولذلك قد بينت الشريعة الإسلامية تفاصيل الجانبين المهمين بشأن المال أولهما، ما هو وسائل الكسب وثانيهما وأين ينفق المال؟ فقد جاء في هذا الباب أحكام تقيم العدل في المجتمع ليكسب كل شخص حسب مساعيه ولكن لا يكون شحيحاً، ولا تقر الشريعة أيضاً ملكاً جماعياً يجعل الإنسان كالأحجار والأشجار حيث لا يعتبر كفاءتهم ومهاراتهم وعملهم في الحساب، لأن المنفعة الشخصية لازمة لتطوير الاقتصاد حيث تكون دافعة على العمل والكد، ولكن لا يقر الملك الشخصي الذي يكون أساسه على الشح والاستغلال ولا يكون فيه مكاناً للتضحية، والإيثار والإنفاق، وهذا هو أساس التعاليم الاقتصادية للقرآن والحديث واجتهادات الفقهاء المسلمين.

ومن أجل حظورة موضوع الاقتصاد ركز العلماء على هذا الموضوع في كل عصر، وفي العصور البدائية لتدوين الفقه ألف الإمام محمد بن حسن الشيباني كتاب الكسب وسلط الضوء فيه على وسائل الكسب الجائزة والمهنية وفضائله وأحكامه، ويطبع لم هذا الكتاب إلى الآن ولكن ذكر اختصاره الإمام أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) في كتابه المبسوط، وكذلك ألف الإمام أبو يوسف كتاب الخراج والإمام أبو عبيد كتاب الأموال، وقد ذكر الفقهاء القضايا الاقتصادية تحت أبواب المعاملات في الكتب الفقهية

التي تتضمن المسائل كلها، ولكن هناك كتب أخرى في الأحكام السلطانية، وأحكام القضاء وأحكام السير فنجد في هذه الكتب قضايا كثيرة تتعلق بالاقتصاد والمعاملات وهذا دليل على أن الفقهاء قد بذلوا مساعيهم وركزوا عنايتهم في هذا الفن المهم.

بعد التطور الصناعي أنشأت أفكار جديدة في النظام الاقتصادي، وقد شاعت هذه الأفكار كنظرة وصارت محوراً للبحث والتحقيق والمساعي العملية. وظهرت الشيوعية والرأسمالية كنظامين للحياة الإنسانية، وفي هذه الخلفية بذل العلماء مساعيهم لتوضيح النظام الاقتصادي الإسلامي وتطبيقه، ولكن لم تتطور لم تزدهر هذه المساعي بعد زوال الخلافة العثمانية وقد ابتعد الحكام المسلمين عن الأحكام الشرعية، ويسرنا أن لعلماء الهند دور بارز في هذه المساعي فالكتاب الأول الذي ألف في هذا الموضوع هو كتاب الأستاذ السيد مناظر حسن الغيلاني باسم "الاقتصاد الإسلامي"، ويحتوي هذا الكتاب على البحوث والتحقيقات الأنيقة وما سار فيه المؤلف منوال قداماء المفسرين بل يجد فيه القاري اجتهادات كثيرة من المؤلف، وألف بعد ذلك تلميذه الدكتور محمد يوسف الدين تحت إشرافه مقالة في هذا الموضوع، وبعد ذلك ألف الدكتور اقبال القرشي الرئيس السابق لقسم الاقتصاد في الجامعة العثمانية كتاب في مجلدين باسم "النظرية الاقتصادية للإسلام" وهكذا يحصل الأستاذ الغيلاني فضل الأسبقية في هذا المجال المهم.

وبعد الأستاذ الغيلاني ركز العناية على هذا الموضوع فضيلة الأستاذ حفيظ الرحمن السيوهاروي وألف كتاباً حول "نظام الاقتصاد

الإسلامي" على رغبة فضيلة الشيخ المفتي عتيق الرحمن العثماني، وطبع هذا الكتاب من ندوة المصنفين، وهذا كتاب جامع ومهم على هذا الموضوع، وبعده يمكن أن نسمى ثلاثة أشخاص الذين بذلوا مساعيهم في هذا المجال وهم الدكتور نجاة الله الصديقي والدكتور أحمد علي الندوي من الهند، فقد عمل الدكتور نجاة الله الصديقي في مجال طرق الاستثمار والدكتور أحمد علي الندوي على القواعد الفقهية المالية، وثالثاً فضيلة الشيخ محمد تقي العثماني، وقد نالت كتبه قبولاً واسعاً في الأوساط العملية، واليوم يعمل كثير من العلماء وخبراء الاقتصاد والمؤسسات المختلفة في مجال الاقتصاد الإسلامي ويسعون لتطويره، ومن العجب أن علماء الهند بادروا في هذا المجال ولكن لم تحظ هذه المهمة من العناية والاهتمام كما حصلت لها في الدول العربية والإسلامية، ولعل من أهم أسبابه أن العالم الإسلامي كان يوجد به فرص تطبيق قوانين الاقتصاد الإسلامي، وأما القوانين المالية في الهند فهي تتعارض مع النظام المالي الإسلامي، وندعو الله أن تزول هذه الموانع، وما ذلك على الله بعزيز.

وقد ازدادت أهمية نظام الاقتصاد الإسلامي في العصر الراهن لأن العالم قد انقسم في محورين بعد الحرب العالمي الأول؛ الشيوعية والرأسمالية، وقد تصاعدت ظاهرة الصراع بين هذين النظامين حتى قاربنا إلى الحرب النووي، وبعد عام ١٩٩٢، حينما تفرق شمل روسيا كأنما انفلتت عاصمة هذا النظام الشيوعي من يده، والآن يحاول النظام الرأسمالي بمفرده أن يسيطر على العالم كله، والإسلام هو الخصم الوحيد لهذا النظام الباطل، وهذه الحقيقة تجعل

الدول الرأسمالية مضطربة لأنهم يعرفون أنه يمكن التغلب على الأراضي بالقوة ولكن لا يمكن السيطرة على الأفكار والعقائد، فالفكر لا يهزم إلا بالفكر، وكانت التتار أقوى من المسلمين ولكن ما كان عندهم نظام فكري فصاروا غالبين للمسلمين مغلوبين للإسلام. لأجل ذلك يصف الغرب القوانين الاجتماعية والاقتصادية للإسلام حاجزاً في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وضارا للمؤسسات الاقتصادية، ويسعى لتشويه صورة المؤسسات المالية الإسلامية، وفي هذه الخلفية تقع على فقهاء الإسلام مسؤولية توجيه الناس إلى إنشاء النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن يجعلوا المؤسسات الاقتصادية التي صارت لازمة اليوم توافق مع حسب مقتضيات الإسلام ويجعلوها عملية تطبيقية وينفذوها من جور النظام الرأسمالي، والوضع الحالي هو الوقت الأفضل للقيام بهذا الأمر لأن الأزمة الحالية قد جعلت العالم يعيش في فوضى واضطراب، وأصبح أساس النظام الرأسمالي مهد ابا لانتهيار. ولا يعترف بهذه الحقيقة الغرب ولكن الخبراء يعترفون بها ولذلك على الفقهاء والعلماء أن يعتنوا بهذه المهمة ويغتنموا هذه الفرصة.

واليوم تحمل ثلاث مؤسسات أهمية خاصة في النظام المالي، البنوك والبورصات وشركات التأمين فهذه المؤسسات الثلاث حاجة العصر الراهن، فالبنك يوفر الديون للمدة الطويلة للأغراض التجارية والحوائج الأخرى، ويكون رابطاً في ترسيل الأموال وينفع محاسبيها، وشركات الحصص توفر الأموال للأعمال التجارية الكبيرة، وبهذه الوساطة يصل الناس إلى شركات كبيرة ويدفعون رؤوس أموالهم،

فنعلم أن الصناعات الكبرى، والتجارات المقطوعة والإيرادات والإصدارات، والمخلفات الصناعية التي تسبب كثرة الأمراض الحظيرة أدت إلى خطر عظيم، والتأمين يعالجه، فلا يمكن لنا أن نقول عن تلك المؤسسات أنها غير لازمة وخاصة في الوضع الحالي حيث صار الاقتصاد مترابطاً فيما بينه على المستوى الدولي، ولا يتصور بقاء أي بلد بدون هذه المؤسسات، ولكن بالأسف الشديد أنهم أدخلوا فيها القمار والربا، فمسؤوليتنا أن نعالجها وفقاً لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم.

ونحمد الله أن اليوم في العالم كله أطلقت حملات مكثفة نحو ترويج التأمين البنكي، وصندوق التكافل، والاستثمار في المشاركة الخالية من الربا والقمار والمحرمات، وإن قيل أن المسلمين بالهند نالوا فضل السبق في مجالات البنكنة الإسلامية ففي مدينة حيدرآباد دكن سنة ١٨٩١م. تم تأسيس الجمعية اللاربوية لأول مرة وفي نفس المدينة عام ١٩٢٥م. أقيمت جمعية التبرعات والقروض اللاربوية وأظن أن الصندوق الإسلامي أسس في عام ١٩٣٦م. وهناك كثير من المعاهد والمؤسسات التي أسست في جنوب الهند وشمالها، وبدأ هذا العمل في العالم الإسلام أول مرة من قرية صغيرة اسمها، مت غمر، حيث أسس البنك التعاوني اللاربوي في عام ١٩٦٢م. وقدم (أول مرة نموذجاً للاستثمار في البنوك الإسلامية باسم "النموذج للمضاربة" بروفيسور من مدينة إله آباد. وأسس البنك الإسلامي بدئي في عام ١٩٧٤م، والذي كان بنكاً كاملاً. وقد تم تأسيس المنظمة

(IDB) في عام ١٩٧٥م. وأسس باسم الملك الشاه فيصل بنوك إسلامية في السودان والبحرين في عام ١٩٧٦م. والواقع أن المصرفية الإسلامية اليوم نالت قبولاً عاماً في العالم كله. حتى غير المسلمين يرغبون فيه ويفتحون شبابيك الاستثمار الإسلامي للحصول على أموال المسلمين، والشركات لغير المسلمين ترغب في التأمين الإسلامي، فالحاجة ماسة إلى الأشخاص الذين يتخصصون في الاقتصاد الجديد ويتفقهون في الفقه الإسلامي وفي جانب آخر هذه المؤسسات تحتاج إلى الإشراف العالي، لكي لا تتحرف هذه المؤسسات عن سواء السبيل ولا تروج للادينية باسم الدين، ولتحقيق هذين الهدفين لا بد من إدخال الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية، لأن المدارس الإسلامية هي المراكز الكبرى للأمة الإسلامية التي توفر الأشخاص في المجالات المختلفة وتعمل هذه المدارس كمحطة توليد القوة يؤخذ منها الكهرباء، وهذه هي قلوب الأمة الإسلامية التي توصل الدم إلى كل عضو من أعضائها، وتتعقد هذه الورشة بالتعاون مع ثلاث مؤسسات التي لها دور بارز في إقامة النظام اللاربوي من حيث صلاحيتها. فالبنك الإسلامي للتنمية بجدة مؤسسة كبرى على المستوى العالمي ومن أكبر البنوك الإسلامية، التي تعمل مع المؤسسات المالية وتنجز الأعمال الرفاهية على المستوى العالي، ونحن نعرف جميعاً عن خدماتها وأعمالها. ومركز الدراسات الموضوعية قد أكمل عشرين عاماً على تأسيسه وقد أنجز في هذه المدة مشروعات كبيرة وعلمية وتحقيقية وقد بدأ مشروعات شتى في مجالات متنوعة، وخدماته العلمية والتحقيقية التي ليست

مخفية على أهل العلم، وقد بذلت جهودها في مجال الاستثمار اللاربوي وبادرت بتأسيس هيئة شرعية لمساعدة هذه المؤسسات.

والمؤسسة الثالثة مجمع الفقه الإسلامي (بالهند) الذي من أهم أهدافه الإرشاد الشرعي في القضايا الحديثة والمعاصرة، وقد دخلت هذه المنظمة في عامها العشرين، ونالت بحمد الله - كل التقدير والاحترام في داخل الهند وخارجها. وعقد المجمع ثماني عشر ندوة ونوقشت فيها ١٧٥ قضايا معاصرة، هذا وقد رشح المجمع عنايته على القضايا الاقتصادية منذ أول يوم وعقدت عدة ندوات على هذه القضايا ونوقشت في ندوات المجمع قضايا مثل الزكاة، والعشر والخراج والفوائد المصرفية ووضع المؤسسات التي توفر الديون اللاربوية، والتأمين وقضايا المصرفية الإسلامي، والمرابحة، والبيع بالتقسيط، وبطاقة التأمين، وكثير من القضايا التي يولدها العصر الحديث، فنوقشت هذه القضايا في ندوات المجمع وأخذت القرارات بخصوص هذه القضايا في ضوء القرآن والسنة، والجدير بالذكر أن المجمع قد بذل جهوده في إقامة المصرفية اللاربوية في الهند وقد وضعت لهذا الغرض لجنة اشتملت على الخبراء الاقتصاديين، وخبراء القوانين الاقتصادية والعلماء والمفتيين وقد عرضت هذه اللجنة بعد التفكير والنقاش تقريراً حول إمكانية المصرفية الإسلامية في الهند وقد نال هذا التقرير قبولاً واسعاً في الهند وخارجها وأشاد به فضيلة الشيخ المفتي تقي العثماني (باكستان) والدكتور أنس الزرقاء (السعودية) وكثير من العلماء والخبراء، وكانت خلاصة هذا التقرير أنه لا يمكن قيام المصرفية الإسلامية في الهند حسب القوانين المصرفية الراجعة في

الهند، إلا أنه يمكن محاولة الاستثمار الإسلامي بإقامة الجمعيات
التعاونية وفق التعاليم الإسلامية.

ومن الشرف والسعادة لهذه المؤسسات الثلاث أنها قد جمعت
العلماء والخبراء وأهل المدارس الإسلامية لتمهيد الطريق نحو إقامة
شريعة الله في الأرض، وأريد أن أختتم هذه الكلمات بقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم:

"إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم في السماء يهتدي به
في ظلمات البر والبحر، فإذا انطمست النجوم أو شك أن تضل الهداة"
(مسند أحمد، رقم الحديث: ١٢١٨٩).

وندعو الله أن يجعل هذه الورشة نافعة ومثمرة ونوفق جميعاً
أن نأخذ القرارات التي فيها رضاه. اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا
اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

الكلمة الرئاسية

فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي^١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد!

أيها السادة الأفاضل، كبار العلماء والمفكرين!

إن موضوع "المال والاقتصاد" الذي طرحتموه اليوم بوعي وبصيرة في هذا اللقاء إنما هو تلبية لأهم متطلبات العصر الراهن المختلفة عن أنظار الأمة الإسلامية، وهو في نفس الوقت خير دليل على نظراتكم الثاقبة وإخلاصكم الوافر للإسلام، إن هذه الخطوة لجديرة بالتقدير والإشادة والتفريظ، كما أنني أجد نفسي مندهشة حين وكنتم إلى هذا العبد الفقير ذلك المنصب الجليل بجانب منازلكم الرفيعة في العلم والأدب، فمع الاعتراف بقلة البضاعة يتجاسر كاتب هذه الأحرف بكل أدب واحترام - على تقديم بضع كلمات حول نفس الموضوع.

أيها الإخوة الكرام!

الإسلام نظام متكامل للإنسان يدعو إلى تقدير البشرية، فقد ميز الله الوهاب الإنسان من بين سائر الخلق حيث جعل له "الدين" و"المدنية" من مطالبه الفطرية ليكون إنساناً كاملاً، الدين لا يكمل إلا

^١ . مدير دار العلوم (وقف) ديوبند.

بالعقيدة والعبادة، كذلك لا ترتقي المدنية أساساً إلا إذا قامت على الصناعة والتجارة، وبألفاظ أخرى: كما لا تقبل العبادة بدون العقيدة أو العقيدة بدون العبادة، كذلك التجارة بدون صناعة أو الصناعة بدون تجارة تبقى جاهلة عن التطور والتقدم، بل يفقد أهلها العز والثقة والرأي العام العالمي.

يؤيد هذا الواقع في التاريخ غلبة المسلمين على الفرس في زمن "يزدجرد"، وبعد هذا التحول التاريخي اعتصم الشعب الإيراني -عباد النار- بحبل الصناعة والتجارة بعد أن درسوا الأحوال دراسة جادة عميقة مما أدى إلى استمرار نجاحهم في الاحتفاظ بكرامتهم الشعبية مع القيم العرفية داخل البلاد.

وبالعكس من ذلك رأى المسلمون في الهند بعد احتلال الإنجليز عليها أن الصناعة والتجارة مخالفتان لموقف كرامتهم الخيالي، مع أنهم كانوا محرومين من السلطة، هذه الفكرة الخاطئة ساقنتهم إلى عوز مضنى ما زالوا يتجرعون مرارته حتى الآن، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوز إلى أن هذا الفكر الخاطئ انحرف بضمائر المسلمين عن الجادة باسم التوكل والقناعة، بل فرضوا على أنفسهم تعمداً ذلك العوز والبؤس، ظانين أن هذا هو الزهد في الدنيا والنقشف عنها، والواقع أن هذا الفقر في الحياة الناشئ من سوء التفكير لا يأتي أبداً لا في حدود التواضع والنقشف ولا في تعريفات التوكل والقناعة، لأن التفوق الاقتصادي والمالي هو سبب

العز والعلو من بين الشعوب والأمم وفق سنة الله سبحانه: "الدينيا
بالوسائل لا بالفضائل".

ثم إن أداء فرائض الإسلام الأساسية كـ "الزكاة" و"الحج"
و"قوة الدفاع" لن يتحقق إلا بتوفير الأموال، كما أنه لا يمكن أداء
الواجبات المختلفة لإعلاء كلمة الله إلا بتوفير الأموال الزائدة عن
الحوائج الأصلية، ويؤكد ذلك كل التأكيد قول النبي صلى الله عليه
وسلم "اليد العليا خير من اليد السفلى".

انطلاقاً من هذا الشعور حاول أهل العلم والفكر عبر العهود
الماضية كل الجهد أن يتفوقوا في المال والاقتصاد بكل صدق وأمانة
ليكون ذلك عاملاً قوياً لتربية الأمة عملياً وضربوا مثلاً حسناً
بإسهاماتهم في جميع أنواع التجارة مع تبوُّ المناصب الرفيعة في العلم
والدين، وبفضل تلك المساعي والجهود حفظت الألسنة هذه المقولة:
"الإسلام دين الغنى والرخاء".

ولكن العوز العام للمسلمين المتمسكين بالدين إلى حد ما في
القارة الهندية أثار تساؤلات حول كون الإسلام دين الغنى والواقع،
بسبب تبنيهم أفكاراً غير دينية، إن هذه التساؤلات تحتاج للعناية بها
وإيجاد حلول لها، فالحاجة ماسة إلى أن نبحث عن الأسباب التاريخية
لفقر الأمة الراهنة، ونقوم بتحديدتها، ونقدم حلولاً مناسبة مبنية على
الدفاع لهذه التساؤلات.

إن المدخل التاريخي للإجابة على هذا السؤال يتمثل في أن
المسلمين في الهند دخلوا في الإسلام وتركوا الشرك وعبادة الأوثان،

واعتصموا بحبل التوحيد القائم على البراهين العقلية القوية، ولكنهم كانوا قبل ذلك مخدوعين بالمشعوذين الذين كانوا يجمعون الناس حول نقطة خيالية على أساس قواهم النفسية ويعرضون شعوذتهم، ويكسبون حب العامة بجعلها ديناً من الأديان، فالذي تسبب التأثير بالتوحيد الإسلامي بالنسبة لهؤلاء المتعودين على تلك الأعاجيب هو كرامات الصوفياء العارفين، والحق أن كراماتهم هي التي تصلح للتأثير، فقد عملت كراماتهم الخارقة عملها في نفوس هؤلاء المعجبين بتلك الأعاجيب، ودخلوا في الإسلام، ولكن معظمهم حرموا من وسائل التربية والتعليم بعد اعتناقهم للإسلام، وأصبحت لهم حياة الصوفيين القائمة على الزهد في الدنيا والرغبة عن التقدم المالي معياراً حقيقياً للدين، لأجل ذلك بقيت أغليبيتهم الجاهلة أو غير المثقفة تؤمن إلى الآن بأن الفقر هو الدين كله.

إن هذه الفكرة الخاطئة والنظرة غير الإسلامية لم تلعب دوراً كبيراً في تثبيط همم المسلمين في مجال التقدم الاقتصادي والمالي فحسب بل أصبح الراغب عن هذا التقدم أو المتجنب عن التكاثر "متديناً" في عيونهم.

ثم في عهد الإنجليز الغاصب حرم المسلمون من أين يعيشوا حياة كريمة في الدنيا حينما احتقروا أكبر وسائل الرخاء المادي (أي الصناعة والتجارة) وأعرضوا عنهما ضماناً لعدم المساس بالدين. إن اختراع طرق كثيرة متنوعة للتجارة والصناعة في عصر الانفجار العلمي الراهن جعلت الحياة على المستوى الوطني تدور

عليهما، فالأمة الإسلامية في أشد حاجة اليوم للقضاء على الفكرة الكاذبة التي تقوم على أن الإسلام دين فقر، وإيقاظ الشعور الكامل بأن الإسلام دين غنى ويسر ورخاء وإقناعها بأن هذا الدين لم يربط العز والرفي في الحياة على مستوى الشعب بالصناعة والتجارة فحسب بل يقوم رغد الحياة ورفاهيتها الفردية الكريمة بسبب تحولات الزمن عليهما أيضاً.

إن عدم إدراك متطلبات هذا العصر كان خطأ كبيراً عوقب به المسلمون منذ قرون، وربما يعاقبون به أيضاً في القرون القادمة. أسأل المولى الكريم أن تحظي هذه الدعوة بقبول عام التي تسعى على إقامة نهضة اقتصادية مالية انطلقت من رصيف "مجمع الفقه الإسلامي".

والله الموفق وهو المستعان.

الخطاب الخاص

الدكتور محمد منظور عالم*

رئيس الحفل الكريم والمستمعون الكرام!

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ما أجمل هذه اللحظات التي فيها أتشرف بلقاء العلماء والأساتذة البررة الذين شدوا الرحال من كل حدب وصوب، فأشكرهم كثيراً وأرحب بهم ترحيباً بالغاً، فهؤلاء العلماء الذين باعوا أنفسهم لنشر دعوة الدين في أنحاء العالم ولخدمة الإسلام مخلصين لوجه الله. هؤلاء الذين بذلوا جهودهم المتواصلة لنشر الخير والفلاح، وأشعلوا سراجاً منيراً من المدارس الإسلامية نور العالم كله. فهذه المدارس هي مراكز الدين والدعوة الإسلامية، وتهدى المجتمع البشري إلى سواء السبيل، وتقود المسلمين قيادة حسنة، إنها المدارس التي لعبت دوراً هاماً في مكافحة الجهل والضلال مع قلة أسبابها، ونشرت العلم والمعرفة لا الأمية والجهل، والخير والصلاح لا الشر والطغيان، والنور الساطع لا الظلام الحالك. لا يمكن الإنكار لأي مؤرخ من خدمة هذه المدارس، نعم هناك بعض التفاوت في المنهج الدراسي،

* الرئيس: للمعهد الدراسات الموضوعية بنيودلهي.

وأسلوب الإمتحان، ومدة التعليم، والكتب الدراسية وموادها، فهذا كله يرجع التنوعات الفكرية والتجارب المختلفة.

الإنسان مركب من الجسم والروح، ويحتاج إلى الأكل والشرب، والبيت والمركب، وارتداء اللباس من حيث الفرد، فهذه الحوائج وإن كانت فردية ولكنها تتعلق بالاقتصاد، فهذا الفرد يعيش كجزء من أجزاء الأسرة والمجتمع من وجوه مختلفة. فهذا الشخص يتزوج ثم ينجب ثم يقوم بتربية أطفالهم وتتقيفونم بالعلم والثقافة وتربيينهم بحسن التربية والمعاشرة هذه الجهود كلها أيضا من أنواع الاقتصاد، إن الله رعى رعاية كاملة حاجات الإنسان المتعلقة بالاقتصاد. فالمال وأهميته، وتعليم الأنبياء والرسل فيه، يدل على أن الإنسان مكلف لاكتسابه والحصول عليه تكميلاً لحوائجه المتنوعة، والدنيا دار الأسباب فالبحث عن الأسباب، واختيارها، وبذل الجهود لنيلها ليس مطلوباً فحسب بل فيه بلاء واختيار للإنسان ليرى الله سبحانه هل يجمع المال وينفقه اتباعاً لأهواءه لنفسه أو يخشى الله سبحانه وتعالى في تلك الأموال. فانه يقول في القرآن الكريم "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون" (سورة البقرة: ١٧٧).

فهذه الآية تؤكد على أن الإسلام يحض على تعليم الاقتصاد ويعتبره أمراً تعبدياً، والإنسان مسؤول عند الله عن تصرفاته الاقتصادية جعله الله خليفة في الأرض لكي يستفيد من نعم الله، ويؤمن إيماناً كاملاً بأنه المالك الحقيقي للأموال والثروة، ويقوم بعمل الاقتصاد وفقاً لما جاء في كتاب الله عزوجل. فإله سبحانه وتعالى يقول في موضع آخر:

"وأتوهم من مال الله الذي آتاكم" (سورة النور: ٣٣).

فيتضح من هذه الآية أن المال والثروة لله والإنسان خليفة له لكي يستفيد ويفيد، فإنه سبحانه وتعالى يقول في موضع آخر:

"وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" (سورة الحديد: ٧).

أي كل ما لدى الإنسان من الأموال والثروة فهو لله إنه خالقه وجعل الإنسان فخييراً في الإنفاق الصرف فهو خليفة له فحسب، وتظهر أهمية المال من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:

من قتل دون ماله فهو شهيد، والله سبحانه وتعالى يقول:

"ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً

لهم بل هو شر لهم" (سورة آل عمران: ١٨٠).

وإن لم يكن له أهمية فكيف يرد في الحديث أنه لا تتزحزح قد ما عبد عن مكانهما حتى يسئل عن عمره وعن علمه وعن ماله من أين اكتسب وأين أنفق، وجاء في حديث آخر أن الله يكرم عبده بالمال والثروة ويبارك له فيه، فإن لم ينفق في سبيل الله ويبخل ويتمتع وينفق في مالا يعنيه فيحرمه الله من ذلك الفضل ويعطي الآخر.

وقد ثبت بالكتاب والسنة أن الأرض وما فيها سخرت للإنسان فعليه أن يحصل عليه وفقاً لما جاء في الكتاب والسنة وينموا حياتهم الاقتصادية. لأنه ثبت بالحديث أن اليد العليا خير من اليد السفلى، فابتغاء فضل الله والتهيب له ليس مطلباً فطرياً فحسب بل هو مطلب شرعي.

لا يصح القول بأن اتخاذ الوسائل للمعيشة مخالف للدين لأن القرآن يدعو إلى ذلك بقوله: "فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله".

وقيل: "ربنا آتانا في الدنيا حسنة"، وقيل: "وهو الذي سخر لكم ما في الأرض جميعاً"، وقيل: "وهو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" (سورة الملك: ١٥)، فالكتاب والسنة يدعو إلى ابتغاء وجه الله، وإلى أنه سبحانه وتعالى يملك ويعطي، يعدل ويعتدل، فهذه الأشياء ميسرة للبشر أمانة وعارية لكي يجمع، وينمي، وينفق بالعدل والإحسان.

أيها السادة!

أحمد الله وأشكره على أن المتخرجين من المدارس الدينية في بلادنا يقومون بواجباتهم نحو الإسلام في مختلف المجالات وإن لم يعتن به حتى الآن عناية تامة، ولم يستعرض تلك النواحي التي تبين: ماهي الأقسام المختلفة التي يقومون بخدماتهم فيها، وما هي الأدوات التي لعبوها في بناء وتطوير الدولة والمجتمع البشري وإصلاح النظام المالي والسياسي؟ وفي ميدان العلم والأدب والثقافة، والبحث والتحقيق

وكيف يؤثرون على المجتمع، ولكن بدون ذلك كله يمكن القول: إن ما قاموا به من خدمات إنما هي واسعة شاملة متعددة الأطراف.

إن ما يقع من التغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصناعي يؤثر على المجتمع ولم يزل يؤثر في كل زمان ومكان، لا يوجد أي مكان في العالم لم يحدث ذلك فيه، فهذا أمر طبيعي أن المجتمع البشري يتأثر بكل ما حوله، إن التغيرات والتخولات اليوم فتحت كثيراً من الطرق وأثارت أسئلة كثيرة، والجدير بالذكر أن العالم اليوم تجمع وتقلص، واجتهد الناس فيما بينهم لتطوير الاقتصاد، ويسارعون في مجاله على المستويات المختلفة، ويختارون شتى الطرق والمعايير، فاخترتهم هذه النماذج المتنوعة لتطوير الاقتصاد وإحكامه يسبب انقسام العالم بين الأثرياء والفقراء، واضطرابهم إلى التسليف من البنوك العالمية، ويسبب الاحتكار الاقتصادي والسيطرة على الأسواق الدولية، وحدثت الثورات المدهشة في العالم الصناعي، واحتدام الصراعات فيما بين الناس والبلدان والثقافات أحدثت ميولاً في التنافس والتسابق على المستوى الاقتصادي وأدت إلى نشوء الصراع بين الدول والأمم والثقافات، هذا والحق أن العلماء الذين قادوا الأمة الإسلامية استمروا على الأصول الإسلامية في مجال الاقتصاد ودوتوا كتباً قيمة على جوانبه النظرية والتطبيقية حتى ركز الأساتذة في الجامعات انتباههم الذين كانوا يتعلقون بالاقتصاد وبدأوا أعمالهم حول نظام الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، وأقاموا عنواناً مستقلاً حول إدارة المال الإسلامي ضد نظام المصرفية الربوية المنتشرة. حتى بدأت عملية التحقيق

والبحث في كل أنحاء العالم، ثم عرضوا أشكالاً متنوعة لنظام البنكنة الإسلامية، ونظامها الرأسمالي، ومنتجاته بدقة فائقة وبالاستدلال القوي في ضوء الكتاب والسنة والفقہ الإسلامي في الأسلوب الاجتهادي. ونال هذا العمل قبولاً حسناً وأيقنت الأمة الإسلامية أن نظام الإسلام المالي نظام شامل لجميع الناس ضد النظام الربوي، فلا بد له من العرض أمام الناس في صورة جيدة منقحة.

وعلى كل حال راج وشاع نظام الإسلام المالي رواجاً شائعاً نتيجة لجهود العلماء والمتخصصين بالاقتصاد الإسلامي، حتى اضطر الذين كانوا مولعين بالنظام الربوي إلى دراسة الاقتصاد الإسلامي. لأنه يبني على العدل والواقعية، وبعيد من الكذب والافتراء، ولذلك حينما تزلزل بنيان الاقتصاد أخيراً استشعر المتخصصون الغربيون في الاقتصاد الحاجة دراسة الاقتصاد الإسلامي لكي يتعرفوا عليه معرفة كاملة، ويقدرُوا قوته وصلاحيته علماً وعملاً.

فالعالم المعاصر انتبه فجأة إلى مؤهلات نظام المالي الإسلامي الخيرية واستعد لتنفيذه في حلقاته، وبلدانه، ومجتمعه والجدير بالذكر أن هذا النظام يحض على صيانة المال خاصة، وعلى صيانة مال المستحق، وعلى العدل، والقيم الخلقية في مجال الاقتصاد، ويستحضر كل وقت أن المال والثروة لله سبحانه وتعالى فحسب. ويتجنب الإسراف والإنفاق في ما لا يعنيه.

فالحاجة ماسة إلى أن نقرر أن ما يهدي الإسلام إليه حول الجهود الاقتصادية في القانون الإسلامي، وما يتعلق بها من قانون أساسي، وما حدث من أشكال متنوعة وصور مختلفة نتيجة للارتقاء

المدني والحضاري، وللثورات الاقتصادية والصناعية كيف يمكن لنا تدريس هذه الموضوعات لأبناء المدارس مراعاة للمتطلبات الراهنة، وكيف ندرسهم التجارة الدولية، والاستثمار على المستوى الدولي، ونظام البنوك العالمية، وأسواقها، حتى لا يقدرُوا على حل المشاكل الاقتصادية في ضوء تعاليم الإسلام تطبيقاً فحسب بل يقدرُوا على توضيح نقائص الاقتصاد غير شرعي وخسارته في أسلوب جيد أمام العالم.

إن العالم اليوم يرغب في أن يجرب حياة نظام الاقتصاد الإسلامي وحركته، ونفعه فمسؤولية العلماء أن يؤهلوا طلبة المدارس للقيام بأدوارهم الفعالة في جميع المجالات.

لقد أكرم الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعلم والعقل وبهما امتاز الإنسان وتفوق سائر المخلوقات، والقرآن يدل على ذلك، فصار الإنسان أشرف الخلائق بالعلم، لقد قال الله عزوجل: "علم الإنسان مالم يعلم" وقال في موضع آخر: "وعلم آدم الأسماء كلها" فالعلم هو الأصل، لأن القرآن حض الإنسان على تحصيله بقوله: "اقرأ باسم ربك الذي خلق" فله مقومات وآداب، وبفضله يرتقي الإنسان ولم يزل يرتقي، ويتعرف على نفسه وعلى ربه الكريم وعلى العلاقة فيما بينه وبين الكون ويعد نفسه للقيام بواجباته، وحينما شرف الله الإنسان بالعلم فجعله خليفة له، وعبر الخلافة بالأمانة التي حملها الإنسان، كما أشار إلى ذلك آية القرآن الكريم بقوله: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان، إن الإنسان كان ظلوماً جهولاً" فالله سبحانه وتعالى مركز

العلم ومنبعه، بدايته وانتهائه، هو عليم وخبير، فالإنسان متصف بالعلم بخلافته، فعلى المسلم المؤمن الكامل أن يتعلم سائر العلوم المنتشرة في العالم لكي يفيد البشرية جمعاء ويكون نافعاً للناس، وينفذ ما يرضاه الله سبحانه وتعالى في أسلوب جيد.

فالمدارس الدينية هي حصون العلم والمعرفة حيث يحصل معرفة الذات، والمعرفة الإلهية، حيث يتعلم شريعة الله المرسله وما يتعلق بها من أمور تتعلق بالحياة الإنسانية العملية والواقعية، وبفضل العلم يعرف ما يحتاج إليه الإنسان، ولماذا خلق، وما هي مسؤوليته، وما يجب عليه من واجبات وأمر، فالكل متعلق بالعلم، والمدارس لا تزال تعتني بهذه الأمور الأساسية، ولكن ينشأ هنا سؤال مهم كم يحصل من المعرفة بتغييرات الكون بفضل هذا العلم ولماذا تقع هذه التغييرات، أليس هذا من سنة الله تعالى أنه هو الذي يأتي بالتغييرات، فربما تزدهر الثقافة الإنسانية وربما تتدهور. فعلمنا أن الله يأتي بتغييرات وهي من سنة الله تعالى. ولكن يجب المعرفة بأسبابها وعواملها. وكيف يكون ذلك عونا على إصلاح الحال والمستقبل. والسؤال الثاني، ما هو العلم النافع؟ وما هي علوم تقوي الأمة الإسلامية وحضارتها وتسبب رقيها ونموها، أظن أن العالم والعصر يدوران كل حين وأن، وليس لهما جمود وتعطل، وبه تتغير الأحوال والكوائف، والمعاملات، والثقافات وما إلى ذلك كثير من المناهج تتغير يوماً فيوماً، وكلما ارتقت الحضارة والمدنية سواء كانت في أي عصر، تغيرت الحوائج وزادت وتضاعفت، وأشار إلى ذلك ابن خلدون حكاية عن الرقي الحضاري والمدني أنه كلما ارتقت العلوم

وتوثقت العلاقة بها، ازدهرت الحضارة والمدنية، وكلما حدث البعد عنها ظهرت أمارات الانحطاط والتدهور.

وإن لم ندرك التحديات والمشاكل الناتجة عن رقي العلوم في عصرنا اليوم ليصعب علينا مواجهتها وتقديم حلول لها، فنحن مسؤولون عن الإلمام بهذه التحديات، والتعرف عليها، وعن ما يثار من الشاؤلات في مجالات مختلفة، فهذا الأمر لا بدّي لأنه يتعلق بحوائجنا، ما هي حوائجنا: فحاجتنا الأولى ارتقائنا الروحي، وهذا ينشأ بالعلاقة الوثيقة بالله سبحانه وتعالى. وحاجتنا الثانية تعاملنا مع سائر الناس في المجتمع وكيف نصاحبهم ونلاقيهم، وحاجتنا الثالثة تعلم الاقتصاد لنكون أقوياء في المجتمع من حيث الاقتصاد، نكفل أنفسنا، ونكافح الفقر والبيؤس لأن الإسلام يمنع مد الأيدي أمام الناس. لأنه ينافي عز الناس وكرامتهم، أن يمدوا أيديهم أمام الناس سداً لحاجاتهم، فالأمر يقتضي منا أن نقف ونطلع على سائر أقسام الاقتصاد، وطرقها، وفروعها لنعيش حياة مطمئنة رعدة ونحتل مكاناً عالياً، لأن العبودية والطاعة لأمر الله تقتضيان أن نكون سبباً لنشر الخير والفلاح، وقد ثبت بالتاريخ أن الذين كانوا أقوياء من حيث الاقتصاد قاموا بنشر الدين واسترضاء الله سبحانه وتعالى أكثر من غيرهم.

وما يحاول اليوم في عصر "العولمية" من إثارة التحديات ومشاكل يتعلق أكثرها بالاقتصاد الذي يتعلق بأشياء مختلفة في وقت. منها إدارة المال، والمحاسبة والاستثمار، والعمل جرى في هذا المجال كلياً وجزئياً. وما نجد اليوم من الإنتاجات، والصناعات،

والماكينات يوماً فيوماً، والجهود الاقتصادية ومجالاتها المتنوعة فهي ليست إلا لأن نعرف كيف نجعلها نافعة للناس، ومستخدمة ونطبقها طبقاً لما جاء في الإسلام ليكون العالم مركز الأمن والسلام.

وفي الأوضاع الراهنة ينشأ سؤال ما ذا يمكن لنا أن نفعل؟ فأرى من المناسب أن نبدأ في الجامعات والمؤسسات المختلفة دراسات جديدة حول الموضوع "المالية الإسلامية" نستعرض متطلبات العصر والأوضاع الاقتصادية المتغيرة، وقد أطلقت بعض المحاولات بهذه المناسبة، منها الجامعة الإسلامية بكيرالا، والجامعة الإسلامية بعليجراه هناك بدأ العمل حول دراسات المالية الإسلامية والصيرفة الإسلامية، وكذلك جامعة الشيخ مظهر الحق العربية والفارسية حيث أعدت مقررات وفقاً لـ UGC. وجرت واعترفت هذه الدراسات في كافة أطراف الهند وفيه دراسات العالمية والفضيلة التي تتفق مع (UGC) فهذا أمر مستحسن من جامعة مولانا مظهر الحق، وبدأ فيها بعض الدراسات الأخرى أيضاً، فيمكن للمتخرجين من المدارس أن يلتحقوا بتلك الدراسات وستبدأ الجامعة دراسة جديدة حول المالية الإسلامية لطلبة المدارس الدينية، فهذا نموذج تجريبي، ويمكن أن تطلق محاولات أخرى بهذا الطراز في أماكن أخرى، وعلى كل حال هذا مجال مهم يحتاج إلى الاهتمام به.

أخيراً نلتمس من أرباب المدارس الدينية والمتخصصين في الاقتصاد أن يجلسوا معاً وناقشوا بينهم هذا الموضوع بالتفصيل فهذا التماس منكم وأمنيته المرجوة منكم.

لعل كلامي ينفذ في أعماق قلوبكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

القرارات والتوصيات التي وافقت عليها الورشة

عقدت ورشة على مستوى البلاد بمشاركة مجمع الفقه الإسلامي، ومعهد الدراسات الموضوعية، ومعهد البحوث والتربية بجدة، في جامعة همدرد بنيو دلهي في الفترة ما بين ٢٥-٢٦ ابريل ٢٠٠٩ الموافق ٢٩-٣٠ ربيع الثاني يومي السبت والأحد على موضوع "إمكانية شمولية الاقتصاد الإسلامي والموضوعات المتعلقة به في المقررات الدراسية للمدارس الدينية في الهند" ، وقد شارك في الورشة ممثلون من كبرى المدارس الدينية من كافة أنحاء البلاد، مثل الجامعة الاسلامية دار العلوم ديوبند ، ودار العلوم وقف ديوبند ، ودار العلوم لندوة العلماء لكاناؤ، والجامعة النظامية بحيدر آباد، وجامعة دار السلام عمر آباد، وجامعة الفلاح اعظم كره. وبعد البحث والنقاش على جوانب الموضوع قرروا ما يلي:

١- إن الإسلام نظام جامع للحياة، وهو يضمن فلاح البشرية وسعادتها من كافة جوانبها، وقد قدم الإسلام للإنسانية نظاما اقتصاديا شاملا كذلك، وقد ثبت نفع هذا النظام وملاءمته للمصالح الانسانية طوال التجارب العملية في القرون الماضية، وقد بين المصدران الأولان - الكتاب والسنة- الأصول والمباني الأساسية للاقتصاد الإسلامي ، هذا في جانب، وفي جانب آخر قام الفقهاء باجتهاداتهم في مختلف

العصور وقدموا حلولاً في ضوء الشريعة الإسلامية للمشكلات الناجمة في المجال الاقتصادي، ونتج عن كل ذلك نظام شامل للاقتصاد الإسلامي الذي بقي جزواً مهماً ونال أهمية خاصة في مقررات دراسية للمدارس الدينية.

٢- لما حدث التقدم الاقتصادي بعد الثورة الصناعية وتلاها ظهور المؤسسات الاقتصادية فبذل العلماء والفقهاء مجهودات جبارة جديرة بالثناء لصياغة هذه المؤسسات الاقتصادية في بوتقة الإسلام وجعل فعاليتها ملائمة مع أصول الإسلام، وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفقه الإسلامي يصلح أن يقدم للمؤسسات الاقتصادية نموذجاً عملياً بعيداً من كل ما حرّمه الإسلام.

٣- يتحتم على علماء الإسلام و المفتين أن يكون لهم إلمام بقضايا ومشكلات العصر التي لها علاقة بالشريعة الإسلامية و يطبقوا عليها الحكم الشرعي، وقد راجت اليوم بعض أنواع جديدة للاستثمار، وقد قدمت المؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة في مختلف بلاد العالم كذلك بعض نماذج جديدة للاستثمار في ضوء أصول الإسلام كبديل أول، فينبغي لطلاب المدارس الدينية وطلاب الفقه والإفتاء بالأخص أن يعرفوا هذه المؤسسات والنماذج المالية، وبناء عليه يرجى من المدارس الدينية أن يدخلوا في مقرراتهم الدراسية تعليم المبادئ الاقتصادية الجديدة وأصول الاقتصاد الإسلامي والتطبيقات العملية له.

- ٤- يناسب أن يدرس الاقتصاد والمالية في عامة المقررات الدراسية وذلك قبل مرحلة الفضيلة، ويدخل فيها كتاب وجيز وسهل على الاقتصاد يشمل التعريفات والمصطلحات والمبادئ الأساسية للاقتصاد وخدمات تقدمها المؤسسات المالية المختلفة وكذلك التعريف بالصور المستخدمة في التمويل الإسلامي والبنك الإسلامي والتأمين الإسلامي، وتطبيقات هذه الصور على المباحث الفقهية القديمة.
- ٥- وينبغي أن يكون تدريس الاقتصاد في المرحلة الثانية بعد الفضيلة، وذلك لمدة سنة أو سنتين، ويكون الاقتصاد وفقه المعاملات جزءا مهما لهذه المرحلة، ويشمل هذا التدريس التطبيقات العملية للنظريات الاقتصادية والتجربة العملية لمدة شهرين على الأقل في أية مؤسسة مالية ، وينبغي تعليم اللغة الانجليزية أيضا حسب الضرورة في هذه المرحلة، ويرجى من القائمين على المدارس الدينية الكبرى أن يتقدموا نحو هذه البغية ويؤسسوا قسم "الاختصاص في الاقتصاد الإسلامي" على المواصفات المذكورة،
- ٦- ويرجى من المدارس الدينية التي يوجد فيها قسم التدريب أو الاختصاص في الفقه الإسلامي أن يدخلوا في مقررات هذا القسم مبادئ الاقتصاد والجوانب الفقهية لعمليات المؤسسات المالية الجديدة، ليكون طلاب الاختصاص الفقهي على إلمام بالقضايا المالية.

- ٧- يرجى من أولي المعاهد الدينية البحثية وبالأخص من مجمع الفقه الإسلامي الهند ومعهد الدراسات الموضوعية أن يهتموا بإعداد كتب دراسية لتعليم الاقتصاد في المدارس الدينية في المرحلتين بتعاون من علماء الفقه الإسلامي و أصحاب الاقتصاد، ويستفيدوا في هذا الغرض من المصنفات والبحوث العلمية القيمة التي أعدها علماء العرب في العالم العربي والإسلامي، لأن البحوث المتواجدة على الاقتصاد الإسلامي في اللغة العربية تبتني أساسا على المصادر الإسلامية، وينبغي إدخال المصطلحات الإنجليزية الاقتصادية فيها، ليتأهل الدارسون لهذه المقررة الدراسية إرشاد المؤسسات المالية في قضاياها الاقتصادية.
- ٨- الاهتمام بتنظيم المحاضرات والخطابات حول الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية أمام طلابها ليكون لهم علم بالاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي، وهذه المحاضرات يمكن تنظيمها من قبل المدارس بنفسها، وينبغي لمجمع الفقه الإسلامي أن يهتم بهذا الجانب لأن ذلك يأتي من أهدافه.
- ٩- ويناسب أنه مادام لايتوفر وسائل تدريس الاقتصاد الإسلامي بوجه تام، يحسن تنظيم مخيمات تربية على الموضوع لأساتذه الفقه والإفتاء، ليعرفوا الاقتصاد وقضاياه ويطبقوا الحكم الشرعي عليه.

١٠- ويرجى من الأساتذة الذين يدرسون الفقه في المدارس الدينية أن يذكروا للطلاب أثناء تدريسهم الأبواب الفقهية ما نجم اليوم من القضايا والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بتلك الأبواب.

١١- تطالب هذه الورشة من مجمع الفقه الإسلامي ومعهد الدراسات الموضوعية ومعهد البحوث والتربية أن يهتموا بإعداد خطة منظمة هادفة إلى إعداد كتب دراسية على الاقتصاد لإدخالها في المدارس وتوفير الإخصائين وتربية الأساتذة لذلك.

١٢- تشكل الورشة لجنة مشتملة على الأسماء الآتية لتنفيذ مقترحات الورشة:

الدكتور محمد منظور عالم	الدكتور أوصاف أحمد
الشيخ خالد سيف الله الرحماني	الشيخ عتيق أحمد
الشيخ أمين العثماني	

١٣ - توصي هذه الورشة القائمين على المؤسسات الإسلامية في البلدان المسلمة وغير المسلمة بالقيام بالاهتمام في أوساطها لنشر العلوم المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، وكذلك الاهتمام بإنشاء البنك والمؤسسات المالية الإسلامية، ليتمكن تنظيم ماليات المسلمين على أساسيات الاقتصاد الإسلامي والقيم الخلقية للإسلام.

- ١٤ - توصي الورشة أصحاب المطابع والناشرين الاهتمام بتصنيف وتاليف الكتب على الاقتصاد الإسلامي وفق الحاجة الراهنة وإعطاء الأولوية لها.
- ١٥ - تشكر الورشة مجمع الفقه الإسلامي ومعهد الدراسات الموضوعية ومعهد البحوث والتربية على عقد هذا اللقاء التشاوري على موضوع مهم وتوفير فرصة للتفكير والنقاش عليه لأصحاب المدارس الدينية، ومن المأمول أن هذه الخطوة النافعة سيكون لها أثر بعيد وعون في سبيل إيجاد المؤسسات المالية اللاربوية واللاقمارية في الهند.

برنامج الورشة لليومين حول
تدريس الاقتصادية الإسلامية في المدارس الدينية بالهند
مركز المؤتمرات بجامعة همدرد نيودلهي
٢٥-٢٦/أبريل ٢٠٠٩م

٢٥/أبريل ٢٠٠٩ يوم السبت

الحفلة الافتتاحية

١٠:٠٠ - ١٢:٣٠ ظهراً

- التسجيل: ٩:٠٠ - ١٠:٠٠ صباحاً
الرئاسة: سماحة الشيخ محمد سالم القاسمي
(مدير دار العلوم الوقف نيوبند)
تلاوة آي من القرآن: الشيخ عبد الله طارق
كلمة الترحيب: الشيخ عتيق أحمد البستوي
(امين للشؤون العلمية في المجمع)
الدكتور محمد سراج الحق :
(مندوب بنك الإسلامي للتنمية بجدة)
الخطبة الافتتاحية: الشيخ خالد سيف الله الرحماني
(امين العام لمجمع الفقه الإسلامي)
الخطبة الأساسية: الدكتور نجات الله الصديقي

الخطاب الخصوصي:	الدكتور محمد منظور عالم (رئيس معهد الدراسات الموضوعية)
مقاصد الورشة:	الشيخ عتيق أحمد البستوي
كلمة الرئاسة:	الشيخ محمد سالم القاسمي
كلمة الشكر:	الشيخ زبير أحمد القاسمي
مدير الحفلة:	الدكتور أوصاف أحمد

الفترة للشأي

الجلسة الأولى

١٢:٤٥ - ٢:٣٠ ظهراً

الموضوع: دراسة الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية -
الأوضاع والامكانيات

الرئاسة: الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي الندوي
(مدير دار العلوم ندوة العلماء بلقناؤ)

المقالة: (١) أبواب الاقتصادية في المناهج التعليمية
للمدارس الدينية (الشيخ خالد سيف الله الرحمانى)
(٢) تدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية
حسب طلب العصر - ضرورة وإمكانية
(الدكتور أوصاف أحمد)
فتح باب النقاش: الدكتور نجات الله الصديقي

النقاش: المساهمون
كلمة الرئاسة: الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي الندوي
مدير الجلسة: الشيخ خالد سيف الله الرحماني

الفترة للصلاة والغداء والاستراحة

الجلسة الثانية

(من بعد صلاة المغرب إلى العشاء)

الموضوع: تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية -
ضرورة وأهمية وحصيلة

الرئاسة: الشيخ المفتي نعمت الله الأعظمي
(الباحث في دار العلوم ديوبند)

الخطابات: الدكتور محمد بلات

: الدكتور رحمت الله

: الدكتور ايم-وأي-باغ سراج

النقاش: المساهمون

كلمة الرئاسة: الشيخ نعمت الله الأعظمي

مدير الجلسة: الشيخ عتيق أحمد القاسمي

٢٦/أبريل ٢٠٠٩م يوم الأحد

الجلسة الثالثة

٩:٣٠-١١:٣٠ صباحاً

الموضوع: تدريس الاقتصاد الإسلامي في المدارس الدينية والقضايا
التعليمية (إعداد المنهج التعليمي، تدريب المعلمين، فترة التعليم، الشهادة، ا عمال
التربوية وما إلى ذلك)

الرئاسة: الشيخ كاكا سعيد العمري

(الرئيس لجامعة دار السلام عمرآباد)

الخطابات: الدكتور أوصاف أحمد

: الدكتور عبد العظيم الإصلاحي

كلمة الرئاسة: الشيخ كاكا سعيد العمري

مدير الجلسة: الشيخ خالد سيف الله الرحماني

الفترة للشأي

الجلسة الرابعة

١٢:٠٠-٢:٠٠ ظهراً

الموضوع: تدريس الاقتصادية في المدارس الدينية - المشاكل
الإدارية والمالية

الرئاسة: الشيخ السيد نظام الدين

(ا مين العام لهيئة ا حوال الشخصية لعموم الهند)

الخطابات: الأساتذة والمعلمون من مساهمي الورشة
كلمة الرئاسة: الشيخ السيد نظام الدين
مدير الجلسة: الشيخ عتيق أحمد القاسمي

فترة للصلاة والغداء والاستراحة

الحفلة الختامية

(من بعد صلاة المغرب إلى العشاء)

الرئاسة: الشيخ المفتي صادق محي الدين
(المفتي العام لجامعة نظامية حيدرآباد)
الانطباعات: المساهمون من الورشة
تقديم القرارات: الشيخ خالد سيف الله الرحماني
كلمة الرئاسة: الشيخ المفتي صادق محي الدين
كلمة الشكر: الدكتور أوصاف أحمد
مدير الحفلة: الشيخ خالد سيف الله الرحماني

الجمعيات المشاركة في الورشة

١. الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند
٢. دار العلوم (وقف) ديوبند
٣. دار العلوم ندوة العلماء لكاناؤ
٤. الجامعة النظامية حيدرآباد
٥. مدرسة الإصلاح، أعظم جراه، أترابراڊيش
٦. جامعة الفلاح، بلريا غنج، أعظم جراه، أترابراڊيش
٧. جامعة دار السلام، عربك كالج، عمرآباد
٨. دار العلوم مئو، أترابراڊيش
٩. مدرسة عربية رياض العلوم، جونفور
١٠. مدرسة فيض عام، مئوناتهـ بهنجن، أترابراڊيش
١١. جامعة حسينية، جونفور
١٢. الجامعة الإسلامية دار العلوم، سنجرفور، أعظم جراه
١٣. الجامعة العربية إحياء العلوم، مباركفور، أترابراڊيش
١٤. مدرسة بيت العلوم، أعظم جراه، أترابراڊيش
١٥. دار العلوم الإسلامية، بستي، أترابراڊيش
١٦. جامعة السيد أحمد الشهيد، مليح آباد، لكاناؤ
١٧. الجامعة الإسلامية سنابل، نيودلهي
١٨. مركز أبي الكلام آزاد، جوغابائي، نيودلهي
١٩. دار العلوم سبيل السلام، حيدرآباد

٢٠. دار العلوم حيدرآباد
٢١. جامعة الرحمانى، مونغير، بيهار
٢٢. مدرسة أشرف العلوم، سيتامرهي، بيهار
٢٣. المعهد العالى، الإمارة الشرعية، بتنة
٢٤. دار العلوم أحمدية السلفية، دربندجة، بيهار
٢٥. المدرسة الإسلامية، دربندجة، بيهار
٢٦. جامعة دار السلام، ماليركوتله، بنجاب
٢٧. مدرسة أنوار العلوم، أورنك آباد
٢٨. جامعة مظهر السعادة، هانسوت، غجرات
٢٩. الجامعة النذيرية، مهسانه، غجرات
٣٠. الجامعة القاسمية، بناس كانتها، غجرات
٣١. جامعة الهداية، جيه فور، راجستهان
٣٢. المعهد العالى الإسلامى، قبا كالونى، حيدرآباد
٣٣. الجامعة الإسلامية، شاننافورم، كيراله
٣٤. معهد الدراسات الموضوعية، جامعة نغر، نيودلهي
٣٥. مجمع الفقه الإسلامى الهند، جامعة نغر، نيودلهي
٣٦. البنك الإسلامى للتنمية بجدة، المملكة العربية السعودية
٣٧. جامعة مفتاح العلوم، مئو، أترا براديش
٣٨. جامعة تعليم الدين، مئو، أترا براديش

أسماء المشاركين في الورشة

١. فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي (دار العلوم (وقف) ديوبند).
٢. فضيلة الشيخ محمد نعمة الله الأعظمي (دار العلوم ديوبند).
٣. فضيلة الشيخ سعيد الرحمن الأعظمي (دار العلوم ندوة العلماء لكاناؤ).
٤. فضيلة الشيخ كاكسا سعيد أحمد العمري (جامعة دار السلام عمرآباد).
٥. فضيلة المفتي صادق محي الدين (الجامعة النظامية حيدرآباد).
٦. فضيلة الشيخ السيد محمد ولي الرحماني (جامعة الرحماني مونغير).
٧. فضيلة الشيخ زبير أحمد القاسمي (أشرف العلوم سيتامره).
٨. فضيلة الشيخ السيد سلمان الحسيني الندوي (جامعة السيد أحمد الشهيد، لكاناؤ).
٩. فضيلة الشيخ فضيل الرحمن هلال العثماني (جامعة دار السلام، بنجاب).
١٠. فضيلة الشيخ فضل الرحيم المجددي (جامعة الهداية، جيه فور).
١١. فضيلة الدكتور عبد الحلیم السلفي (دار العلوم أممية السلفية، دربنجه).
١٢. فضيلة الشيخ عبد الله المعروفي (دار العلوم ديوبند).
١٣. فضيلة المفتي محمد عثمان (مدرسة عربية رياض العلوم، جونفور).
١٤. فضيلة الشيخ أحمد شميم (مدرسة عربية رياض العلوم، جونفور).
١٥. فضيلة الشيخ رحمة الله الأثري (جامعة الفلاح، أعظم جراه).
١٦. فضيلة الشيخ محمد شعيب القاسمي (مدرسة الإصلاح، أعظم جراه).
١٧. فضيلة الشيخ مظهر علي الندوي (جامعة فيض عام، مؤ).
١٨. فضيلة الشيخ خورشيد أحمد الأعظمي (دار العلوم تعليم الدين، مؤ).
١٩. فضيلة المفتي أنور علي الأعظمي (دار العلوم، مؤ).
٢٠. فضيلة الدكتور ظفر الإسلام الأعظمي (دار العلوم، مؤ).
٢١. فضيلة الشيخ محمد ضياء الدين الندوي (الجامعة الحسينية، جونفور).
٢٢. فضيلة المفتي حسيب الله القاسمي (الجامعة الإسلامية دار العلوم، أعظم جراه).

٢٣. فضيلة الشيخ أبو سفيان المفتاحي (جامعة مفتاح العلوم، مؤ).
 ٢٤. فضيلة الشيخ افتخار أحمد المفتاحي (جامعة مفتاح العلوم، مؤ).
 ٢٥. فضيلة الشيخ محمد صادق القاسمي (جامعة إحياء العلوم، مباركفور).
 ٢٦. فضيلة المفتي رياض أحمد القاسمي (مدرسة بيت العلوم، أعظم جراه).
 ٢٧. فضيلة الشيخ مبارك حسين القاسمي (دار العلوم الإسلامية بستي).
 ٢٨. السيد شفيق الرحمن (نيودلهي).
 ٢٩. فضيلة الشيخ إبراهيم سجاد التيمي (الجامعة الإسلامية سنابل، نيودلهي).
 ٣٠. فضيلة الشيخ عزيز أحمد السنابلي (سكرتير أبو الكلام سينتر، نيودلهي).
 ٣١. فضيلة الشيخ شاه بدر أحمد المجيب (المعهد العالي، بتة).
 ٣٢. فضيلة الشيخ تنظيم عالم القاسمي (دار العلوم سبيل السلام، حيدرآباد).
 ٣٣. فضيلة الشيخ نعمان بدر القاسمي (دار العلوم سبيل السلام، حيدرآباد).
 ٣٤. فضيلة الشيخ جمال الدين القاسمي (دار العلوم حيدرآباد).
 ٣٥. فضيلة الشيخ عبد الباسط الندوي (المعهد العالي، بتة).
 ٣٦. فضيلة الشيخ امتياز عالم القاسمي (المعهد العالي، بتة).
 ٣٧. فضيلة المفتي جنيد عالم القاسمي (دار العلوم الإسلامية، بتة).
 ٣٨. فضيلة الشيخ مجاهد الإسلام القاسمي (المدرسة الإسلامية، دربنجة).
 ٣٩. فضيلة الشيخ محمد هاشم بالنفوري (جامعة عثمانية، غجرات).
 ٤٠. فضيلة الشيخ محمد عمران الندوي (مدرسة أنوار العلوم، أورنغ آباد).
 ٤١. فضيلة الشيخ مبارك حسين القاسمي (جامعة مظهر السعادة، غجرات).
 ٤٢. فضيلة الشيخ شعيب القاسمي (جامعة مظهر السعادة، غجرات).
 ٤٣. فضيلة الشيخ عبد القيوم القاسمي (الجامعة النذيرية، غجرات).
 ٤٤. فضيلة الشيخ محمد يسين المظهري (الجامعة النذيرية، غجرات).
 ٤٥. فضيلة الشيخ خالد سيف الله الرحماني (المعهد العالي الإسلامي، حيدرآباد).
 ٤٦. فضيلة الشيخ عتيق أحمد البستوي (دار العلوم ندوة العلماء، لكاناؤ).
 ٤٧. فضيلة الشيخ ياسر نديم القاسمي (دار الكتاب، ديوبند).
 ٤٨. فضيلة الشيخ مزيد أحمد القاسمي (جامعة علوم القرآن، غجرات).

٤٩. فضيلة المفتي محمد أسجد ديوله (جامعة علوم القرآن، غجرات)
٥٠. الدكتور رحمة الله (ممباي)
٥١. السيد ايچ عبد الرقيب (مركز الجماعة الإسلامية، نيودلهي)
٥٢. الدكتور وقار أنور (مركز الجماعة الإسلامية، نيودلهي)
٥٣. السيد جليل أصغر (مركز الجماعة الإسلامية، نيودلهي)
٥٤. الدكتور جاويد أحمد خان (الجامعة الملوية الإسلامية)
٥٥. الدكتور محمد منظور عالم (معهد الدراسات الموضوعية، نيودلهي)
٥٦. الدكتور أوصاف أحمد (نوئيڊا، أترابراڊيش)
٥٧. السيد محمد غوث اختيار الدين باغ سراج (بيت الاختيار، كرناتكا)
٥٨. السيد محمد حسين كهتكتي (بنغلور، كرناتكا)
٥٩. السيد احسان الحق (أوكهلا وهار، نيودلهي)
٦٠. الدكتور محمد نجات الله الصديقي (جامعة عليجراه الإسلامية، عليجراه)
٦١. الدكتور محمد بلاتھ (الجامعة الإسلامية، شاننافورم، كيرالا)
٦٢. السيد سعيد رمضان (الجامعة الإسلامية، شاننافورم، كيرالا)

الفهرس

٥	الشيخ خالد سيف الله الرحماني	التقديم
٧	الدكتور أوصاف أحمد	كلمة الشكر
١١	البحوث	
١٣	الدكتور محمد نجاه الله الصديقي	تدريس المالية الإسلامية في المدارس الهندية
٢٥	الشيخ خالد سيف الله الرحماني	فقه المعاملات في مقررات المدارس الدينية
٣٩	الدكتور عبد العظيم الإصلاحي	تدريس المالية الإسلامية في المدارس
٦٠	الدكتور أوصاف أحمد	تدريس المالية الإسلامية في المدارس الدينية بالهند
٧٩	التجارب العملية	
٨١	السيد ايم وائي باغ سراج	تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية - دراسة مقارنة بين دار الأمر والجامعة الإسلامية

٩٢	الدكتور محمد بلاتھ	مقالة التعريف - بالدبلوم العالي في الاقتصاد والمالية الإسلامية الجامعة الإسلامية، شاننا فورم، كيرالا
١٠٣	الدكتور السيد زاهد	تجربة لتدريس الاقتصاد في المدرسة
١٠٧	المباحثات والمناقشات	
١٠٩		الجلسة الافتتاحية
١٢٠		الجلسة الثانية
١٤٩		الجلسة الثالثة
١٦٧		الجلسة الرابعة
١٧٩		الجلسة الختامية
١٩١	الوثائق	
١٩٣	الشيخ محمد الرابع الحسني الندوي	رسالة ترشيديية
١٩٨	الدكتور أوصاف أحمد	تقرير حول الورشة
٢١٦	الشيخ عتيق أحمد البستوي	كلمة ترحيب
٢٢١	الدكتور بمبانك بي بروجون غورو	كلمة ترحيب

٢٢٧	الشيخ خالد سيف الله الرحماني	كلمة افتتاحية
٢٣٨	الشيخ محمد سالم القاسمي	الكلمة الرئاسية
٢٤٣	الدكتور محمد منظور عالم	الخطاب الخصوصي
٢٥٣		القرارات والتوصيات
٢٥٩		البرنامج
٢٦٤		الجمعيات المشاركة في الورشة
٢٦٦		أسماء المشاركين في الورشة